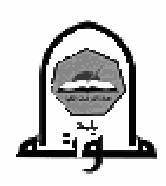


جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

تقدير أثر الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الأردني

إعداد الطالب

ابراهيم محمود أبو سلامه

إشراف

الدكتور عبدالله الشيخ محمود الطاهر

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الماجستير في الاقتصاد/ قسم الاقتصاد

جامعة مؤتة، 2015

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب ابراهيم محمود ابوسلامة الموسومة بـ:

تقدير اثر الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الاردني

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **الاقتصاد.**

القسم: الاقتصاد.

	التوقيع	التاريخ	
د.عبدالله الشيخ الطاهر		13/5/2015	مشرفاً ورئيسا
أ.د. سعود موسى الطيب		13/5/2015	عضواً
د. حسن العمرو		13/5/2015	عضواً
أ.د. احمد ابراهيم ملاوي		13/5/2015	عضواً

/عميد الدراسات العليا

K. Banaw

د. علي الضمور



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤتة – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الاهداء

الى الاردن ...

الى هذا الوطن الجميل ... الى هؤلاء الاشخاص الذين احببتهم واحبهم ... الى بلاد بها ولها اعيش واموت الى مسقط رأسي ...

إليك يا أبي ولأمي أهدي هذا الجهد، فإنتما بمثابة الحافز الذي شجعني على كتابة هذه الرسالة وعلى إكمال مسيرتي العلمية فمنكم أخذت قوتي وصبري فهل ترضون بهذه الهدية من إبن محب ...

إلى عائلتي وأخواني وأخواتي أهدي هذا الجهد فعسى ان يكون خيرا وان أوفق فيه كما وفقت فيكم، فهل تقبلون مني هذا الجهد لتبعثون الامل والحب والسعادة الى قلبي

بعد ان أهديت رسالتي هذه لوطني وعائلتي لن أنسى اصدقائي وزملائي الذين وقفوا الى جانبي وساعدوني كثيرا وأخص بالذكر مهند السعودي وأحمد الزهد ومعتصم القضاة وسليمان السعودي فكنتم خير من عرفت بحياتي.

ابراهيم أبو سلامه

الشكر والتقدير

أحمد الله حمدا كثيرا على ان وفقني لإنجاز هذا العمل ...

الحمد لله حتى الرضى وله الحمد ان رضى وله الحمد بعد الرضى ...

اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى استاذي الدكتور عبدالله الطاهر على مجهوده ومتابعته لي في انهاء هذا العمل. كما لا يفوتني ان اشكر اساتذتي أعضاء هيئة المناقشة الاستاذ الدكتور احمد ملاوي و الاستاذ الدكتور سعود الطيب والدكتور حسن العمرو، على ما بذلوه من جهد في مراجعة الرسالة واثراء آرائهم القيمة.

كما لا يفوتني ان اشكر مشرفي السابق الاستاذ الدكتور بشير العبد الرزاق الزعبي على مجهودة في هذه الرسالة.

كما اشكر الدكتور عماد الدين القضاة والدكتور راجح الخضور على ما قدموه لي من اراء وتوجيهات.

ابراهيم أبو سلامه

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	و
قائمة الأشكال	ح
ملخص باللغة العربية	ط
ملخص باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
1.1المقدمة	1
2.1مشكلة الدراسة	2
3.1أهمية الدراسة	3
4.1أهداف الدراسة	3
5.1 فرضيات الدراسة	3
6.1 منهجية الدراسة	5
7.1 نماذج الدراسة	5
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	7
1.2 الإطار النظري	7
1.1.2 مفهوم الاقتصاد الخفي	7
2.1.2 انواع الاقتصاد الخفي	8
3.1.2 النشأة التاريخية لظاهرة الاقتصاد الخفي	9
4.1.2 الأسباب الرئيسية لظهور ونمو الاقتصاد الخفي	10
5.1.2 طرق قياس وتقدير الاقتصاد الخفي	14
6.1.2 آثار الاقتصاد الخفي على الاقتصاد ككل	18
6.1.2.1 الاثار السلبية	18

6.1.2.2 الآثار الايجابية 21
7.1.2 غسيل الاموال وظاهرة الاقتصاد الخفي 22
7.2.2 مفهوم غسيل الاموال 22
7.2.3 النشأة التاريخية لظاهرة غسيل الاموال 24
2.2 الدراسات السابقة 24
2.3 ملخص الدراسات السابقة والفائدة المكتسبة منها. 40
الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الاردني 43
1.3 التحليل الوصفي للنموذج الاول 43
2.3 التحليل الوصفي لبيانات النموذج الاول خلال الفترت الجزئية 45
1.2.3 نسبة النقد المتداولة إلى عرض النقد 45
2.2.3 نسبة حصيلة ضريبة الدخل من الناتج المحلي الاجمالي 47
3.2.3 نسبة حصيلة ضريبة المبيعات من الناتج المحلي الاجمالي 49
4.2.3 نسبة حصيلة ضريبة المستوردات من الناتج المحلي الاجمالي 52
5.2.3 سعر اعادة الخصم 54
6.2.3 نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الناتج المحلي 55
7.2.3 معدل إستهلاك الفرد 57
8.2.3 معدل التضخم 60
9.2.3مستوى دخل الفرد 62
3.3التحليل الوصفي للنموذج الثاني 64
1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي 64
الفصل الرابع :الجانب التطبيقي للدارسة ومناقشة النتائج والتوصيات 68
1.4 الجزء الاول لتحليل الدراسة 68
1.1.4 تحليل النموذج الاول للدراسة 68
2.1.4 نتائج اختبار جذر الوحدة 69
3.1.4 تنائج اختبار التكامل المشترك 70
1.2.4 تحليل النموذج الثاني للدراسة 81

2.2.4 نتائج اختبار جذر الوحدة	81
3.2.4 نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ	82
4.2.4 نتائج اختبار التكامل المشترك	82
5.2.4 **نتائج اختبار استثناء فترات**	83
6.2.4 نموذج متجه تصحيح الخطأ	84
7.2.4 نتائج اختبار مكونات التباين	85
8.2.4 نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل	87
النتائج	87
التوصيات	89
قائمة المراجع	91

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
1	التحليل الوصفي للبيانات خلال الفترة من (1976-2013)	43
2	نسبة النقد المتداولة إلى عرض النقد	45
3	نسبة حصيلة ضريبة الدخل من الناتج المحلي الاجمالي	48
4	نسبة حصيلة ضريبة المبيعات من الناتج المحلي الاجمالي	50
5	نسبة حصيلة ضريبة المستوردات من الناتج المحلي الاجمالي	52
6	سعر اعادة الخصم في الاردن	54
7	نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الناتج المحلي في الاردن	56
8	معدل إستهلاك الفرد في الاردن	58
9	معدل التضخم في الاردن خلال فترة الدراسة	60
10	مستوى دخل الفرد في الاردن	62
11	التحليل الوصفي الكلي للناتج المحلي الإجمالي للفترة من (1976-2013)	65
12	التحليل الوصفي للناتج المحلي الإجمالي للفترات الجزئي	65
13	نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع	69
14	نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع عند أخذ الفرق الأول	70
15	نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك	71
16	نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى	72
17	تقديرات النقد المتداول	75
18	تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاردن خلال فترة الدراسة	76
19	حجم التهرب الضريبي في الاردن خلال فترة الدراسة	78
20	نسبة حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي	80
21	نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع	81

22	نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع عن أخذ الفرق الأول	82
23	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ	82
24	نتائج اختبار استثناء فترات التباطؤ	83
25	نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك	83
26	نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى	83
27	نتائج نموذج متجة تصحيح الخطأ	84
28	العلاقة السببية على المدى القصير	85
29	نتائج اختبار مكونات التباين	86
30	نتائج اختبار مكونات التباين بعد اعادة الترتيب لمتغير	86

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
1	الاقتصاد الخفي	9
2	الفرق بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي	21
3	نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقد	47
4	نسبة حصيلة ضريبة الدخل من الناتج المحلي الاجمالي	49
5	نسبة ضريبة المبيعات	51
6	نسبة حصيلة ضريبة المستوردات من الناتج المحلي الاجمالي	53
7	سعر الخصم	55
8	نسبة الأجور والرواتب من إجمال الناتج المحلي	57
9	مستوى استهلاك الفرد	59
10	معدل التضخم خلال الفترة (1976-2013)	61
11	مستوى دخل الفرد	64
12	الناتج المحلي الاجمالي	67
13	حجم الاقتصاد الخفي في الاردن خلال الفترة(1976-2013)	77
14	حجم التهرب الضريبي في الاردن خلال فترة الدراسة الكلية	79
15	نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل	87

ملخص

تقدير أثر الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الأردني (1976-2013)

ابراهيم محمود ابوسلامه

جامعة مؤتة، 2015

هدفت هذه الدراسة الى تقدير أثر الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الاردني خلال الفترة (1976-2013). كما استخدمت هذه الدراسة نموجين الاول، لقياس حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الاردن خلال فترة الدراسة والثاني، لتقدير أثر الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي على الاقتصاد الاردني، من خلال استخدام العديد من الاختبارات الاحصائية.

اظهرت نتائج الدراسة ان متوسط نسبة حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الاردني مقداره 18%، من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1976-2013). كما بلغ حجمه في عام 1976 (87.1) مليون دينار، وارتفع حتى بلغ في عام 2013 (3858.1) مليون دينار. وبلغ متوسط نسبة التهرب الضريبي (14%) من اجمالي الايرادات الضريبية. كما اظهرت نتائج اختبار السببية الى وجود علاقة سببية باتجاهين بين الناتج المحلي الاجمالي والاقتصاد الخفي. كما ان الاقتصاد الخفي يؤثر سلباً على الاقتصاد الاردني من خلال معادلة التكامل المشترك.

وتوصي الدراسة بإنشاء وحده خاصة لمتابعة مكونات الاقتصاد الخفي بجميع اشكاله وخاصة غير المشروع منه، والوصول الى طرق واساليب لتقليص حجمه واثاره.

Abstract

Estimating the effect of Hidden Economy on the Jordanian economy

Ibrahim abu salameh

Mutah University, 2015

This study aimed to estimate the effect of hidden economy on the Jordanian economy during the period between 1976 and 2013. This study utilized two different models. The first model was used to measure the size of the hidden economy and tax evasion in Jordan during the period of this study. The second model was used to estimate the effect of Hidden Economy and tax evasion on the Jordanian economy by utilizing several statistical tests.

The results of this study revealed that the mean percentage value of the Hidden Economy to the Jordanian economy is 18%, From Gross domestic product dure the period (1976-2013). What is estimated to be around JD87.1 million in 1976 The value enlarged in 2013 to be around JD3858.1 million. The mean of the tax evasion value was estimated to be 14% of Jordan total tax revenues. In addition, the causality test results revealed the presence of two-way causality relationship between the Gross Domestic Product and the Hidden Economy. The hidden economy also affects the Jordanian economy negatively by the joint integration equation.

This study recommends to establish a specialized unit to follow the components of Hidden Economy in its various forms specially the illegal component of the Hidden Economy.

.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1المقدمة

في السنوات الاخيرة وفي ظل التطور التكنولوجي حيث أصبح العالم قرية صغيرة في التعاملات الاقتصادية وانتقال الاموال بين دول العالم كافة، برزت العديد من الظواهر الاقتصادية السلبية المعقدة والمتشابكة وذات درجة عالية من الخطورة على الاقتصاديات العالمية.

تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي (Hidden Economy) من أهم الظواهر الاقتصادية. التي استحوذت هذه الظاهرة على اهتمام الكثير من واضعي السياسات الاقتصادية. حيث اختلفت الادبيات في تحديد مفهومها واسبابها وحجمها ومدى تأثيرها على الاقتصاديات العالمية. فعلى سبيل المثال، يختلف علماء الاقتصاد في تسميتها، فمنهم من يطلق عليها اسم الاقتصاد الخفي، ومنهم من يشير اليها بالاقتصاد غير الرسمي (Informal Economy)، ومنهم من يقول انها الاقتصاد الاسود (Black Economy)، وغيرها من التسميات مثل:الاقتصاد التحتي (Underground Economy)، واقتصادالظل (Shadow Economy)، والاقتصاد السفلي (Subterranean Economy). وبالرغم من كل هذه الاختلافات الا انها تشترك جميعها في شيء واحد، وهو انها تتضمن كافة الانشطة الاقتصادية التي يمارسها الافراد والمنشآت ولايتم احصاؤها بشكل رسمي.

يختلف مدى تأثير هذه الظاهرة على الدول باختلاف سياساتها وانظمتها وقوانينها الاقتصادية المتبعة داخل الدول، فالدول النامية اقل قدرة على مواجهة مشكلة الاقتصاد الخفي، وعلى سبيل المثال اظهرت نتائج دراسة التي اصدرها صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1988-2000) تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الدول النامية بنسبه تتراوح بين (35%- 40%) من اجمالي ناتجها المحلي، وبنسبه تتراوح بين (14%-16%) من اجمالي الناتج المحلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (صندوق النقد الدولي،2005).

وبما أن العالم العربي جزءا من بلدان العالم النامي فهو يواجة تغيرات في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن هذه التغيرات تأثرها بظاهرة الاقتصاد الخفي، حيث تسبب هذه الظاهرة تشوهات في المعلومات الاحصائية لكثير من المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج القومي، ومعدلات البطالة، ومعدلات النمو الاقتصادي، والاردن بوصفه جزءا لا يتجزأ من العالم العربي فهو كغيره من الدول النامية الذي يعاني اقتصاده الصغير والمفتوح على الاقتصاديات العالمية من مشكلة الاقتصاد الخفي اضافة إلى المشاكل الاقتصادية الاخرى الظاهرة.

وفي دراسة شنايدر وآخرون عام (2009) التي غطت 120 دولة وكان الاردن من ضمن هذه الدول، حيث بينت ان حجم الاقتصاد الخفي في الاردن بلغ (21.6%) من إجمالي الناتج المحلي في عام 2006 Schenider,and (Buehry,2009).

أما دراسة البنك الدولي عام 2011 التي أشارت إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في الشرق الأوسط يختلف من بلد الى اخر، فقد قدر حجم الاقتصاد الخفي في الاردن ما بين (20%-25%) من الناتج المحلي الإجمالي (البنك الدولي،2011).

أما دراسة خضور2011 فقد قدرت حجم الاقتصاد الخفي في الاردن اعتمادا على معادلة الطلب على السيولة النقدية بنسبة تترواح بين (20.1%-22.1%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 (Alkhdour,2011).

2.1 مشكلة الدراسة

وتكمن مشكلة الدراسة في كيفية تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاردن واثره على الاقتصاد الاردني. وذلك لقلة البيانات والمعلومات الاقتصادية، ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتبلور في الاجابة عن الاسئلة التالية:

1. ماهي مكونات الاقتصاد الخفي والأسباب التي أدت إلى نمو حجم الاقتصاد الخفي وماهي نسبتة من الناتج المحلي الإجمالي.
1. ما هي الاثار الاقتصادية لهذه الظاهرة.
2. ما هو نموذج القياس المناسب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي.

3.1أهمية الدراسة

نظراً لاهمية موضوع الاقتصاد الخفي وما يشكلة قي الوقت الراهن من درجة عالية من الخطورة على الاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة دون استثناء مما يجعلة يحتل صدارة اهتمامات العديد من واضعي السياسات الاقتصادية، وتبرز أهمية الدراسة في كونها شاملة تغطي معظم جوانب الاقتصاد الخفي في المملكة الاردنية الهاشمية، حيث أنه في هذه الدراسة سوف يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتحديد مكوناته وأثاره الاقتصادية وأخيراً اسباب نموه، كما أن الحكومات تجد صعوبة في معالجة الظاهرة. حيث تتميز هذه الظاهرة بالتعتيم وتنقصها الشفافية، وعدم توفر اي معلومات دقيقة عنها. لذلك فان هذه الدراسة تسعى لتسليط الضوء على معظم جوانب الاقتصاد الخفي في في الاقتصاد الاردني. كما تأتي اهمية الدراسة من خلال ان الدراسات التي نشرت من موضوع الاقتصاد الخفي قليلة جداً، كما أنها لاتغطي كل الجوانب الاقتصادية، لذلك فأن هذه الدراسة تعتبر محاولة لسد النقص الحاد في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع في الاردن.

4.1أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

1. التعرف على ظاهرة الاقتصاد الخفي بشكل عام، ومن ناحية، مفهومها، ومكوناته وأثاره، وكيف يؤثر على الاقتصاد الاردني، وطرق قياسها.
2. تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الاردن.
3. الاسهام في تلافي النقص في الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الخفي في الاردن.
4. اقتراح بعض السياسات المناسبة لمواجهة الجانب السلبي منها.

5.1 فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية لبيانات الاردن وفق نموذجين:

فرضيات النموذج الأول: يستخدم لتقدير حجم الاقتصاد الخفي وعلاقة التهرب الضريبي في الاردن فتكون الفرضيات كالتالي:

1-يوجد تأثير ايجابي ذا دلالة احصائية بين سعر اعادة الخصم، ونسبة النقد المتداول الى عرض النقد.

2- يوجد ثأثير ايجابي ذا دلالة احصائية بين معدل التضخم، ونسبة النقد المتداول الى عرض النقد.

3-يوجد تأثير ايجابي ذا دلالة احصائية بين نسبة الاجور والرواتب من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة النقد المتداول الى عرض النقد.

4-توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين مستوى استهلاك الفرد، ونسبة النقد المتداول الى عرض النقد.

5-يوجد ثأثير ايجابي ذا دلالة احصائية بين نسبة حصيلة ضريبة الدخل، ونسبة النقد المتداول الى عرض النقد.

6-يوجد تأثير ايجابي ذا دلالة احصائية بين نسبة حصيلة ضريبة المبيعات، ونسبة النقد المتداول الى عرض النقد.

7-يوجد تأثير ايجابي ذا دلالة احصائية بين نسبة حصيلة ضريبة المستوردات، ونسبة النقد المتداول الى عرض النقد.

8-يوجد ثأثير ايجابي ذا دلالة احصائية بين مستوى دخل الفرد، ونسبة النقد المتداول الى عرض النقد.

فرضيات النموذج الثاني: ويستخدم لتقدير أثر الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الاردني، وتكون الفرضيات كالتالي:

1-يوجد تأثير سلبي ذو دلالة احصائية للاقتصاد الخفي على الناتج المحلي الاجمالي الاردني.

2-يوجد ثأثير سلبي ذو دلالة احصائية للتهرب الضريبي على الناتج المحلي الاجمالي.

6.1 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي. حيث سيتم التطرق في التحليل الوصفي إلى التطور التاريخي للمتغيرات خلال فترة الدراسة، والعمل على تفسير سلوكها من خلال أحتساب الارتباط، ومقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت.

ويتطرق التحليل الكمي القياسي إلى بيان الأثر الكمي للمتغيرات المستقلة على المتغيرين التابعين وهما نسبة النقد المتداول إلى عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي. وسيتم التأكد من خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات، وخاصية سكون السلاسل الزمنية من خلال استخدام اختبار جذر الوحدة، وخاصية وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرات من خلال نموذج التكامل المشترك، وخاصية وجود علاقة قصيرة المدى من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي.

وتعتمد الدراسة في الحصول على البيانات الإحصائية اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة على منشورات البنك المركزي الاردني من البيانات الإحصائية السنوية، ودائرة الاحصاءات العامة الاردنية، و وزارة المالية الاردنية.

7.1 نماذج الدراسة

تم الاستفادة من النماذج القياسية المستخدمة في الدراسات السابقة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، وذلك بإيجاد نموذج جديد لتقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال التهرب الضريبي. ونموذج آخر يقدر أثر الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الأردني. وسيتم في هذه الدراسة استخدام النموذجين القياسيين لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرين التابعين. ويكمن التعبير عن العلاقة بين متغيرات النموذجين بالصيغة التالية:

النموذج الاول: يستخدم هذا النموذج

$$lnRCM2 = \beta0 + ln\beta1TI + \beta2ln\text{TS} + \beta3lnTM + \beta4lnYPOP + \beta5ln\text{WSY} + \text{B}6lnI + B7lnINF + B8lnCPOP + \varepsilon t$$

حيث إن:

$RCM2$: نسبة النقد المتداولة إلى عرض النقد.

: TIنسبة حصيلة ضريبة الدخل من الناتج المحلي الاجمالي.

: TSنسبة حصيلة ضريبة المبيعات من الناتج المحلي الاجمالي.

: TMنسبة حصيلة ضريبية المستوردات من الناتج المحلي الاجمالي.

:YPOP مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

WSY: نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الناتج المحلي.

I :سعر اعادة الخصم.

INF: معدل التضخم.

CPOP: معدل إستهلاك الفرد.

: εtالخطأ العشوائي.

النموذج الثاني: يستخدم هذا النموذج لقياس اثر الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي على الاقتصاد الاردني ويمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات وفقا للصيغة التالية:

$$\text{LnGDP} = \text{B0} + \text{B1Ln HE} + \text{B1LnEVT} + \varepsilon t$$

: GDPالناتج المحلي الاجمالي.

: HEالاقتصاد الخفي.

: EVTالتهرب الضريبي.

: εtالخطأ العشوائي.

تم احتيار هذا النموذج من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة، حيث كان أهم مؤشر للاقتصاد الخفي هو نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد. والنموذج الثاني من خلال تمثيل الاقتصاد الأردني بالناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

تواجه كثير من دول العالم على إختلاف درجات تقدمها في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ظاهرة انحراف بعض أنشطتها الاقتصادية عن مساراتها الحقيقية، وبذلك تكون تلك الانشطة غير ظاهرة للإدراة الاقتصادية، وهذا ما يعرف بالاقتصاد الخفي (بودلال،2013).

1.1.2 مفهوم الاقتصاد الخفي (hidden economy):

اختلف علماء الاقتصاد في تعريف مفهوم الاقتصاد الخفي، الامر الذي ادى الى ظهور العديد من هذه التعاريف، فقد عرف(Guntmann,1977) بأنه ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، ولكنه لم يدخل ضمن هذه الحسابات لسبب أو لآخر (السبيعي،2010).

اما (Smith,1994) عرف الاقتصاد الخفي على أنه كافة الانشطة الاقتصادية القائمة في السوق سواء كانت مشروعه أو غير مشروعه ولا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية، ولاتدخل في حسابات الناتج المحلي الاجمالي (Alkhdour, 2012).

كما يرى بعض الاقتصاديين بأن الاقتصاد الخفي يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الافراد والمنشآت ولكن لايتم إحصاؤها بشكل رسمي، ولا تعرف الحكومات قيمتها الحقيقية، ولاتدخل في حسابات الدخل القومي، ولاتخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإدراي، ويشمل الانشطة المشروعة وغير المشروعة(عوض الله، 2002).

ومن ذلك يمكن القول، بإن مفهوم الاقتصاد الخفي بأنه ذلك الجزء المفقود من الناتج المحلي الإجمالي جراء قيام الافراد او المنشآت بإنشطة اقتصادية مشروعة أو غير مشروعة بعيدا عن أعين السلطات الحكومية .

ومن ثم هناك خصائص مشتركه يتضمنها مفهوم الاقتصاد الخفي منها:

1- أنه نشاط اقتصادي لا يخضع للرقابة الحكومية، وغير داخل ضمن حسابات الناتج القومي الاجمالي، ولايتم الاعلان عنها للسلطات الضريبية والحكومية.
2- أنه يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبه عليه تجاه الحكومه أو السلطات المختصة بذلك.
3- الهدف من ممارسة هذه الانشطة هو زيادة دخول الافراد أو المنشآت بشكل مشروع أو غير مشروع.

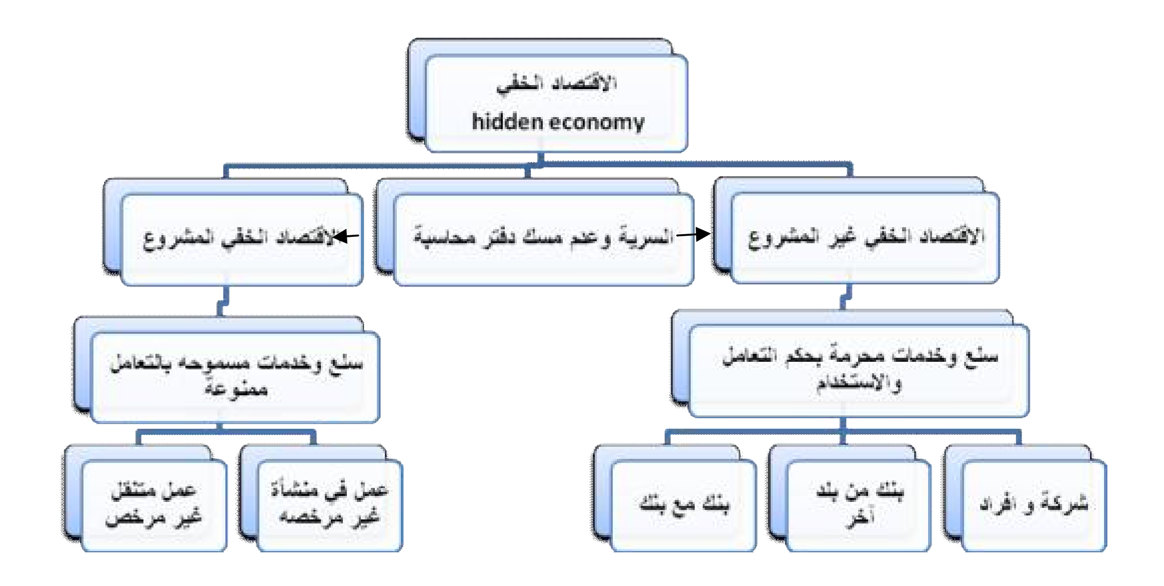
2.1.2 انواع الاقتصاد الخفي

ينقسم الاقتصاد الخفي الى نوعين حسب مدى قانونية النشاط، احدهم مشروع والآخر غير مشروع. وسوف نوضح كلاً من النوعين بأيجاز:

الاقتصاد الخفي المشروع : هي أنشطة اقتصادية قانونية تعد ممارستها جريمة. عند إخفاء تلك الانشطة عن الحكومة وعدم دخولها في الحسابات الاقتصادية للدولة يصبح هذا النشاط جريمة. ومن الامثله على ذلك: مزاولة الدروس الخصوصية، الباعة المتجولون، خدمة المنازل، و المشروعات الحرفية غير المرخصة (نبيه، 2008).

الاقتصاد الخفي غير المشروع : هو النشاط الاقتصادي الذي يتم اخفاؤه لأن ممارسته جريمة بحد ذاتها، وتعاقب عليه الدول قانونيا، اي أنها انشطة محظورة وهي عديدة منها: تجارة المخدرات والدعارة والتجارة بالاعضاء البشرية والرقيق الابيض و تزوير العملات النقدية والفساد الاداري والمالي، والمراهنات والسجائر المهربة غسيل الاموال والسرقة، والجريمة المنظمة بكل انواعها (بودلال،2012).

ويبين الشكل رقم (1) الاقتصاد الخفي المشروع وغير المشروع



شكل رقم(1)

الاقتصاد الخفي

3.1.2 النشأة التاريخية لظاهرة الاقتصاد الخفي

يعد الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الانسانية. وظهرت انشطة الاقتصاد الخفي مع بداية ظهور الانظمة الاقتصادية القائمة على وجود الضرائب. وبذلك فرقت الضرائب بين أنواع الانشطة الاقتصادية الى انشطة تصب في مصب قانوني أي في حسابات الدولة، وانشطة اقتصادية تصب في مصب غير قانوني بعيداً عن أعين الدولة والسلطات الضريبية (نبيه ،2008).

أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة في عام1977 هو Guttmann في مقالة له عن الاقتصاد السفلي. وقد نبه الى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لايتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الاجمالي، وتوالت الدراسات والابحاث لأثبات فرضيته (عوض الله، 2002).

4.1.2 الأسباب الرئيسية لظهور ونمو الاقتصاد الخفي

يوجد الكثير من العوامل المتشابكة والمترابطة التي تؤدي الى ظهور الاقتصاد الخفي، ولكن تختلف أهمية هذه العوامل من دولة الى أخرى، ومن هذه الاسباب:

1. ارتفاع مستويات الضريبة

يؤدي ارتفاع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الانشطة الاقتصادية داخل الاقتصاد الرسمي الى دفع الكثير من الافراد والمنشآت الاقتصادية نحو العمل في الاقتصاد الخفي. ويعتمد الافراد والمنشآت الاقتصادية في قرارهم للمشاركة في الاقتصاد الخفي على اساس المقارنه بين العقوبات التي قد يتعرض لها في حالة اكتشاف التهرب من دفع المستحقات، وبين الدخول الاضافية التي ستعود عليهم من التهرب من دفع الضرائب(شيحان، 2013).

تؤدي زيادة العبء الضريبي سواء كانت الضرائب المباشرة أوغير المباشرة إلى رفع نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الاجمالي، وهذا مايدفع إما إلى محاولة تجنب الضرائب أو التهرب من دفعها، ويؤدي ارتفاع مستويات الضرائب الى تحويل بعض الانشطة الى الاقتصاد الخفي، ويالتالي تصبح هذه الانشطة غير مسجلة رسمياً ولا تدفع الضرائب المستحقة على الانشطة الاقتصادية التي تقوم بها. مما يؤدي الى فقدان الايرادات الضربية المتوقعه للدولة في تلك السنة. وتختلف أهمية ودرجة تاثير نوع معين من الضرائب على التهرب الضريبي من دولة الى اخرى. على سبيل المثال، فان نمو الاقتصاد الخفي في الولايات المتحدة يعزى إلى ضريبة الدخل. اما في الدول الاوروبية فان نمو الاقتصاد الخفي يعزى الى ارتفاع الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية والضريبة على القيمة المضافة. اما في الدول النامية يعزى ذلك إلى ارتفاع الضرائب على التجارة الخارجية (منصور،2007).

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة عنصراً مهماً في ظهور الاقتصاد الخفي، اذ تلجأ الدول لسد هذا العجز بطرق مختلفة ومصادر متعددة، حيث تعمل الدول على رفع مستوى الضرائب الموجوده أو فرض ضرائب ورسوم جديدة من أجل توفير ايرادات تقلل من هذا العجز، وبهذا العمل يزداد العبء على الافراد مما يؤدي بهم

الى إتخاذ كافة السبل الممكنه للتهرب من دفع هذه الضرائب، ولا سيما في الدول النامية وهذا يعمل على ظهور الاقتصاد الخفي (عوض الله، 2002).

يشير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاردني (2014) الى ان ارتفاع معدلات ضريبة الدخل والمبيعات يمثل العامل الرئيسي لظهور الاقتصاد الخفي في الاردن، حيث بلغ تقدير حجم التهرب الضريبي في المملكة بحوالي (695) مليون دينارة اردني في عام (2013).

2. انخفاض مستوى الدخل

يعتبر تدني مستويات الدخول عند الافراد والمنشآت الاقتصادية من الاسباب المؤدية الى ظهور الاقتصاد الخفي في معظم دول العالم. حيث يدفع الافراد الى ايجاد عمل اضافي آخر بعيداً عن أعين الدولة والسلطات الحكومية، وذلك لزيادة مستويات دخولهم مما يزيد من حجم الاقتصاد الخفي. كما تدفع انخفاض مستويات دخول الافراد لممارسة انشطة غير مشروعة مثل ارتكاب الجرائم وتهريب البضائع من أجل تحقيق مكاسب مادية سريعة (نبيل وسامي، 2012). ومن الامثله على ذلك، ماحدث في روسيا الاتحادية، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. فبسبب تدني مستويات الدخل والمعيشة، برزت ظاهرة الجريمة المنظمة الروسية والتي غسلت اربعة مليارات دولار في دولة واحدة وهي اسرائيل. اضافة الى سيطرة هذه المنظمات على الالاف من الشركات التي تنقل الاموال الى دول متعددة. اضافة إلى أن تدني مستويات الدخل يعد من العوامل المؤدية الى توسيع دائرة الفساد الاداري والسياسي والمالي في كثير من الدول الفقيرة (محمد، 2010).

3. ندرة السلع

قد يكون هذا السبب واضحاً في الدول النامية، حيث هناك جانب كبير من التحكم من قبل الحكومات في عرض بعض السلع، وخاصة الضرورية منها. ومن ثم يكون من اسباب نمو الاقتصاد الخفي في الدول النامية هو عدم توفر السلع وزيادة الطلب عليها، وسهولة التلاعب في عرضها، وخاصة في ظل نظام خاص بالتسعير يكون غير مناسب، ولا تعكس الاسعار فيه مستوى الندرة لهذه السلع. فالسلع الاساسية تباع في الغالب بأسعار مدعمة. وبهذا تنتشر ظاهرة الطوابير،

نتيجة زيادة فائض الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يؤدي الى ازدهار الاقتصاد الخفي من خلال بيع السلع بصورة غير قانونية (السوق السوداء)او انتاجها في الاقتصادالخفي(منصور،2007).

4. دور المشروعات الصغيرة

تشكل المشروعات الصغيرة احدى أهم الدعائم التي يقوم عليه الاقتصاد الخفي. فهذه المشروعات تتجه نحو اجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة وعدم وجود حسابات منظمه، ومن الواضح أن الاساس الذي تقوم عليه هذه المشروعات يؤدي الى تسهيل انشطة الاقتصاد الخفي، من خلال صعوبة فرض اي ضريبة على انشطة تلك المشروعات. ولهذا السبب فإن اي محاولة لتطبيق نظام ضريبي محكم يترتب عليه افلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة، لأنها تعمل اصلاً في ظل افتراض عدم وجود ضرائب. وكذلك يؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة المبنيه أساساً على التعامل بالنقود السائله إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد الخفي، اذ يصبح من السهل التهرب من دفع الضرائب عندما يكون حجم المشروعات صغير نسبياً (ملاك، 2010).

5. الفساد الأداري

يعد الفساد الأداري ظاهرة مؤقتة قد يمارسها الموظف العام بهدف نفعي أو مادي حين تتغلب المصلحة الخاصة للموظف على المصلحة العامة للمجتمع، وللفساد الاداري تأثيره على الاقتصاد الخفي، من خلال تزايد التعقيدات الادارية وصعوبة الإجراءات التي تفرضها الحكومات على اي معاملة، مما يلجأ المستفيدون الى دفع رشاوي أو عمولات للموظف المسؤول من أجل تسريع المعاملات، من خلال القيام بإجراءات غير قانونية. فعلى سبيل المثال، يقوم بإعطاء تصاريح قانونية أو غير قانونية، أو يعمل على إرساء العطاءات لجهات لا تستحقها في ظل وجود من يستحقها، وهذا يؤدي الى تنشيط الاقتصاد الخفي. ويمكن الاشاره هنا إلى أن الفساد الاداري يختلف من مجتمع الى آخر، فقد كان للفساد الاداري تأثير سلبي على عمليات الاصلاح والتطوير وعلى العلاقات الدولية والسياسية في الدول النامية (الصالح، 2006).

6-القيود والنظم الحكومية

يرى البعض من الاقتصاديين أنه اذا لم يكن هنالك ضرائب ذلك لايعني عدم ظهور الاقتصاد الخفي بل سوف يستمر في الظهور، وذلك بسبب النظم و القيود الحكوميه الاخرى المفروضة على النشاط الاقتصادي للأفراد والمنشآت، حيث تفرض هذه النظم و القيود بهدف تنظيم الأعمال الاقتصادية و ضمان مستويات معيشة مناسبة، او بهدف الامان الاقتصادي من ممارسة انشطة اجرامية او غير قانونية اقتصاديا او اجتماعيا او سياسيا(محمد،2010). واذا كانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مالية عالية ونظام رقابي فعال تحول دون مثل هذه الانشطة، ولكن للأسف في أغلب الاحوال ستحول هذه الانشطة للاقتصاد الخفي. ان الكثير من الدول وبصفة خاصة الدول الصناعية تمنح بعض المزايا لأغراض رفع مستويات الرفاهية العامه للأفراد المقيمين داخل حدود دولهم، وتتناسب هذه المدفوعات بصورة عكسية مع الدخل وعادة ما يبدا صرفها عندما ينخفض الدخل الى مستوى معين، كما قد يؤدي نظم الضمان الاجتماعي ومدفوعات الرفاهيه التي تدفعها الحكومة للأفرادــ فعندما يتعدى الدخل مستوى معين يصبح الفرد غير مؤهل للحصول على الإعانة الاجتماعية او يحصل على جزء منها فقط، مما يدفعهم للعمل في الاقتصاد الخفي بدلاً من الاقتصاد الرسمي حتى لاتتأثر مدفوعات الضمان الاجتماعي لهم، وهذا سبب انتشار عمالة الأفراد الذين احيلوا الى التقاعد في انشطة الاقتصاد الخفي. كما يوجد الكثير من القيود والنظم التي تكون سبب في تحول الأفراد والمنشآت للعمل في الاقتصاد الخفي مثل: القيود على الحد الادنى للأجور، قيود السلامة العامة، القيود الخاصة في مواصفات تصميم المشروعات بهدف حماية البئية (منصور، 2007).

هناك اسباب اخرى تعمل على زيادة حجم الاقتصاد الخفي وتعمل على تحويل العديد من الافراد والشركات للعمل تحت مظلة الاقتصاد الخفي منها: عدم وثوق افراد المجتمع بالحكومات المتعاقبة خلال سنوات الدراسة، وعدم الاهتمام في القوانين المفروضة على الافراد والمنشات. فالعديد منهم يعتبر القوانين وخاصة الضريبة غير عادلة، كما انهم يعتقدون ان اصحاب السلطات في الدولة يعملون في

ظل الاقتصاد الخفي. وهذه يعني ان العدل في تطبيق القوانين غير موجود بشكل كامل، مما يجعل الفرد يتجنب هذه القوانين بأي طريقة ممكنة سواء كانت مشروعة او غير مشروعة.

5.1.2 طرق قياس وتقدير الاقتصاد الخفي

يتفق الاقتصاديون على صعوبة تقدير حجم الاقتصاد الخفي، ويُعزى ذلك الى اعتماده على السرية في إجراء المعاملات الاقتصادية. وبذلك تعددت الأساليب المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي بين دول العالم، ومن هذه الأساليب المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي(Asaminew,2010):-

1- التقدير المباشر

تعتمد طريقة التقدير المباشرة على أساس إجراء تقدير أو حساب قيمة الناتج المتولد من مختلف الأنشطة الفرعية التي ترتبط بالاقتصاد الخفي. ثم القيام بجمع هذه القيم الجزئية الى بعضها البعض حتى يتم الحصول في النهاية على قيمة الاقتصاد الخفي على مستوى الدوله ككل، ويؤخذ على هذه الطريقة أن التقدير الذي يتم وفقاً له لا يشمل جميع انشطة الاقتصاد الخفي، وسبب ذلك يعود الى صعوبة رصد او تسجيل بعض الدخول في الحسابات القومية، كما ان التقدير وفقاً لهذه الطريقة لا يعبر عن الحقيقة (عوض الله،2002).

2-التقدير غير المباشر

تعد هذه الطريقة من الطرق الأكثر استخداما، وهي على عكس الطريقة السابقة، وتعتمد على اكتشاف الآثار المترتبة عن الاقتصاد الخفي، واستخدمت عدة طرق وأساليب لتقدير حجم الاقتصاد الخفي منها:

1-مدخل الفرق بين الدخل والانفاق

تقوم هذه الطريقة على المقارنة بين دخول الافراد وانفاقهم، فالافراد يحصلون على دخولهم من مصادر متعددة مما يلجأ البعض منهم الى عدم اظهار جزءا منها، ويعتمد هذا على المعاملات التى تظهر في صورتها غير الحقيقيه اذ تكون في صورة انفاق، ولتقدير حجم الاقتصاد الخفي وفقا لهذه الطريقة هناك أسلوبين: احدهما

يعتمد اساس المقارنة بين الدخل والانفاق على المستوى الكلي، والآخر يناقش نفس الموضوع على المستوى الجزئي (نبيه، 2008).

وعلى المستوى الكلي: يتم تحديد حجم الاقتصاد الخفي من خلال مقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الانفاق الاستهلاكي الذي يتم اعتمادا على الايرادات الضريبية، بحيث انه اذا ما تبين أن الانفاق القومي اكبر من الدخل القومي، فإنه يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي باعتباره يمثل الفرق بين الدخل القومي والانفاق القومي. وتعتمد هذه الطريقة في قياس حجم الاقتصاد الخفي على الاساليب المعروفة في قياس الدخل القومي(اي الانفاق الاستهلاكي، والانفاق الاستثماري، والانفاق الحكومي، وصافي الانفاق الخارجي). وعلى سبيل المثال، بينت دراسة (Park,1979) عن الولايات المتحدة أن تقديرات الانفاق القومي تفوق الدخل القومي بأكثر 82 مليار دولار عام 1977(بودلال ،2012).

وعلى المستوى الجزئي: يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي، من خلال الفرق غير المبرر للدخل والانفاق للقطاع العائلي والافراد، وقد أشار (Frey, Pommerehne, 1983) إلى أن بعض المنتمين إلى القطاع الخاص العائلي في المملكة المتحدة، لم يعلنوا عن دخولهم والذي قدرة قيمته بمبلغ 2.1 مليار جنية استرليني عام 1982 الذي ظهر على شكل انفاق.

2- اسلوب المراجعات الضريبية

يتناول هذا الاسلوب المعلومات عن الاقتصاد الخفي على اساس الجهود التى تبذلها الإدارات الضريبية لكشف الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها، ويتم ذلك من خلال المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحة هذه الإقرارات، اذ يتم تشكيل لجان من الادارة الضريبية هدفها دراسة اماكن تواجد هذا الاقتصاد. استخدم هذا الاسلوب في الولايات المتحدة حيث تم معاينة عينة تتألف من 50,000 شخص من دافعي الضرائب وذلك لإعطاء نسبة تقريبية لكميات الدخل التي يتم اخفاؤها، وقد اشارت اليه هذه المعاينة أن محاولات اخفاء المستوى الفعلي للدخل تزداد بالنسبة لمجموعة من الفئات الى مستويات عالية قد تصل الى 60% (Kemal ,2003).

3-سوق العمل

يقوم هذا الاسلوب على اساس احصاءات القوى العاملة المشاركة في الاقتصاد الرسمي، فهناك العديد من الافراد الذين يمارسون أنشطة اقتصادية لكنها غير مسجله رسميا، وبالتالي فان اي انخفاض في المشاركة للقوى العاملة يمكن أن يكون سببا في نمو الاقتصاد الخفي، وبصورة اكثر دقة فإن هذا الاسلوب يفترض أن الاقتصاد الخفي يزداد بسبب التناقص بين نسبة العمالة الى عدد السكان ونسبة المعروض من العمالة، وعلى سبيل المثال، قد تم استخدام هذا الاسلوب في ايطاليا عام 1975 من قبل المعهد (DOAX-ISFOL) فقد بينت التقديرات ان معدلات المساهمه الفعلية للقوة العمل في ايطاليا 39.5% اي أعلى من المعدل الرسمي بحوالي 4% والذي يساوي 35.5%، ومفاد ذلك ان هناك حوالي 10% من قوة العمل في ايطاليا تعمل في الاقتصاد الخفي (Asaminew,2010).

4-المدخل النقدي

يعد هذا الاسلوب الاكثر انتشاراً واستخدماً في قياس حجم الاقتصاد الخفي، و يعتمد على اسلوبين: الاول، اسلوب المبادلات، والثاني، اسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب، ويفترض هذا الاسلوب ان المعاملات تقوم اساساً على النقود السائلة في السوق (نبية،2008). سوف يتم عرض أهم الاساليب النقدية التي يتصمنها هذا المدخل:

أ- أسلوب المبادلات

يعتمد هذا الاسلوب على افتراض أن جميع المعاملات التي تكون في ظل الاقتصاد الرسمي أو الاقتصاد الخفي تقوم على اساس استعمال النقود بشكل مباشر، حيث لا يوجد فرصة للمقايضة في اطار الاقتصاد الخفي. كذلك يفترض هذا الاسلوب أن العلاقة بين النقود والمبادلات هي علاقة ثابتة، وقد استخدم (Fiega،1979) هذا الأسلوب في دراسة عن الولايات المتحدة، ومن المعلوم أن هذا الاسلوب مشتق من المعادلة رقم (1) (Graanidge,2005).

$$PT = MV \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث أن:

V: سرعة تداول النقود.

P : المستوى العام للاسعار.

T : متوسط حجم المبادلات.

M : الرصيد النقدي المتاح (عرض النقد بمعنها الضيق).

فإذا علمنا قيم كل من V,M، فإنه من الممكن أن يتم حساب القيمة النقدية للمعاملات أىPT. ذلك أنه إذا كانت القيمة النقدية للمعاملات PT اي القيمة الاسمية للناتج القومي الاجمالي معلومة، وبافترض أن هذه النسبة ثابتة ومعلومه(PT) ، فإنه من الممكن تقدير مستوى الناتج القومي الاجمالي في اي سنة. وفي ظل غياب الاقتصاد الخفي، فإن القيمة الاسمية للناتج القومي الاجمالي التي يتم تقديرها، لابد وان تساوي القيمة الاسمية للناتج القومي الاجمالي التي تم حسابها وفقاً لبيانات الحسابات القومية (بودلال.2012). وطبقاً لحسابات Fiege عام 1979، فإن تقديرات الاقتصاد الخفي وصلت نسبتها مابين (13.5%-21%) في عام 1976. ومابين (25.5%-33%) من القيمة الاسمية المسجلة للناتج القومي الاجمالي عام 1977 في الولايات المتحدة.

ب- اسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب

يعتمد هذا الاسلوب في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، على اساس أن المعاملات في الاقتصاد الرسمي يتم جزء منها باستخدام النقود، في حين ان الجزء الاخر يتم باستخدام الودائع الائتمانية او الحسابات الجارية. اما المعاملات التي تتم في الاقتصاد الخفي فيتم تمويلها باستخدام النقود السائلة فقط. ومن هذا فإن التغيرات التي تحدث في معدل النشاط الذي يتم في الاقتصاد الخفي الى الانشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، يمكن ان يتم حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة الى الودائع الائتمانية او الحسابات الجارية. وقد استخدم هذا الاسلوب لاول مرة في الولايات المتحدة الامريكية بواسطة Gutmann في عام 1977 (Asante, 2013).

فالاقتصاد الخفي الذي يعتمد على استخدم النقود السائلة مما يعمل على زيـــادة كمية النقود في الاقتصاد، و يترتب عن ذلك ارتفاع في معدلات الطلب على النقـــود

بالنسبة الى عرض النقد. كما يؤثر ايضا على السياسات النقدية من خلال تأثيره على القاعدة النقدية، والذي يتمثل في احتياطات البنوك والنقود السائلة و التي يفترض انه تكون تحت سيطرة مؤسسة النقد للدولة (Schneider,friedrich,2008).

6.1.2 آثار الاقتصاد الخفي على الاقتصاد ككل

لا توجد اي ظاهرة اقتصادية الا ولها آثار سلبية وايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وسيتم التعرض لأهم هذه الاثار كالتالي:

6.1.2.1 الاثار السلبية

ومن أهم هذه الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي ما يلي:

1- فقدان الايرادات الضريبية (إنخفاض حصيلة الايرادات الضريبية)

يعد من أهم الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي، ويتمثل هذا في حصول الكثير من الافراد على دخول دون دفع اي ضرائب عنها، ويحدث ذلك عندما يقوم افراد المجتمع بإخفاء القيمة الحقيقة لدخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها عن السلطات الضريبية. ويترتب على ذلك أن بعض اشكال الضرائب مثل ضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي (العوران والخضور، 2004).

وعندما يكون حجم الاقتصاد الخفي كبير يؤدي الى فقدان جوهري في الايرادات العامة، ويترتب على ذلك زيادة مستويات الضرائب على انشطة الاقتصاد الرسمي، وعليه فإن الايرادات الحكومية ستقل ويزيد عجز الموازنة العامة للدولة. ويصبح النظام الضريبي غير عادل. فعلى سبيل المثال، قدرت الخسارة الضريبية على الدخل الناتج عن وجود الاقتصاد الخفي عام 1981 في الولايات المتحدة الامريكية مابين (86-90) مليار دولار، اي ما يمثل 30% من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل (حمودة، 2012).

التهرب الضريبي يعني انخفاض حصيلة الايرادات الضريبية. ويعرف التهرب الضريبي بأنه لجوء بعض المكلفين ضريبيا إلى محاولة التخلص بشتى الطرق

والأساليب غير القانونية في اداء ماعليهم من ضرائب جزئياً او كلياً، وبعبارة أخرى، إن التهرب الضريبي يقع عندما يعمد بعض المكلفين إلى أتباع أساليب غير مشروعة، بقصد تخفيض القيمة الحقيقية للوعاء الضريبي، ومن ثم يستخدم حجم التهرب الضريبي كمؤشر هام لقياس حجم الاقتصاد الخفي(العوران والخضور، 2004).

2- الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي

يؤدي وجود الاقتصاد الخفي إلى فشل الكثير من السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فعند حصول واضعوا السياسات العامة على معلومات غير صحيحة وغير دقيقة عن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يتم اعتمادها في تحليل ودراسة الوضع الاقتصادي داخل الدولة. فإن ذلك يستدعي وضع سياسات عامة خاطئة في معالجة المشاكل مما يعمق تلك المشاكل ولا يحقيق الاستقرار الاقتصادي (اسامة، 2008).

اضافة الى ذلك فان هنالك علاقة بين حجم الاقتصاد الخفي واعتماد البيانات والاستقرار الاقتصادي، فإذا كان حجم الاقتصاد الخفي كبيراً نسبياً فإن الاعتماد على البيانات يكون أقل، وبالتالي من الصعب على واضعي السياسات الاقتصادية تحديد السياسات المتبعة بشكل دقيق، وذلك بسبب عدم دقة الاحصاءات والمعلومات الرسمية، أي عندما تكون المعلومات خاطئة والسياسات غير صحيحة ينعكس ذلك على النتائج فتكون على نقيض المتوقع، ولحل هذا الأشكال تقوم بعض الدول بتغيير واضعي القرارات الاقتصادية بسبب عدم تحقيق سياساتهم للنتائج المطلوبه، فيأتي غيرهم ويمارسون نفس الخطأ فالمشكلة لا تكمن في الاقتصاديين بل في المعلومات المشوهة التي تصل اليهم (محمد، 2010).

ومن آثار الاقتصاد الخفي وتنوع انشطته على الاستقرار الاقتصادي من خلال وجود نوع من عدم الدقة في المؤشرات الاقتصادية، كمعدلات البطالـــة، ومعـــدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات التضخم. و بذلك فان السياسات الاقتـــصادية التي تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي تكون مخالفة للواقع، مما يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي (Fernando,2012).

3- معدلات البطالة

تلعب البطالة دورا مهما في الاقتصاد الخفي. حيث يعمل الاقتصاد الخفي على إتاحة فرص عمل للأشخاص الذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل في ظل الاقتصاد الرسمي. وهذا يؤدي الى وجود اخطاء في معدلات البطالة المسجلة رسميا لأن الافراد الذين يعملون في الاقتصاد الخفي فلا يتم الكشف عن أنشطتهم الاقتصادية رسميا. بعبارة اخرى، فإن معدلات البطالة الرسمية تكون اعلى من معدلاتها الموجودة على أرض الواقع، وذلك لأن هؤلاء يعملون بالفعل في ظل الاقتصاد الخفي. أظهرت دراسة لمنظمة OCDE في عام 2009 أن نسبة العاملين في الاقتصاد الخفي. تبلغ 60% من مجموع القوى العامله في العالم، اي (1.8)مليار عامل مقابل (1.2) عامل في الاقتصاد الرسمي (السبيعي، 2010).

4- الأثر على كفاءة توزيع الموارد

يؤثر وجود الاقتصاد الخفي على ألاداء الاقتصادي بطرق مختلفه، من خلال اثره على كفاءة استخدام وتوزيع الموارد الاقتصادية ، فاذا حدث نمو في الاقتصاد ككل سوف يصاحبه نمواً في الاقتصاد الخفي، وهذا يعني زيادة الطلب على الخدمات العامة سيكون اكثر الحاحا، وبما ان الضرائب تجمع في هذه الحالة من الاقتصاد الرسمي فقط، فان عبء الضرائب على الانشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي سوف تزداد بشكل كبير، وستدفع هذه الزيادة في مستوى الضريبة المزيد من الانشطة الى العمل تحت ظلال الاقتصاد الخفي، حيث يزداد مستوى التهرب الضريبي، وبهذا تكون المنافسة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي غير عادلة من حيث توزيع العبء الضريبي (حموده،2012).

سيكون التوازن الاقتصادي في ظل وجود الاقتصاد الخفي أقل من المستوى الأمثل، حيث سيتم توزيع الموارد بصورة تختلف عن هذا الوضع، فعلى مستوى التحليل الجزئي يؤدي وجود الاقتصاد الخفي الى تعديل أسلوب استخدام العمل والعناصر الاخرى للإنتاج، وعلى سبيل المثال يؤدي انخفاض الايراد الضريبي الى وجود فرق بين تكاليف الانتاج في القطاعات الرسمية التي تدفع ضرائب والقطاعات التي تعمل في الخفاء ولاتدفع ضرائب، وذلك بإعطاء ميزة تنافسية في تكاليف

عناصر الأنتاج بالنسبة للأنشطة الخفيه غير الخاضعة للضريبة، والنتيجة المترتبة عن ذلك اعادة توزيع الموارد بين الانشطة الأكثر كفاءة التي تدفع ضريبة والأنشطة التي لاتخضع للضريبة، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض مستوى الكفاءة في الاقتصاد. فقد قدر مقدار الفقد في الرفاهية الناتج عن هذه الفروق في التحصيل الضريبي في الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 28% من اجمالي الضرائب في عام 1980 (محمد،2010). الجدول رقم (1) يوضح الفرق بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي

شكل رقم (2)

الفرق بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي

الاقتصاد الرسمي	**الاقتصاد الخفي**
تعظم الارباح	خلق دخل او زيادة الدخل
انشطة مشروعة في الدولة	انشطة غير مشروعة في الدولة
وجود نظم وقيود على الانشطة الاقتصادية	عدم وجود نظم وقيود على الانشطة الاقتصادية
تطبيق تشريعات العمل	عدم تطبيق تشريعات العمل
تمويل من قروض وطنية واجنبيية	تمويل ذاتي
انشطة غير نقدية	انشطة نقدية
وجود رسوم وضرائب على الانشطة	عدم دفع رسوم وضرائب على الانشطة
صعوبات عند الدخول في النشاط	عدم وجود صعوبات عند الدخول في النشاط
تكاليف عالية	تكاليف قليلة

شكل رقم (2) **من اعداد الباحث**

6.1.2.2 **الآثار الايجابية**

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد الخفي أساسا على الجوانب السلبية التي يحملها سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي. الا أن ذلك لا يعني عدم وجود آثار إيجابية لهذا الاقتصاد، و يمكن ذكر اهم هذه الآثار كمايلي:

1- توفير فرص عمل للكثير من العاطلين عن العمل، ان العمل في ظل الاقتصاد الخفي يوصف بأنه اكثر سهوله من العمل في الاقتصاد الرسمي الذي يتطلب

اجراءات معقدة وقوانين صارمه، في حين ان الاقتصاد الخفي يفقد جزءاً كبيرا من هذه الاجراءات مما يشجع الافراد للعمل فيه.

2- يساعد على تخفيض المستوردات من الخارج، ومن ثم العمل على خفض العجز في ميزان المدفوعات للدوله، اذ انه يوفر العديد من السلع والخدمات المحلية من خلال تقليد السلع الموجودة داخل الاقتصاد الرسمي وباسعار اقل.

3- يساعد على تخفيض العديد من الاعباء الماليه والاجتماعية لكثير من فئات المجتمع التي تعمل على اساس مبدأ الاكتفاء الذاتي من خلال الانتاج وعرض السلع.

4- تقليل معدلات الجريمة ومعدلات الهجرة للخارج للبحث عن العمل (نبيل وسامي، 2012).

7.1.2 غسيل الاموال وظاهرة الاقتصاد الخفي

لايمكن الحديث عن ظاهرة الاقتصاد الخفي بمعزل عن عملية غسيل الأموال، وهي بمثابة الجسر الذي ينقل او يحول الأموال العائدة من جراء الاعمال غير المشروعة تحت مايسمى بالاقتصاد الخفي، ومن اهم هذه الاعمال غير المشروعة داخل الاقتصاد الخفي هي: تجارة المخدرات والاسلحه والرقيق الابيض...الخ

تعد ظاهرة غسيل الأموال من ظواهر الاقتصاد الخفي واسعة الانتشار في جميع دول العالم، وهناك صعوبة في تقدير حجم غسيل الأموال، قدرت هيئة الامم المتحدة ان حجم الأموال المغسولة سنوياً تتروح ما بين(800) مليار الى (1500) مليار دولار امريكي في عام 2003، وهناك تقدير من نفس الهيئة لما تم غسله من الاموال المكتسبة من اعمال تجارة المخدرات غير المشروعة نحو 120 مليار دولار سنوياً (الشرعه، 2007).

7.2.2 مفهوم غسيل الاموال

تعرف عملية غسيل الأموال(**Money Laundering**) بأنها كل اجراء غايتة التستر على المصدر الاساسي غير القانوني للاموال المحصلة من الانشطة

والاعمال غير المشروعة بهدف نقل او اخفاء هوية هذه الاموال لتظهر بصورة اموال مكتسبة بصورة مشروعة(عيسي،2013).

كما يعرف غسيل الاموال بأنه عملية يلجأ اليها من يعمل بالانشطة غير المشروعة لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل غير المشروع، والقيام بأعمال أخرى للتموية، كي يتم اخفاء الصفة غير الشرعية للدخل المتحقق (الحاج، 2009).

كما ينسب حجم غسيل الأموال إلى الناتج القومي الإجمالي، ويشكل الناتج المتولد من عمليات غسيل الأموال جزءا من الناتج القومي، ولكنه ناتج عن مصدر غير مشروع (الاقتصاد الخفي). حيث بلغت الأموال المغسولة نسبة مابين (2%-5%) من اجمالي الناتج العالمي في عام 1993، وفي امريكا بلغت 100 مليار دولار سنوياً (محمد، 2007).

ويلاحظ في بعض الدراسات والتقارير ارتفاع نسبة حجم الأموال غير المشروعة (الاقتصاد الخفي) مقارنة بحجم الناتج القومي الإجمالي، إذ تبلغ هذه النسبة(8.5%) في الولايات المتحدة الامريكية، و(7.5%) في ايطاليا، و(16.5%) في الهند، و(50%) في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، و(60%) في البيرو، ويحدث الشيء نفسه قي معظم دول امريكا اللايتنية (الهيتي ونجم، 2010).

وفي دراسة عن الاردن بلغ تقدير حجم غسل الأموال في حالة الطلب على النقد بمعناه الواسع (100.59) مليون دينار، وفي حالة الطلب على النقد بمعناه الضيق بلغ(183.65) مليون دينار عام 2005 (الشرعه،2007).

وعلى أية حال، إن تحديد رقم دقيق متعلق بحجم غسيل الأموال أمر في غاية الصعوبة، وذلك لان عمليات غسيل الأموال تحدث في الخفاء، ولاتستطيع وحدات مكافحة غسيل الاموال الوصوال إليها او اكتشافها. لذا، يبقى الرقم الحقيقي مجهول وغير مكتمل، وتبقى الأرقام المصرح بها مجرد تقديرات فقط عن حجم غسيل الأموال (الشرعه،2007).

7.2.3 النشأة التاريخية لظاهرة غسل الاموال

أن ظاهرة غسيل الأموال قديمة النشأة اذ تم التنبيه اليها في السبعنيات من القرن العشرين بشكل خاص في الولايات المتحدة الامريكية، عندما لاحظ رجال مكافحة المخدرات بأن تجار المخدرات الذين يبيعون المدمنين بالتجزئة يقومون باستبدال قطع النقود المعدنية الصغيرة بقطع نقود ذات فئة كبيرة أو بأوراق نقدية، وذلك للتخلص من القطع المعدنية الصغيرة التي علقت بها المخدرات.ويقومون بارسال هذه القطع الى المغاسل من اجل غسلها .ومن هنا جاءت تسمية هذه الظاهره بغسيل الأموال، وتعد هذه الظاهرة عاملاً مهماً من عوامل اختلاط الاموال المشروعة بغير مشروعة. وقد ارتبط ظهور هذه الظاهرة بالعديد من المنظمات الاجرامية مثل: المافيا الامريكية، والمنظمات الاجرامية الروسية وغيرها من المنظمات التي تمارس اعمال غير مشروعة(الحاج،2009).

تعد عملية غسيل الأموال بمثابة الجسر التي تعبر من خلاله الاموال غير المشروعة إلى الاقتصاد الرسمي الناجمة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي.وبذلك يمكن القول آن الاسباب والاثار التي تنجم عن عملية غسيل الاموال متشابهه ومرتبطة كلياً بظاهرة الاقتصاد الخفي.

2.2 الدراسات السابقة

دراسة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2014) بعنوان: التهرب الضربي أسبابه، وطرقة، وحجمه.

بحثث هذه الدراسة في تقدير حجم التهرب الضريبي في الأردن، والتعرف على أسبابه وطرقه، من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (1980-2014)، حيث استخدمت الدراسة جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الاردني لتقدير حجم التهرب الضريبي من خلال عدة معادلات.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن حجم التهرب الضريبي في الاردن يصل إلى (695) مليون دينار في عام 2013، وكانت حصة التهرب من ضريبة الدخل حوالي (200) مليون دينار. وبلغ نصيب المتهربين من الضريبه العامه على

المبيعات حوالي (495) مليون دينار. كما بينت الدراسة أن عدم التشدد في الجزاء على المتهربين من دفع الضرائب، وتعقيدات النظام الضريبي وعدم استقراره كانت من اسباب انتشار هذه الظاهرة. توصي الدراسة على تغليظ العقوبات على المتهربين من دفع ضريبة الدخل والمبيعات. مع التاكد على ضرورة تسهيل عمليات التقاضي وتسريعها، حيث من المتوقع ان يلقى هذا التغليظ دعماً شعبياً وسياسياً

دراسة (شيحان ،2013) بعنوان : "الاقتصاد الخفي بين السببية والتحييد " العراق حالة دراسية.

تطرقت هذه الدراسة الى معرفة الأسباب التي تؤدي الى ظهور الاقتصاد الخفي، وتقدير حجمه ومعرفة التأثيرات السلبية وإيجاد السبل للتقليل من ظاهرة الاقتصاد الخفي. استخدمت الدراسة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي اسلوب معدل النقود السائلة من خلال البيانات السنوية للفترة (1991-2011).

$$K = \frac{C}{M1}$$

$$\Delta K = Kt - Kt - 1$$

$$N = {}^{GDP}/_{M1}$$

$$SE = N * D$$

$$SE = {}^{SE}/_{N\ GDP.}$$

حيث أن :

K:نسبة العملة المتداوله الى عرض النقد،N:سرعة دوران النقـــود.SE :الاقتـــصاد الخفي،ΔK: الزيادة في نسبة العملة المتداوله الى عـــرض النقـــد،$N\ GDP$:النـــاتج المحلي الاجمالي بدون مساهمة القطاع النفطي.

بينت نتائج الدراسة أن نسبة الاقتصاد الخفي الى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي، كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض. فقد سجلت اعلى النسب في أعـــوام (1992،1993،2003) المقـــدره (20.9%،20.5%،17.8%) علـــى التوالي، واقل النسب في الاعوام(1997،2006،2009) المقـــدره (10%،8 %، 10%)، حيث يعود أسباب انتشار ونمو الاقتصاد الخفي الى التعقيدات السارية فـــي القوانين والتشريعات واتساع رقعة الفساد الاداري والمالي. توصي الدراسة التأكيـــد على اهمية رصانة الجهاز الإداري التنفيذي المكلـــف بتطبيـــق ومتابعـــة القـــوانين

والتشريعات المنظمة من خلال التاكيد عاى مبادئ العدالة والشمولية فـــي التطبيــق بعيداً عن اساليب الابتزاز والمنافع الشخصية.

دراسة (Haque ,2013) بعنوان : Underground Economy of Bangladesh An Econometric Analysis.

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في بنغلاديش خلال الفترة (1973- 2010)، باستخدام التحليل الكمي للبيانات السنوية من خلال عدد من الاختبارات الاحصائية للنموذج التالي.

$$\ln CMR = \beta 0 + \beta 1 \ln TGR + \beta 2 \ln DP + \beta 3 BANKP + \beta 4 \ln DT + \varepsilon t$$

حيث أن :

CMR: نسبة العملة المتداوله إلى عرض النقد، TGR:الضريبة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، DP:معدل التضخم،$BANKP$: نسبة عدد فروع البنك لعدد السكان، DP: متغير وهمي يأخذ القيمة صفر حتى عام1995 وباقي الفترة يأخذ القيمة 1، εt :الخطأ العشوائي.

أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الاقتصاد الخفي بلغ 7% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1973، وزداد بشكل كبير خلال فترة الدراسة حتى وصل إلى 62.75% من الناتج المحلي الاجمالي لعام2010. توصي الدراسة على تحفيز الافراد والشركات على زيادة العمل في الاقتصاد الرسمي عن طريق تسهيل الاجراءات والتشريعات المتبعة في الدوله، وتوعية المجتمع في خطورة الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الوطني.

دراسة (بودلال، 2013)،بعنوان : "انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية تحليلية".

سعت هذه الدراسة إلى تفدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الرسمي خلال الفترة (1970-2010)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتحليل لبيانات السنوية للنموذج التالي.

$$log \frac{a}{T2} = bo + b1log\ ym + b2log \frac{R}{Y} + b3log \frac{TX}{Y} + b4logI + \alpha$$

حيث أن :

$\frac{a}{T2}$: نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع، ym: متوسط الناتج المحلي، $\frac{R}{Y}$: نسبة الأجور إلى الناتج المحلي، $\frac{TX}{Y}$: نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي، I : معدل الفائدة، εt : متغير عشوائي.

اظهرت نتائج الدراسة أن نسبة حجم الاقتصاد الخفي تتراوح في المتوسط حوالي(24% -25%) من الناتج المحلي، وبلغت نسبة الفاقد الضريبي (28%) من الناتج المحلي، وبذلك انعكس وجود الاقتصاد الخفي بشكل سلبي على الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة في صورة فقدان الحصيلة الممكنة للضرائب على الناتج المحلي. توصي الدراسة على اصلاح النظام الضريبي ومسايرتة للتطورالعالمي، تشديد العقوبات على التهرب الضريبي.

دراسة (Asante,2013) بعنوان: Estimating the underground economy and tax evasion in Ghana.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في غانا خلال الفترة (1990-2010)، بأستخدام التحليل الكمي للبيانات السنوية من خلال عدد من الاختبارات الاحصائية للنموذج التالي.

$$\log(mt) = \alpha o + \alpha 1\log Yt + \alpha 2\log Pt + \alpha 3\log IRt + \alpha 4\log Tt + \varepsilon t$$

حيث أن :

Mt:الطلب على النقد، Y: الدخل القانوني من الناتج القومي، P :معدل التضخم،، IR :معدل الفائدة الاسمي، Tt : معدل الضريبة، εt :الخطأ العشوائي.

بينت الدراسة أن حجم الاقتصاد الخفي في غانا خلال فترة الدراسة نحو (48%)، إذ كانت نسبة التهرب الضريبي تتراوح بين (4%-14%) من الاقتصاد الرسمي. توصي الدراسة على تفعيل اهمية النظام الضريبي في الاقتصاد الوطني، والتوجة نحو زيادة معدلات النمو في الاقتصاد الرسمي.

دراسة (2012,Fernando) بعنوان : An estimation of the underground economy in Brazil.

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في البرازيل للفترة عام (2011-2003)، معتمداً على التحليل الكمي للبيانات السنوية من خلال عدد من الاختبارات الاحصائية للنموذج التالي.

$$\ln Mt = \beta o + \beta 1\ln Yt + \beta 2\ln It + \beta 3\, lnDTt + \beta 4\, lnTSCt + \varepsilon t$$

حيث أن :

Mt : كمية المال الحقيقي للفرد،Yt : الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد،DTt : الضريبة المباشرة، It: سعر الفائدة، $TSCt$:حصة العاملين في الاقتصاد الخفي، εt :الخطأ العشوائي.

أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الاقتصاد الخفي يتراوح بين (15% -20%) من ناتجها المحلي الإجمالي، وتشير نتائج التقدير النقدي أن حجم الاقتصاد الخفي كان كبيرا في عام 2003 فقد وصل الى 20.7% من الناتج المحلي الإجمالي، وقل حجمه الى 16.8% لعام 2011، وتبين لنا أهمية زيادة التحصيل التعليمي في الاقتصاد البرازيلي في تقليل حجم الاقتصاد الخفي. توصي الدراسة على زيادة الاهتمام في التحصيل التعليمي لما له من اهمية في تقليل حجم الاقتصاد الخفي.

دراسة (السبيعي، 2010) بعنوان : الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية وآثاره دراسة قياسية للفترة من (1992-2008).

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992-2008) وتحديد مكوناتة وأسبابه، باستخدام التحليل الوصفي والكمي من خلال عدد من الاختبارات للنموذج التالي .

$$\frac{C}{M2} = bo + b1(\frac{W}{Y}) + b2(\frac{Tx}{Y}) + b3(I) + Ui$$

حيث أن:

$\frac{C}{M2}$:نسبة العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع(M2)، $\frac{Tx}{Y}$:نسبة مجموع قيمة الضرائب والزكاة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي،$\frac{W}{Y}$:نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي،I :المعدل السنوي لسعر الفائدة قصير الاجل على الريال قصير الاجل، εt: الخطأ العشوائي

أظهرت نتائج الدراسة إن حجم الاقتصاد الخفي بلغ عام 1998نحو (22.4%) من الناتج المحلي الإجمالي كأكبر نسبة، وبلغ في عام 2005 نحو (5%) كأدنى نسبة، حيث بلغ متوسط حجمه حوالي (15.28%) من الناتج المحلي الإجمالي. توصي الدراسة بخلق فرص عمل جديدة والحد من التهرب الضريبي

بوضع اجراءات والوائح مناسبة اضافة الى ضرورة التعاون الدولي للحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي.

دراسة (2011، Alkhdour) بعنوان : Estimating the shadow economy in Jordan : causes consequences, and policy implications.

تهدف الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاردن خلال الفترة (1976-2010)، باستخدام منهجين: نهج العملات، (MIMIC) نهج متعدد المؤشرات متعدد الاسباب. كما تحلل العواقب الاقتصادية والسياسية والاثار المترتبة على الاقتصاد الخفي، وتقدير حجم التهرب الضريبي في الاردن، وذلك باستخدام التحليل الوصفي والكمي للبيانات السنوية من خلال عدة اختبارات احصائية معتمداً النموذج التالي:

$$RCRPt = \beta o + \beta 1TSt + \beta 2TIt + \beta 3TMt + \beta 4RGNPPt + \beta 5RSt + \beta 6ISBPt + \beta 7XD + \mu$$

حيث أن:

RCRP: نصيب الفرد الحقيقي من العملة المتداوله،TS : معدل الضريبة الفعلي على المبيعات، TI : معدل الضريبة الفعلي على الدخل، TM : معدل الضريبة الفعلي على الواردات، RGNPP :الناتج القومي الحقيقي، RS :المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الادخار، ISBP : عدد المصارف الاسلامية، XD : متغير وهمي لانخفاض قيمة الدينار الاردني في عام 1988، µ : الخطأ العشوائي.

أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط نسبة الاقتصاد الخفي (27.7%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، وزيادة معدلات التهرب الضريبي من 3.3 مليون دولار عام 1976 إلى 814 مليون دولار عام 2010. توصي الدراسة على زيادة التنسيق وتبادل المعلومات بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة للحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي.

دراسة(Ademola,William,2011) بعنوان: currency demand underground economy and tax evasion: the case of Nigeia.

نظرت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات الاقتصاد الخفي وتقدير حجمه وتقدير حجم التهرب الضريبي في نيجيريا، خلال الفترة (1975-2010)، باستخدام التحليل الكمي للبيانات السنوية من خلال عدة اختبارات احصائية للنموذج التالي.

$$ln\frac{c}{m2}t = \alpha + \beta 1 \ln(TGDP)t + \beta 2 \ln(GDPY)t + \beta 3 \ln(HGDP)t + \beta 4 \ln(INF)t + \beta 5 \ln(INT)t + \beta 6 \ln(EDU)t + \beta 7 \ln(URPOP)t + \varepsilon t$$

حيث أن:

$\frac{c}{m2}$:نسبة العملة الى عرض النقود، $TGDP$:مجموع الضرائب الى الناتج المحلي الإجمالي، GDPY :الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، HGDP :استهلاك الأسر الى الناتج المحلي الإجمالي، INF: التضخم،INT:سعر الفائدة، EDU: مستوى التعليم، Et :الخطأ العشوائي،URPOP :التحضر.

بينت نتائج الدراسة ان حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي بلغ ما بين (42.54%-79.32%) و(2.09%-6.75%) على التوالي خلال فترة الدراسة، و أشارت الى وجود علاقة ايجابية بين معدل الضريبة وحجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي. توصي الدراسة على مراجعة اساس حساب ضريبة ومعدل الضريبة والتصاعد الضريبي. وتشديد العقوبات على العملين في الاقتصاد الخفي.

دراسة (الهيتي و نجم،2010) بعنوان : ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر، والآثار، دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من (1989-2008).

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم غسيل الأموال باعتباره جزءاً كبيرا من الاقتصاد الخفي، لمجموعة من الدول المختارة خلال الفترة من عام(1989-2008)، من حيث مصادرها وأثارها والأساليب المستخدمة لمواجهتها ، استخدمت الدراسة إسلوب التقدير النسبي من خلال النسب التالية(40%- 60%) من الناتج المحلي الإجمالي للدول المختارة.

أظهرت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة وثيقة بين عملية غسيل الأموال وظاهرة الاقتصاد الخفي، اذ تبين ان اختلاف التشريعات والقوانين المستخدمة في عينة الدراسة يؤثر في حجم الاقتصاد الخفي، ففي (إيطاليا، واليويان، فرنسا) بلغ نسبة حجم الاقتصاد الخفي بين (21.8%-29.5%) من إجمالي الناتج المحلي، وهذا يعني عدم جدوى التشريعات المستخدمة في هذه الدول. وبلغت في باقي الدول

الاخرى ما بين (6.1%-14.3%). وهذا يعني الجدية في تطبيقها للقوانين والتشريعات والأجراءات المستخدمة في هذه الدول. توصي الدراسة على ضرورة التاكيد على التشريعات والاجراءات والقوانين الوطنية لمكافحة عسيل الاموال ينص على جميع صورها ويتضمن العقوبات المصادر الكاملة، والتنسيق بين الدول بذلك.

دراسة (Emerta,2010) **بعنوان**: The underground economy and tax evasion in Ethiopia implications for tax policy.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في أثيوبيا خلال الفترة عام(1977-2009)، ومساعدة واضعي السياسات في تصميم السياسات العامة المناسبة من خلال الكشف عن حجم هذا الاقتصاد، باستخدام التحليل الكمي من خلال عمل عدة اختبارات احصائية للنموذج التالي.

$$Mt = Bo + B1TAXRt + B2Yt + B3Rt + B4CPIt + B5DLIBt + et$$

حيث أن:

M:عرض النقد، $TAXR$:إجمالي الضريبة على الواردات والصادرات، Y :الناتج المحلي الاجمالي، R :اسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك، CPI : الرقم القياسي الاسعار المستهلك، DLIB :متغير وهمي يمثل التحرير المالي.

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة حجم الاقتصاد الخفي بلغ 36% من الاقتصاد الرسمي. ووصلت نسبة التهرب الضريبي حوالي 10%من الاقتصاد الرسمي، نتيجة اثار السياسة الضريبية. توصي الدراسة على اعادة النظر في السياسات المتبعة في النظام الضريبة، واصلاح هذا النظام من خلال مراجعة معدلات الضريبة وطرق التحصيل.

دراسة (Arby and Malik and Hanif,2010) بعوان : The size of informal economy in Pakistan.

بحثت هذه الدراسة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في باكستان خلال الفترة (1966-2008)، واستخدامت نهج العملات ونهج استهلاك الكهرباء من خلال المقارنة بين كمية استهلاك الكهرباء والدخل، باستخدام طريقة المربعات الصغرى والتحليل الكمي للبيانات السنوية من خلال عدة اختبارات للنموذج التالي:

$$lnCM = \alpha o + \alpha 1 \ln(1 + WT) + \alpha 2 \ln\left(\frac{WS}{NI}\right) + \alpha 3 lnR + \alpha 4 lnPY + \varepsilon t$$

حيث أن:

CM:نسية العملة المتداول، TW:المتوسط المرجح لمعدل الضريبة، $\frac{WS}{NI}$:حصة الأجور والرواتب من الدخل القومي، R :معدل الفائدة المدفوعة على الودائع لأجل، : PYدخل الفرد الحقيقي، ε t: الخطأ العشوائي.

أظهرت نتائج الدراسة أن حجم الاقتصاد الخفي في باكستان نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي، ويبين نهج استهلاك الكهرباء أن الاقتصاد الخفي ارتفع من حوالي 5% من حجم الاقتصاد الإجمالي في عام 1970 الى 29% عام 1990 ثم تراجع الى 27% عام 2000. توصي الدراسة على زيادة مستوى الاجور والرواتب ودخل الفرد عن طريق زيادة حجم الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة (عبدالرؤوف،2009) ،بعنوان : الأقتصاد الخفي : أسبابه وآَثاره " تقدير اقتصاد اسلامي ".

نظرت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي من منضور إسلامي، لبيان وتحليل الاسباب والاثار الناتجة عن ظاهرة الاقتصاد الخفي، وذلك من خلال جمع المعلومات وتحليلها والاستنباط في المسائل المتعلقة بالاقتصاد الاسلامي.

توصلت الدراسة إلى إن الاقتصاد الخفي من أهم العوائق التي تواجة اقتصاديات دول العالم، كما تضم هذه الظاهرة مجموعة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية التي لايمكن حصرها، وكثير من انشطة الاقتصاد الخفي وخاصة غير المشروعة منها حرمها الاسلام وعمل على محاربتها، حيث ان الدخول الضخمة المترتبة عن انشطة الاقتصاد الخفي التي لاتدخل في توزيع الدخل القومي تترك آثاراً سلبية منها : تشويه المؤشرات الاقتصادية والتي يعتمد عليها في صنع السياسات الاقتصادية.توصي الدراسة على محاولة تفعيل الجانب المشروع من انشطة الاقتصاد الخفي فمن خلاله تسنطيع حل الكثير من الشاكل الاقتصادية والتخفيف منها وذلك بايجاد الحلول وتصيح مسار بعض الانشطة للاستفادة منها.

دراسة (Yin , Jian ,2009) بعنوان : Econometric model of underground economy scale estimation.

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الصين خلال الفترة لبيانات ربعيية(2002-2006)، إذ تم تقدير ذلك من خلال التحليل الكمي للنموذج القياسي التالي:

$$lmot - lm2t = \beta o + \beta 1lTt + \beta 2lRt + \beta 3ly1t + \beta 4ly2t + \varepsilon t$$

حيث أن:

mo: العملة المتداول، $m2$: المعروض من النقود، T : معدل الضريبة سارية المفعول، R : متوسط سعر الفائدة على الودائع السنوية، $Y1$: صافي الدخل القومي للفرد، $Y2$: مستوى الاستهلاك للفرد، εt: الخطأ العشوائي.

توصلت الدراسة إلى أن نسبة حجم الاقتصاد الخفي الى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 0.76%عام2002 الى 2.17% في عام2006، مع زيادة معدلات الضريبة خلال تلك الفترة، إذ يتسبب الاقتصاد الخفي بشكل رئيسي من زيادة الضريبة الفعلية. توصي الدراسة على تحسين ادارة الخدمات العامة وانشاء وحدة مبسطة وفعاله، وتحسين دور النظام الضريبي والضمان الاجتماعي وتحسين معايير الاخلاقة الوطنية.

دراسة(Friedrich and Buehn,2009) بعنوان: shadow economies and corruption all over the world : revised estimates for 120 countries.

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في 120 دولة خلال

الفترة (1999-2006)، بأستخدام طريقة المربعات الصغرى في تحليل البيانات

السنوية(OLS) للنموذج التالي:

$$\ln\left(\frac{C}{M_2}\right) = \beta_0 + \beta_1 \ln(1 + TW) + \beta_2 \ln\left(\frac{WS}{y}\right) + \beta_3 \ln R + \beta_4 \ln\left(\frac{Y}{N}\right) + \mu_i$$

حيث أن:

$\frac{C}{M_2}$:نسبة الموجودات النقدية في الحسابات الجارية والودائع،TW:متوسط معدل الضريبة، $\frac{WS}{y}$: نسبة الرواتب والأجور إلى الدخل القومي،R:الفائدة المدفوعة على ودائع الادخار، $\frac{Y}{N}$: متوسط دخل الفرد، β_0:الحد الثابت.

توصلت الدراسة إلى أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي في أوروبا الشرقية بلغ

(35.5%) وفي آسيا الوسطى (19%) وفي الشرق الوسط والخليج العربي

(36.7%). وبلغ العبء الضريبي (15.5%) في الشرق الاوسط والخليج العربي. و

بينت الدراسة ان اسلوب التعامل في هذه الاقتصاديات في أوروبا الغربية والدول

المتقدمة يقلل من الفساد، ولكنه في الدول النامية يزيد من الفساد.توصي الدراسة بضرورة التعاون الدولي من اجل التقليل من حجم ظاهرة الاقتصاد الخفيو التهرب الضريبي وخاصة غير المشروع.

دراسة(Schneider, Friedrich,2008)بعنوان: The Shadow Economies in Central and South America With a Specific Focus on Brazil and Columbia.

نظرت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في (21) ولاية من وسط وجنوب أميركا وفي البرازيل وكولومبيا، إذ استخدم الباحث نموذج الطلب على العملة في تقدير حجم نمو الاقتصاد الخفي خلال الفترة (1995-2006)،

$$lnCDt = +\beta 1 lnFDPPCt + \beta 2 lnIRDt + \beta 3 lnICDt + \beta 4 lnERt + \beta 5 \ln(1+TYt) + \beta 6 \ln(1+TCt) + \beta 7 lnUNEMPt + \beta 8 lnEPEt + \beta 9 lnLAWt + \mu t$$

$$lnCDCt = +\beta 1 lnFDPPCt + \beta 2 lnIRDt + \beta 3 lnICDt + \beta 4 lnERt + \beta 5 \ln(1+TYt) + \beta 6 \ln(1+TCt) + \beta 7 lnUNEMPt + \beta 8 lnEPEt + \beta 9 lnLAWt + \mu t$$

حيث أن:

CD:نسبة حيازات العملة الى الودائع، CDC:الطلب على العملة للفرد، FDPPC : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، IRD:معدل الفائدة على البنوك، ICD:القيمة التراكمية للنقود، TY:متوسط معدل الضريبة على صافي الدخل، TC:متوسط معدل الضريبة على صافي الاستهلاك، UNEMP:معدل البطالة، EPE:الانفاق الحقيقي لموظفي القطاع العام، LAW:عدد القوانين الجديدة السنوية،ER : معدل الصرف السنوي للعملة، µt: الخطأ العشوائي.

توصلت الدراسة إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في جميع الولايات وعددها21 ولاية يتروح بين (41.1%-43.4%) من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1999-2003) وانخفضت هذه النسبة الى (42.2%) في عام (2005-2006)، بينت الدراسة ان معظم العوامل الهامة الدافعة للاقتصاد الخفي كانت الضريبة غير مباشرة، ومعدل البطالة، حيث كان حجم الاقتصاد الخفي في البرازيلي وكولومبي يتروح بين (36.4%-48.4%) للفترة (1995-2004). **توصي الدراسة على**

اعادة تعديل القوانين الخاصة بضريبة وتشريعاتها، والتوجة توحيد العلاقة في التعمل مع هذا الظاهرة.

دراسة (الشرعه، 2007)، بعنوان : تقدير حجم عمليات غسيل الأموال باستخدام معادلة الطلب على النقود " حالة دراسية مقارنة بين الأردن ومصر "

نظرت هذه الدراسة إلى التعريف بظاهرة غسيل الاموال من جميع النـــواحي كمفهومها، عناصرها، اسبابها، حجمها، وتقدير حجم غسيل الاموال في كـــل مـــن مصر والاردن، باستخدام التحليل الكمي والوصفي للبيانات الربعيه لتقـــدير دالـــة الطلب على النقود بمفهوميها الضيق والواسع خلال الفترة (1996-2005) للنموذج التالي:

$$md = bo + b1Yt + b2Rt + b3RFt + b4EDt + \varepsilon t$$

حيث إن :

md: كمية النقود الحقيقة، y : الدخل الحقيقي، R :سعر الفائدة المحلي على الودائع، RF: سعر الفائدة الأجنبي على الودائع، ED: الانخفاض المتوقع على سعر العملة المحلية، εt : الخطأ العشوائي.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لغسيل الأموال على حجم الطلب على النقود بالمعنى الضيق والواسع بشكل ربعي وسنوي في كل من مصر والاردن، وأن هناك تذبذب في حجم غسيل الأموال من عام لأخر، حيث تذبذب غسيل الأموال في مصربصورة أكبر من التنذبذب في الاردن بسبب زيادة الطلب الحقيقي على النقود. توصي الدراسة بتكثيف التعاون بين القطاعات المختلفة والجهات الامنية ووحدة مكافحة غسيل الاموال للحد من عمليات غسيل الاموال ومراقبة دخول الافراد.

دراسة (Hernandez,2006) **بعنوان**: Estimating the size of the hidden economy in Peru: A currency demand approach.

هدفت الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في البيرو خلال الفترة (1979-2005)، وذلك بأستخدام التحليل الكمي للبيانات السنوية من خلال عدة اختبارات للنموذج التالي.

$$lnCt = \alpha + \delta ln(1 + Ft) + \beta lnYt + \gamma 1 lnIt + \gamma 2 ln\pi t + \varepsilon t$$

حيث أن:

C:مجموع العملة بالقيمة الحقيقية، F:متغير مالي، Y :الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية، I :سعر الفائدة على الودائع الاسمية، π :معامل الانكماش او التضخم للناتج المحلي الاجمالي،εt :الخطأ العشوائي،

اظهرت نتائج الدراسة ان نسبة حجم الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي الاجمالي تتروح بين (44%-50%) خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك الى ارتفاع العبء الضريبي، توصي الدراسة بتعديل معدلات الضريبة وتطوير الاداره الضريبية الزيادة فعاليتها من خلال رفع مستوى العاملين في الجهاز الاداري وكفائتهم عن طريق تزويدهم بالمهارات والاساليب الحديثة.

دراسة (Kevin,Carlos,Stuart,2005) بعنوان: Estimating the size of the underground economy Barbados

هدفت هذه الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في Barbados خلال الفترة عام (1972-2003)، باستخدام التحليل الكمي للبيانات السنوية من خلال عدة اختبارات احصائية للنموذج التالي.

$$lnC = \beta o + \beta 1 lnYD + \beta 2 lnR + \beta 3 ln\pi + \beta 4 lnE + \beta 5 lnTr + \beta 6 lnT$$

حيث أن:

: Cالعملة الحقيقية للفرد الواحد،YD: الدخل الحقيقي للفرد الواحد، π : معدل التضخم، R :معدل الفائدة، E:الانفاق الاستهلاكي الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي،T :معدل الضريبية، Tr:متغير الاتجاة التكنولوجي.

اظهرت نتائج الدراسة أن حجم الاقتصاد الخفي بلغ ثلث حجم الاقتصاد الرسمي خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك لسبب ارتفاع عدد الاشخاص العاملين في المشاريع الصغيرة مقابل عدد الاقرارات الضريبية. توصي الدراسة بتعديل التشريعات الضريبية المرتبطة بالعقوبات التي تفرض على ممارسة التهرب الضريبي، وتشديد العقوبات على الافراد والشركات التي تعمل في الاقتصاد الخفي.

دراسة (Meryem , Smai,Salih,2004) بعنوان: Estimating the Underground Economy and Tax Evasion Cointergration and Causality Evidence in the Case of Cyprus(2003-1960).

هدفت الدراسة إلى معرفة احتمال وجود اي علاقـــة للمـــدى الطويـــل بـــين المتغيرات للفترة(1960-2003)، وايضا الى التحقــق مـــن وجـــود اتجـــاه بـــين المتغيرات لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في قبرص، باستخدام التحليل الكمي للبيانات السلاسل السنوية من خلال عدة اختبارات احصائية للنموذج التالي.

$$\ln RCM2 = \alpha o + \alpha 1 \ln YT + \alpha 2 \ln WSY + \alpha 3 \ln IR + \alpha 4 \ln INF + \alpha 5 \ln PGNP + \varepsilon t$$

حيث أن :

$RCM2$:نسبة العملة الحقيقة من المال المعروض، YT: الضريبة على الدخل كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، WSY: حصة الاجور والرواتب من الناتج القومي الإجمالي، :IRمعدل الفائدة الاسمي على الودائع الادخارية INF:معدل نمو الرقم القياسية الاسعار المستهلك، PGNP: الاسعار الحقيقة للفرد من الناتج المحلي الإجمالي، εt:الخطأ العشوائي.

أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات في النموذج ذات دلالة احصائية و أنها قادرة على تفسير المتغير التابع، وأظهرت أيضاً أن حجم الاقتصاد الخفي كبير بسبب التغيرات في معدلات الضريبة مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في الايرادات الضريبية. توصي الدراسة بتطوير اساليب تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي عن طريق الاعتماد على الاسس العلمية والمؤشرات الاقتصادية، والابتعاد قدر الامكان عن عمليات التقدير العشوائي.

دراسة (Bushra and Hira,2003) بعنوان : Measuring the underground economy and its impact on the economy of Pakistan.

توجهت الدراسة إلى قياس حجم الاقتصاد الخفي في باكستان خلال الفترة (1974-2002)، بالاعتماد على التحليل الكمي للبيانات السنوية بطريقة المربعات الصغرى للنموذج التالي.

$$\frac{cc}{m2} = Bo + B1\left(\frac{T}{Y}\right)t-1 + B2(BS) + B3(INT) + B4(Yg) + b5\left(\frac{cc}{m2}\right)t-1$$

حيث أن:

$\frac{CC}{M2}$:نسبة العملة المتداوله الى عرض النقد، T :إجمالي الضرائب، Y :الناتج المحلي الإجمالي، INT :سعر الفائدة على الودائع لأجل، BS :الخدمات المصرفية.

أظهرت نتائج الدراسة ان حجم الاقتصاد الخفي ازداد بشكل كبير خلال فترة الدراسة من 12مليار روبية عام 1974 الى 1085مليار روبية عام 2002. ويعود سبب ذلك الارتفاع الى عدة عوامل منها ارتفع المعدلات الضريبية، وضعف القوانين الإدارية للدوله، والانفتاح الاقتصادي، واتساع حجم الاقتصاد للدوله. توصي الدراسة بتعديل التشريعات الخاصة بمعدلات الضريبة والاجراءات الادارية والقوانين للدولة، وضبط قوانين الاقتصاد الرسمي.

دراسة (Kemal,2003) بعنوان: Underground economy and tax evasion in Pakistan critical evaluation.

هدفت الدراسة إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في باكستان خلال فترة (1972-2002)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتحليل البيانات السنوية للنموذج التالي.

$$\left\{\frac{cc+fac}{m2}\right\}t = \alpha + \beta\left(\frac{T}{Y}\right)t\text{-}1 + \gamma(BS)t + \varphi(G)t + \mu D + \delta\left\{\frac{cc+fac}{m2}\right\}t\text{-}1 + \varepsilon t$$

حيث أن:

$\left\{\frac{cc+fac}{m2}\right\}$: مجموع العملة المتداولة وحسابات العملات الاجنبية الى عرض النقد، Y :الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية، BS :الخدمات الصرفية، G :معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، D :متغير وهمي يأخذ القيمة واحد، T:إجمالي الايرادات الضريبية، εt:الخطأ العشوائي، α :الحد الثابت

بينت الدراسة ان الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي زاد بنسبة سنوية

(1.83%) خلال فترة الدراسة، وكان معدل الزيادة في الاقتصاد الخفي اكبر من

الاقتصاد الرسمي. بسبب ارتفاع معدلات الضريبة، وضعف القوانين المتبعة من السلطات الحكومية. توصي الدراسة بتحسين التشريعات والقوانين المتبعة في

السلطات الحكومية من خلال فرض عقوبات مشددة على الافراد العاملين في الاقتصاد الخفي.

دراسة(عوض الله،2002) بعنوان : أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفي (دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه)

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي وأبعادها المختلفة في مصر والعالم، ومدى امكانية قياس حجمها وأبعادها المختلفة، وكيفية مواجهتها والتحكم فيها والحد من خطورتها، اعتمدت الدراسة على تقديرات دراسات سابقا.

أظهرت الدراسة وجود ارتباط بين درجة التقدم الاقتصادي وحجم الاقتصاد الخفي، حيث تتراوح نسبة حجم الاقتصاد الخفي في مصر بين (20%-50%) من الاقتصاد الرسمي، وبلغت في بعض الدول المتقدمة اقتصاديا بين (6.5%-13%) من الاقتصاد الرسمي، ويؤدي التهرب الضريبي دوراً اساسياً في نمو الاقتصاد الخفي في مصر اذ بلغ حجمه بين (22-80) مليار جنيه سنوياً. توصي الدراسة على مراجعة اساس حساب الضريبة وهيكل معدل الضريبة، ومراعاة تبسيط الاجراءات والقلال من المستندات والاوراق المطلوبة للمراجعة الضريبية وبصفة خاصة للمشروعات الصغيرة.

دراسة (**Mehnaz and Qazi,**1995) **بعنوان**: **Estimation of the black economy of Pakistan through the monetary approach**.

نظرت هذه الدراسة الى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في باكستان خلال فترة (1980-1995)، وذلك باستخدام طريقة (OLS) في تحليل البيانات السنوية للنموذج التالي.

$$\ln\left(\frac{c}{mt}\right) = \alpha o + \alpha 1 \ln\left(1 + \frac{TAX}{GDP}\right) + \alpha 2 ln(INTDP) + \alpha 3 \ln(DUM) + \varepsilon t$$

حيث أن:

$\frac{C}{Mt}$:نسبة العملة المتداوله الى عرض النقد، $\frac{TAX}{GDP}$:نسبة إجمالي الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، INTDP :سعرالفائدة على الودائع لأجل، DUM :متغير أخذ القيمة 1 من عام 1960-1971.

أظهرت النتائج ان حجم الاقتصاد الخفي يتراوح بين (40%-45%) من اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة وكانت هذه النسبة مقلقة في بعض سنوات، بسبب ضعف القوانين المتبعة في السلطات الحكومية وضعف اقتصاد الدولة. توصي الدراسة بتحسين التشريعات والقوانين المتبعة في السلطات الحكومية من خلال فرض عقوبات مشددة على الافراد العاملين في الاقتصاد الخفي.

2.3 ملخص الدراسات السابقة والفائدة المكتسبة منها.

قامت جميع هذه الدراسات على دراسة وتقدير وقياس حجم الاقتصاد الخفي في معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، وتتفق هذه الدراسات على وجود تأثير للاقتصاد الخفي على اقتصاديات دول العالم، ولكن بنسب مختلفة حسب السياسات الاقتصادية والقانونية المتبعة داخل هذه الدول، كما لايوجد اجماع بين الاقتصاديين حول العلاقة الصحيحة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الخفي اذ ان العلاقة تختلف من بلد الى اخر ومن هذه الدراسات (Schneider, 2009 ,Friedrich,Buehn,2009 friedrich,2008). حيث وجدت ان هنالك علاقة ايجابيه بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي وذلك عند زيادة في مستوى الاقتصاد الرسمي يزيد من الطلب على السلع والخدمات في الاقتصاد الرسمي وكذلك في الاقتصاد الخفي ومن تلك الدراسات(Hernandez, 2013 ,2006 Asante,). ان هناك علاقة عكسية بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي، حيث ان انكماش الاقتصاد الرسمي يزيد من البطالة والتي بدورها تدفع العاطلين للعمل في الاقتصاد الخفي ومن تلك الدراسات(Emerta,2010 and yin,2009).

وعلى صعيد المتغيرات اتفقت عدة دراسات على تمثيل الاقتصاد الخفي بمتغير تابع هو نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقد. ومن هذه الدراسات (Alkhdour،2011 And Ademola,William,2011). واستخدمت دراسات اخرى عدد من المتغيرات المفسرة للاقتصاد الخفي، وكانت أكثرها استخداماً هي: الضريبة، سعر الفائدة، معدل التضخم، نسبة الأجور والرواتب، مستوى استهلاك الفرد، دخل الفرد الحقيقي ومن تلك الدراسات (Arby and Malik and

Hanif,2010 and Haque,2013). كما اتفقت هذه الدراسات على أن متغير الضريبة يشكل سبب رئيسي في وجود الاقتصاد الخفي وذا قدرة تفسيرية عالية للمتغير التابع. ومن هذه الدراسات (جميع الدراسات السابقة)، واتفقت أيضا على وجود تأثير لمتغيرات اخرى على حجم الاقتصاد الخفي ولكن بتأثير اقل (دخل الفرد الحقيقي، ونسبة الأجور والراتب) ومن تلك الدراسات(Asante,2013 و بودلال،2013)، كما اختلفت في وجود تأثير للمتغيرات الباقية المستخدمة في الدراسات السابقة.

كما اتفقت معظم هذه الدراسات في تقدير وقياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على اقتصاديات هذه الدول وتم استخدام تحليل بيانات السلاسل الزمينة، واختلفت الدراسات في استخدام الاختبارات الاحصائية في التحليل، حيث تنقلت الدراسات بين هذه الاختبارات المختلفة.

وقد تم الاستفادة من هذه الدراسات من خلال التعرف على كيفية تقدير حجم الاقتصاد الخفي والمتغيرات التي تمثلة، وكذلك العوامل المؤثره فيه والمناهج التي استخدمت لقياس ذلك الاثر، وكل ذلك افاد في بناء نماذج الدراسة الحالية.

ما تميزت به هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة

الاهمية العلمية للدراسة:

1) طول الفترة التي تغطيها الدراسة وهي (1976-2013)، اي تمتد الى حوالي (38) سنة ولم تحظ اي دراسة سابقة بذلك.
2) تم استخدام نموذجين احدهما لقياس اثر الاقتصاد الخفي و الثاني لتقدير حجمه من خلال تقدير حجم التهرب الضريبي في الاردن، وتم الاعتماد على اهم المتغيرات في تقدير حجم الاقتصاد الخفي.
3) شملت الدراسة جميع جوانب الاقتصاد الخفي المشروع وغير المشروع.

الاهمية العملية للدراسة:

1- تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الاردن طوال فترة الدراسة لاظهار حقيقة وجودة.

2-بيان مدى فاعلية القوانين وخاصة قوانين الضريبة المستخدمة في الاقتصاد الاردني للتخفيف من هذه الظاهرة السلبية.

3-تقدير الأثار المترتبة اللاقتصاد الخفي على النشاط الاقتصادي الاردني ايجابيا اوسلبيا.

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الاردني

يتضمن هذا الفصل التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة الزمنية (1976-2013). وتضمنت هذه الدراسة نموذجين: الاول، يقدر حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الاردن خلال فترة الدراسة. والثاني، يفسر علاقه الاقتصاد الخفي بحجم الاقتصاد الاردني.

1.3 التحليل الوصفي للنموذج الاول

وفي هذا الجزء سيتم إجراء التحليل الوصفي لبيانات نموذج الدراسة خلال الفترة (1976-2013). ويظهر الجدول رقم(1) التطور التاريخي لبيانات نموذج الدراسة خلال الفترة الدراسة.

الجدول رقم (1)

التحليل الوصفي للبيانات خلال الفترة من (1976-2013)

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مجموع القيم	الوسيط	أعلى قيمة	أقل قيمة
RCM2	21%	12%	791%	22%	43%	4%
TI	3%	0.7%	110 %	3%	5%	2%
TS	6%	4%	212%	6%	10%	0.9%
TM	5%	2%	181%	5%	10%	1.3%
I	6.42%	1.6%	244%	6.25%	9%	2.5%
WSY	48%	6%	14%	37%	42%	3%
CPOP	1345	903.5	51099.1	961.2	3682	340.1
INF	6%	5%	2.3%	4.5%	30%	-1%
YPOP	1319.2	895.14	50129.4	1079.5	3652.62	300.2

المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري من قبل الباحث.

شهد الاقتصاد الأردني عبر الفترة (1976- 2013) عددا من المراحل التي أثرت في نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد(RCM2)، حيث بدأت بمرحلة الرواج، ثم مرحلة التباطؤ الاقتصادي. ويبين الجدول رقم (1) أن الوسط الحسابي لنسبة التداول إلى عرض النقد بلغت (21%)، وبلغت أعلى قيمة لنسبة النقد المتداول إلى عرض النقد(43%) عام 1976، والقيمة الصغرى لنسبة النقد المتداول لعرض النقد (4%) في عام 2013، ويعود ذلك بسبب زيادة كمية النقود المعروضة في الاقتصاد الاردني في العديد من السنوات خلال فترة الدراسة مما يدل على ضعف السياسات المتبعة من البنك المركزي.

شهد نسبة حصيلة ضريبة الدخل من الناتج المحلي الاجمالي (TI) خلال الفترة (1976-2013) تغيرات عدة وكان لذلك عدد من الاسباب اهمها: الازمات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الاردني، وتعديلات قوانين الضريبة، والعجز في الموازنه العامة. وبلغ الوسط الحسابي لهذه النسبة (3%).

اضافة لذلك فإن هناك عدة اسباب أثرت في نسبة حصيلة ضريبة المبيعات من الناتج المحلي الاجمالي (TS) عبر الفترة (1976-2013) اهمها: تعديلات قوانين ضريبة المبيعات خلال فترة الدراسة الكلية. والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية. وبلغ الوسط الحسابي لمعدل ضريبة المبيعات (6%).

يوجد العديد من الاسباب التي أثرت في نسبة حصيلة ضريبة المستوردات من الناتج المحلي الاجمالي(TM) عبر فترة الدراسة (1976-2013). وهي تحرير التجارة الخارجية، والازمة الاقتصادية، والتعديلات المتكررة في معدلات ضريبة المستوردات خلال فترة الدراسة. وبلغ الوسط الحسابي له (5%).

حدث تغيرات في سعر اعادة الخصم(I) من خلال سياسات البنك المركزي المتبعة، وبلغ الوسط الحسابي(6.42%) وكانت أعلى قيمة لسعر الخصم(9%) عام 1998، والقيمة الصغرى لسعر الخصم(2.5%) عام 2003.

يوجد الكثير من الأسباب التي أثرت في نسبة الاجور والرواتب من الناتج المحلي الاجمالي(WSY) بشكل واضح اهمها: ارتفاع عدد السكان وخاصة المتعلمون. حيث بلغ الوسط الحسابي لنسبة الاجور والرواتب من الناتج المحلي الاجمالي (40%)، وبلغت أعلى قيمة لنسبة الاجور المراتبات (42%) عام 2007، والقيمة الصغرى له(30%) عام 2010.

هناك عدة أسباب أثرت في معدل أستهلاك الفرد(CPOP)، وهي الحروب التي حدثت خلال فترة الدراسة والتي إدت الي زيادة عدد السكان بشكل غير طبيعي، وارتفاع اسعار السلع الاساسية والكمالية، والاعتماد على السلع المستوردة، وتخفيض الدعم للسلع الاساسية، و كان الوسط الحسابي لمستوى استهلاك الفرد السنوي (1345) دينار اردني.

كان سلوك التضخم (INF) مستقراً في اغلب فترة الدراسة، الا انه في سنوات معينه لم يحقق الاستقرار. وذلك بسبب انخفاض قيمة الدينار الاردني في نهاية الثمانينات، وبسبب الازمات الاقتصادية التي مر بها العالم،وبلغ الوسط الحسابي له خلال الفترة(6%).

تأثر مستوى دخل الفرد(YPOP) بالأحداث الاقتصادية التي مر بها الاردن خلال فترة الدراسة، اهمها: الازمة الاقتصادية العالمية عام 1987 وعام 2008، وحرب العراق، وانخفاض سعر صرف الدينار الاردني وغيرها، وبالرجوع الى الجدول السابق نجد أن الوسط الحسابي لدخل الفرد السنوي (1319.2) دينار اردني.

2.3 التحليل الوصفي لبيانات النموذج الاول خلال الفترت الجزئية

1.2.3 نسبة النقد المتداولة إلى عرض النقد(RCM2)

ويعبر عن الطلب على النقد المتداوله كنسبة من عرض النقد، ويقدر استناداً الى المتغيرات المستقلة. حيث يستخدم هذا المتغير لتقدير حجم الاقتصاد الخفي لان الاقتصاد الخفي يعتمد في تعاملاتة على النقود السائلة، وهذا افضل متغير يعبر عن ذلك، وهو من اكثر المتغيرات استخدماً في تقدير حجم الاقتصاد الخفي. ويوضح الجدول رقم (2) التطور التاريخي لمتغير نسبة النفد المتداول الى عرض النقد خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (2)

نسبة النقد المتداولة إلى عرض النقد

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقدار التغير في الوسط الحسابي	متوسط النسبة النمو	اعلى قيمة	اقل قيمة
1976- 1985	35%	4.4%	NA	-5%	43%	28%
1986- 1995	27%	4%	-0.4%	-3%	32%	21%
1996- 2005	14%	4%	0%	-9%	20%	8%
2006- 2013	5.3%	1.3%	- 2.7%	-9%	7%	4%

المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومقدار التغير في الوسط الحسابي ومتوسط نسبة النمو من قبل الباحث.

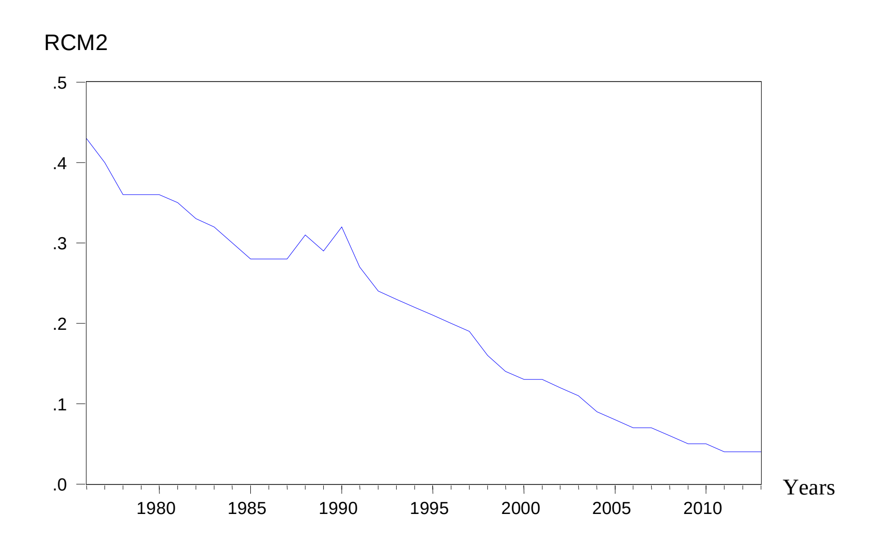
شهد نسبة النقد المتداول الى عرض النقد خلال الفترة (1976-1985) نوع من الانخفاض، وخاصة في نهاية الفترة. حيث كانت نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد مرتفعا في بداية الفترة، ويعود سبب ذلك الى زيادة عرض النقد بنسب قليلة، وثبات

سعر صرف الدينار الاردني، وكان متوسط معدل نمو نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد (%5-) ويعود ذلك الزيادت في عرض النقد خلال هذه الفترة. بلغ الوسط الحسابي لهذه النسبة خلال الفترة (1976-1985) (%35)، وفي عام (1976) بلغت هذه النسبة (%43) كأقصى قيمة لها. وفي عام (1985) سجلت القيمة الصغرى (%28)(البنك المركزي الأردني، 2014).

شهدت نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد في الفترة (1986-1995) انخفاضا ملموس الى حوالي (%27)، وكان سبب ذلك يعود الى الاختلالات الهيكلية التي حدثت في الاقتصاد الاردني، وبسبب انخفاض سعر صرف الدينار الأردني في نهاية عام 1988 إلى النصف. أدي ذلك الى زيادة عرض النقد بمقدار(324.3) مليون دينار أردني، واستمرت الزيادة بعد ذلك في عرض النقد، ولكن بكميات مختلفه، كما تأثرت هذة النسبة بحرب الخليج التي ادت الى زيادة التدفقات النقدية، مما ادي الى زيادة نسبة النقد المتداول. وبلغ الوسط الحسابي للفترة (%27) ، وبلغ متوسط معدل النمو لنسبة النقد المتداول إلى عرض النقد(%3-) وكانت هذه الفترة (1986-1995) تقع ضمن فترة الأزمة الاقتصادية التي مرت بالاردن (البنك المركزي الأردني،2014).

وفي الفترة (1996-2005) شهدت نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد انخفاضاً واضحاً، بسبب ثبات كمية النقد المتداولة وزيادة كمية النقد المعروض، بمتوسط معدل نمو (%9-). وبلغ الوسط الحسابي لنسبة النقد المتداولة إلى عرض النقد (%14)، وسجلت اعلى نسبة في بداية الفترة عام 1996 (%21) (البنك المركزي الأردني، 2014).

كما يلاحظ من الجدول السابق، ان نسبة النقد المتداولة الى عرض النقد خلال الفترة (2006-2013) استمرت في الانخفاض، بسبب ثبات كمية النقد المتداولة وزيادة عرض النقود. وبلغ الوسط الحسابي لهذه قد (%5.3)، وسجلت أدنى قيمة لها (%4) في عام 2013.(البنك المركزي الأردني،2014).ويوضح الشكل رقم (3) سلوك نسبة النقد المتداوله إلى عرض النقد خلال سنوات الدراسة (1976-2013).



الشكل رقم (3)

نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقد

يظهر الشكل رقم (3) سلوك نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد ياجذ اتجاة نحو الانخفاض في سلوكه على طول فترة الدراسة.

2.2.3 نسبة حصيلة ضريبة الدخل الى الناتج المحلي الاجمالي(TI)

يمثل ارتفاع نسبة حصيلة ضريبة الدخل والارباح الى الناتج المحلي الاجمالي من العوامل المؤثره في زيادة حجم الاقتصاد الخفي، فمن المتوقع أن يدفع ارتفاع معدلات الضريبة ببعض المكلفين، ان لم يكن جميعهم، إلى عدم الاعلان عن كامل نشاطاتهم الاقتصادية، وذلك بهدف تجنب الضريبة المستحقة عليهم، مما يؤدي الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي، ويوضح الجدول رقم (3) التطور التاريجي للمتغير خلال سنوات الدراسة:

جدول رقم (3)

نسبة حصيلة ضريبة الدخل الى الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقدار التغير في الوسط الحسابي	متوسط النسبة النمو	اعلى قيمة	اقل قيمة
1985 -1976	2.3%	0.4%	AN	4%	3%	1.6%
1995 -1986	4%	0.8%	0.6%	9%	5%	2%
2005 -1996	3%	0.3%	-1%	1.2%	4%	2.5%
2013 -2006	4%	0.5%	1%	15%	4.5%	3%

المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومقدار التغير في الوسط الحسابي ومتوسط نسبة النمو من قبل الباحث.

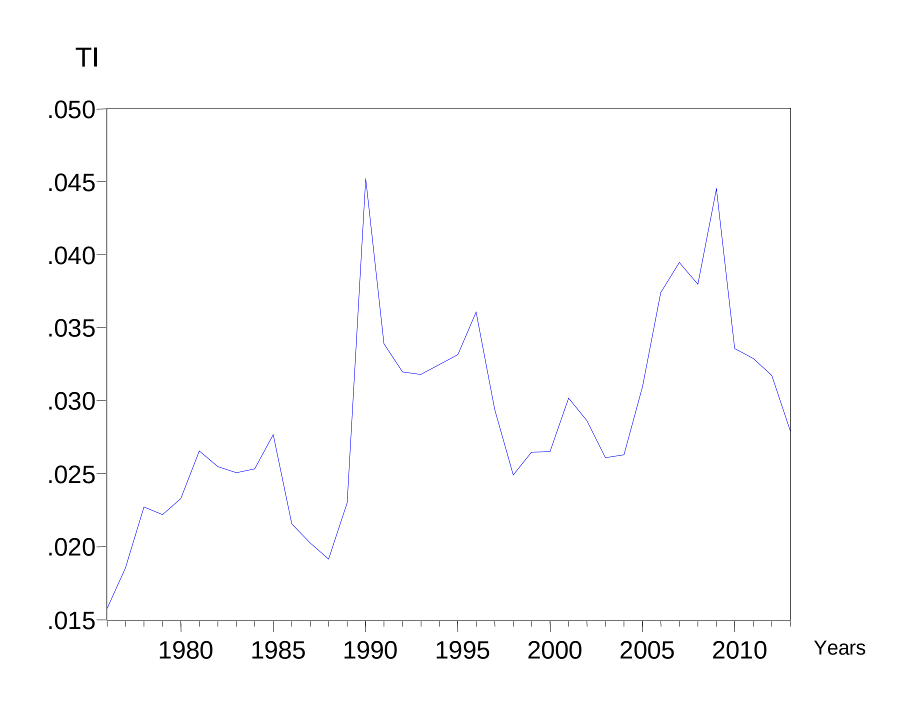
افتقر نظام ضريبة الدخل في الاردن قبل عام 1985 إلى عدم وجود المرونة فيه، ولعل من أبرز مظاهر عدم المرونة في هذا النظام هوضيق القاعدة الضريبية، وعدم كفاءه الجهاز الضريبي، اضافة الى الروتين في تعقيد الاجراءات، وصعوبة تطبيق القوانين بكفاء عالية. وبلغ الوسط الحسابي نسبة ضريبة الدخل (2.3%)، متوسط معل نمو بلغ (4%).

وفي الفترة (1986-1995) ارتفعت لنسبة حصيلة ضريبة الدخل، بسبب تعديل قانون الضريبة بسبب الازمة الاقتصادية التي مر بها الاردن عام 1988، حيث بلغ الوسط الحسابي (4%)، ويعود سبب ذلك الارتفاع لتوجة الحكومة نحو تنمية الايرادات المحلية وبناء على توجهات برامج الاصلاح الاقتصادي الذي تم اتباعة.

اما الفترة (1996-2005) حدث العديد من الاسباب التي اثرت على نسبة ضريبة الدخل اهمها: الاجراءات التنفيذية لصندوق النقد الدولي التي هدفت للحد من العجز في الموازنة العامه وتحقيق الاكتفاء الذاتي، من خلال زيادة كفاءة النظام الضريبي، وزيادة نسبة الايرادات المحلية الى اجمالي النفقات، وتمت التعديلات على قوانين ضريبة الدخل بعد الازمة الاقتصادية، وخاصة في عام 1996. وبلغ الوسط الحسابي لنسبة حصيلة ضريبة الدخل خلال الفترة (3%)، وبمتوسط نسبة نمو سنوي (-1%).

وفي الفترة (2006-2013) شهدت نسبة حصيلة ضريبة الدخل ارتفاعا في الوسط الحسابي حيث بلغ (4%). وذلك بسبب الازمة الاقتصادية العالمية في عام 2008. عملت الحكومة على التركيز على الضرائب المباشرة من اجل زيادة

الايرادات المحلية للدوله. بمتوسط نسبة نمو له سنوي (1%). ويوضح الشكل رقم (4) سلوك نسبة حصيلة ضريبة الدخل خلال سنوات الدراسة (1976-2013).



الشكل رقم(4)

نسبة حصيلة ضريبة الدخل الى الناتج المحلي الاجمالي

يبين الشكل السابق ان نسبة ضريبة الدخل تعرض للعديد من الصدمات خلال الفترة الكلية للدراسة، وخاصة الفترة (1990-2013).

3.2.3 **نسبة حصيلة ضريبة المبيعات الى الناتج المحلي الاجمالي** (TS)

ضريبة المبيعات التي تفرض على السلع والخدمات المحلية والمستودة، وتستوفى من المستهلك بشكل غير مباشر على شكل زيادة في سعر السلع والخدمات بمقدار الضريبة المفروضة عليها، تتمثل هذه النسبة بقسمة حصيلة ضريبة المبيعات إلى الناتج المحلي الاجمالي، ومن المتوقع أن يدفع ارتفاع معدلات هذه الضريبة المكلفين من التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم، تم فرض ضريبة المبيعات عام 1994 قبل ذلك كانت ضريبة الانتاج.

يؤدي ارتفاع ضريبة المبيعات المكلفين الى التهرب منها من خلال عدم التسجيل لدى دائرة الضريبة، وبهذه الحالة تكون اسعار السلع والخدمات عند الافراد غير المسجلين في دائرة الضريبة اقل من المسجلين، كما ينطبق ذلك على السلع والخدمات المستوردة من خلال تهريب السلع والخدمات من الخارج الى داخل الاقتصاد من دون دفع اي ضريبة، مما يؤدي ذلك الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي داخل الاقتصاد الرسمي، ويوضح الجدول رقم (4) التطور التاريخي لهذا المتغير خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (4)

نسبة حصيلة ضريبة المبيعات الى الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقدار التغير في الوسط الحسابي	متوسط النسبة النمو	اعلى قيمة	اقل قيمة
1976- 1985	1.5%	0.5%	AN	7%	2.3%	0.9%
1986- 1995	4%	1.1%	2.5%	11%	6%	2.3%
1996- 2005	8%	1.7%	4%	4%	11%	6%
2006- 2013	10%	8%	2%	-11%	12%	0.9%

المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومقدار التغير في الوسط الحسابي ومتوسط نسبة النمو من قبل الباحث.

في الفترة (1976-1985) عانى النظام الضريبي في هذه الفترة من جمود في تطبيق القوانين الضريبيه، مما ادى الى انخفاض نسبة ضريبة الانتاج. حيث بلغ الوسط الحسابي لنسبة ضريبة المبيعات (1.5%)، وبمتوسط نسبة نمو (7%)، ويعود ذلك لأنخفاض الانتاج الكلي للاقتصاد الاردني..

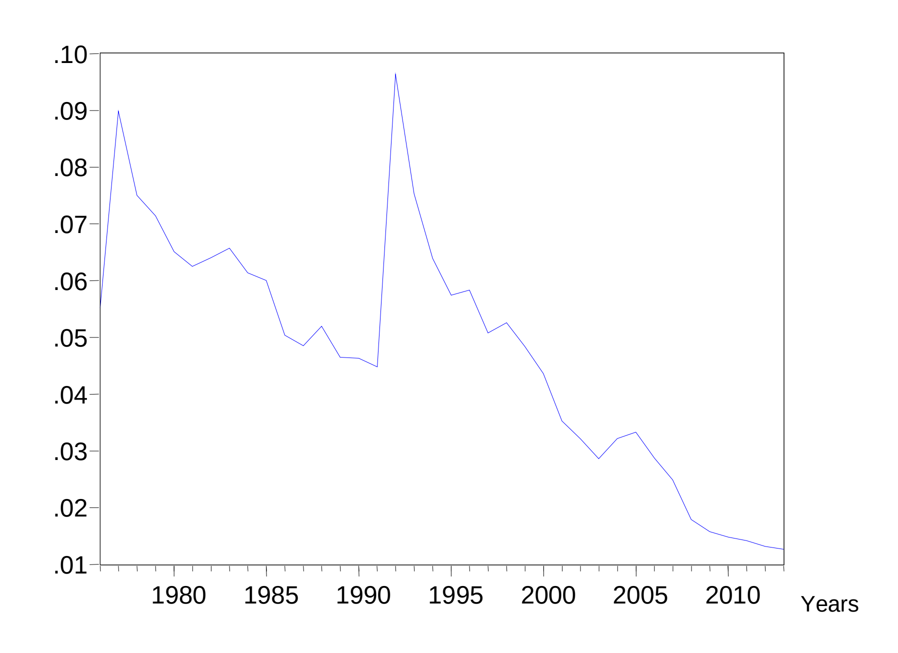
اما الفترة (1986-1995) شهدت نسبة ضريبة الانتاج ارتفاعا واضحا، ويعود سبب ذلك الى التركيز الحكومة على الضرائب من اجل زيادة الايرادات المحلية للدوله. عملت الدوله على احلال ضريبة الاستهلاك مكان ضريبة الانتاج المحلي عام 1989، وتوسيع وعائها ليشمل 106 من السلع، وخاصة بعد الازمة الاقتصادية عام 1988. وبلغ الوسط الحسابي لمعدل ضريبة المبيعات (4%)، وبمتوسط نسبة نمو (11%).

يلاحظ ايضاً خلال الفترة (1996-2005) أن نسبة ضريبة المبيعات شهدت ارتفاعا في الوسط الحسابي للنسبة بلغت (8%)، ويعود ذلك للانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية، والتعديلات التي اجريت على ضريبة المبيعات في عام

2001 و2004. وفي عام 2005 بلغت نسبة ضريبة المبيعات (11%) كأقصى قيمة له. وفي عام 1997 بلغ معدل ضريبة المبيعات (6%) وهي القيمة الصغرى.

وفي الفترة (2006-2013) تأثر الاقتصاد الاردني في الازمة الاقتصادية العالمية عام 2008 و التي أثرت بدورها على نسبة ضريبة المبيعات. الذي ادى لزيادة زعزعة الثقة لدى المستهلك في الاقتصاد الاردني، ويعود ذلك لضعف الاقتصاد وتأثره في الازمات الاقتصادية، وتعديلات القوانين الضريبية. وبلغ الوسط الحسابي لنسبة حصيلة ضريبة المبيعات (10%)، وبمتوسط نسبة نمو سالبه بسبب انخفاض مساهمة من الاقتصاد الاردني، مما يستمر على زيادة العمل في الاقتصاد الخفي. ويوضح الشكل رقم (5) سلوك نسبة ضريبة المبيعات خلال سنوات الدراسة (1976-2013).

TS



الشكل رقم (5)

نسبة ضريبة المبيعات الى الناتج المحلي الاجمالي

يظهر الشكل رقم(5) أن نسبة حصيلة ضريبة المبيعات تعرض لبعض من الصدمات، وخاصة في بداية الفترة، وفي الفترة (1992-1997)، ثم اخذ نسبة حصيلة ضريبة المبيعات في الانخفاض التدريجي ولكن بشكل متذبذب في نهاية الفترة.

4.2.3 نسبة حصيلة ضريبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي (TM)

ضريبة المستوردات هي ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات المستوردة من الاقتصاد الخارجي، ونسبة الضريبة تمثل حصيلة ضريبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي. ويمكن ان يدفع ارتفاع معدلات الضريبة على المستوردات الكثير من المكلفين والافراد من التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم، اضافة الى تحفيز المكلفين للعمل على تهريب السلع والخدمات ذات الارباح المرتفعة، مما يؤدي الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي. ويوضح الجدول رقم (5) التطور التاريجي لمتغير نسبة حصيلة ضريبة المستوردات:

جدول رقم (5)

نسبة حصيلة ضريبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقدار التغير في الوسط الحسابي	متوسط النسبة النمو	اعلى قيمة	اقل قيمة
1985 -1976	7%	0.1%	AN	0.9%	9%	6%
1995 -1986	6%	2%	-1%	6%	10%	4.5%
2005 -1996	4%	1%	-2%	-6%	6%	3%
2013 -2006	2%	6%	-2%	-22%	3%	1.3%

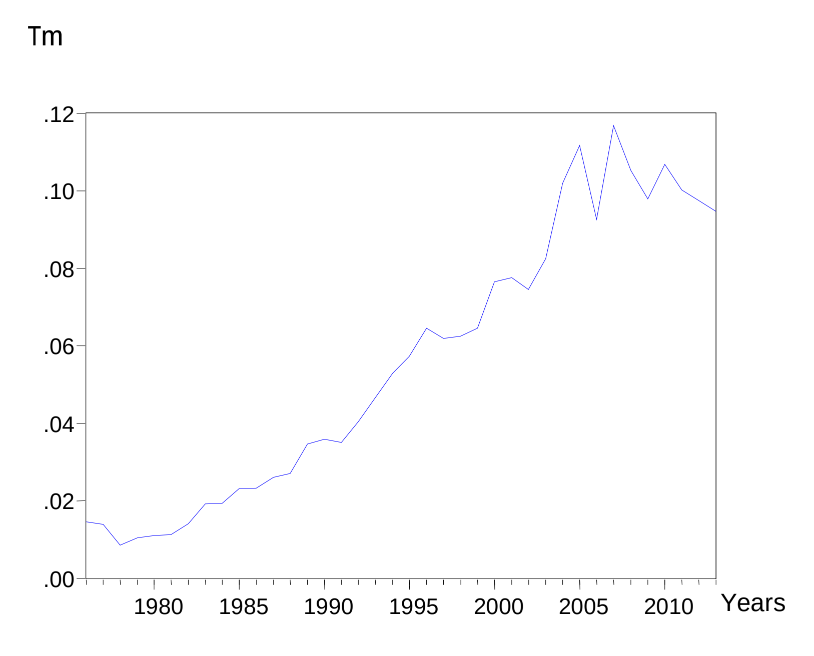
المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومقدار التغير في الوسط الحسابي ومتوسط نسبة النمو من قبل الباحث.

وفي الفترة (1976-1985) عاني النظام الضريبي في الاردن من تدني الكفاءة في الجهاز الضريبي وتعقيد الاجراءات الادارية وضعف القاعدة الضريبية. وينطبق ذلك على ضريبة المستوردات، وبلغ الوسط الحسابي لنسبة ضريبة المستوردات(7%). وبلغ متوسط النمو لنسبة ضريبة المستوردات في عام 1977 (9%) كأعلى قيمة له (البنك المركزي الأردني،2015).

اما الفترة (1986-1995) شهدت نسبة ضريبة المستوردات ارتفاعاً واضحاً، بمتوسط نسبة نمو في نسبة حصيلة ضريبة المستوردات بلغ (6%). ويعود سبب ذلك لسعي الحكومة لتحرير التجارة الخارجية منذ عام 1989 بعد الازمة الاقتصادية في عام 1988، حيث قامت الحكومة باجراء تخفيضات جوهرية على الرسوم المفروضة على السلع المستوردة، حيث ادت هذه التخفيضات الى زيادة كمية التجارة الخارجية، وبخاصة المواد الاولية والسلع. وبلغ الوسط الحسابي نسبة ضريبة المستوردات (6%).

شهدت نسبة حصيلة ضريبة المستوردات في الفترة (1996- 2005) ارتفاعا، بسبب الانفتاح التجاري والدخول في التفاقيات التجارية، تعديلات عام 1997 التي تضمنت خفض الرسوم الجمركية على جميع السلع المستوردة الى الحد الاقصى (40%). وتخفيض معدل الرسوم الجمركية على المدخلات الصناعية الى (3%) في عام 2002. وبلغ الوسط الحسابي لهذه النسبة (4%).

يلاحظ من الجدول السابق، ان نسبة الضريبة على المستوردات استمر في الارتفاع خلال الفترة (2006-2013) يعود سبب ذلك الانفتاح التجاري، من خلال انخفاض كمية التجارة الخارجية، وبلغ الوسط الحسابي لمعدل ضريبة الواردات (2%). ويوضح الشكل رقم (6) سلوك نسبة حصيلة ضريبة المستوردات خلال سنوات الدراسة (1976-2013).



الشكل رقم (6)

نسبة حصيلة ضريبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي

يبين الشكل السابق ان نسبة حصيلة ضريبة المستوردات كان يعاني من تذبذبات خلال فترة الدراسة الكلية، الا ان اتجاه النسبة كان نحو الارتفاع على طوال فترة الدراسة.

5.2.3 سعر اعادة الخصم (I)

هو سعر الفائدة (سعر البنك) الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصم الاوراق التجارية (المخصومة لدية) واذون الخزينة الموجودة لدى البنوك، وبذلك من المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير سالب الإشارة، انطلاقاً من العلاقة العكسية بين معدل الفائدة والطلب على النقد المتداول، وهو من اهم آليات التحكم في عرض النقد

الجدول رقم(6)

سعر اعادة الخصم في الاردن

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقدار التغير في الوسط الحسابي	متوسط النسبة النمو	اعلى قيمة	اقل قيمة
1976- 1985	6%	40%	NA	2%	6.5%	5.5%
1986- 1995	7.8%	1.2%	1.8%	4%	8.5%	5.75%
1996- 2005	6.2%	2.2%	-1.6%	2%	9%	2.5%
2006- 2013	5.5%	1.3%	-0.7%	-4%	7.5%	4.25%

المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومقدار التغير في الوسط الحسابي ومتوسط نسبة النمو من قبل الباحث.

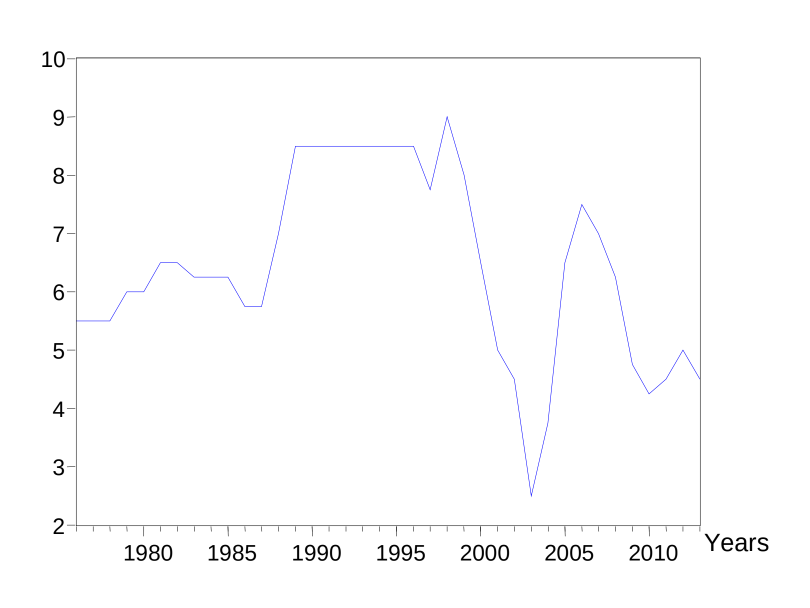
شهد سعر اعادة الخصم نوع من الثبات خلال الفترة (1976-1985) يعود سبب ذلك الى الاستقرار في سعر صرف الدينار الأردني، بسبب سياسة البنك المركزي المتبعة خلال هذه الفترة، وبلغ الوسط الحسابي للفترة (1976-1985) (6%)، بمتوسط معدل نمو (2%).

وفي الفترة (1986-1995) شهد سعر اعادة الخصم ارتفاعاً واضحا، ويعود سبب ذلك للازمة الاقتصادية وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني عام 1988 الى النصف، وبلغ الوسط الحسابي لسعر الخصم (7.8%)، وبمتوسط معدل نمو (4%)، وسجلت اعلى قيمة لسعر الخصم (8.5%) عام 1989 واستمرت هذه القيمة طوال هذه الفترة.

أما الفترة (1996-2005) دخل الأردن في فترة تباطؤ اقتصادي بسبب الحرب على العراق، مما أدى الى عدم الاستقرار في سعر اعادة الخصم بين الارتفاع والانخفاض بشكل واضح. حيث كان المتوسط لمعدل نمو سعر اعادة الخصم (2%)، وبلغ الوسط الحسابي (6.2%).

وفي الفترة (2006-2013) شهدت بداية الفترة ارتفاع في سعر اعادة الخصم، ومع دخول الازمة المالية العالمية عام 2008 التي أثرت سلباً على الاقتصاد الاردني، مما ادى الى انخفاض هذا السعر بشكل واضح، من خلال سياسة البنك المركزي من اجل زيادة الطلب على النقود. وبلغ الوسط الحسابي لسعر اعادة الخصم (5.5%)، وبمتوسط معدل نمو (-4%). ويوضح الشكل رقم(7) سلوك سعر اعادة الخصم خلال سنوات الدراسة (1976-2013).

I



الشكل رقم (7)

سعر الخصم

يبين الشكل ارقم (7) أن سعر الخصم كان متذبذباً بشكل عام وخاصة خلال الفترة بين (2004-2013).

6.2.3 نسبة الأجور والرواتب الى إجمالي الناتج المحلي (WSY)

تتوقع النظرية الاقتصادية أن يكون معامل هذا المتغير موجب الأشارة، لأن الأجور في الغالب تدفع نقداً او بوساطة أوراق مصرفية(شيكات)، وفي كلتا الحالتين يتوقع أن تستخدم معظم الأجور في شراء السلع والخدمات نقداً، وخاصة في الدول النامية مثل الاردن، الامر الذي يعني زيادة نسبة النقد المتداول إلى عرض النقد.

عند انخفاض الاجور والرواتب للفرد يكون سبباً عندهم في البحث عن مصادر اخرى للدخل من اجل استكمال متطلبات الحياة في اي عمل ممكن، بهذه يعمل انحفاض الاجور والرواتب الى زيادة حجم الاقتصاد الخفي، يوضح الجدول رقم (7) التطور التاريخي لنسبة الاجور والرواتب الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم(7)

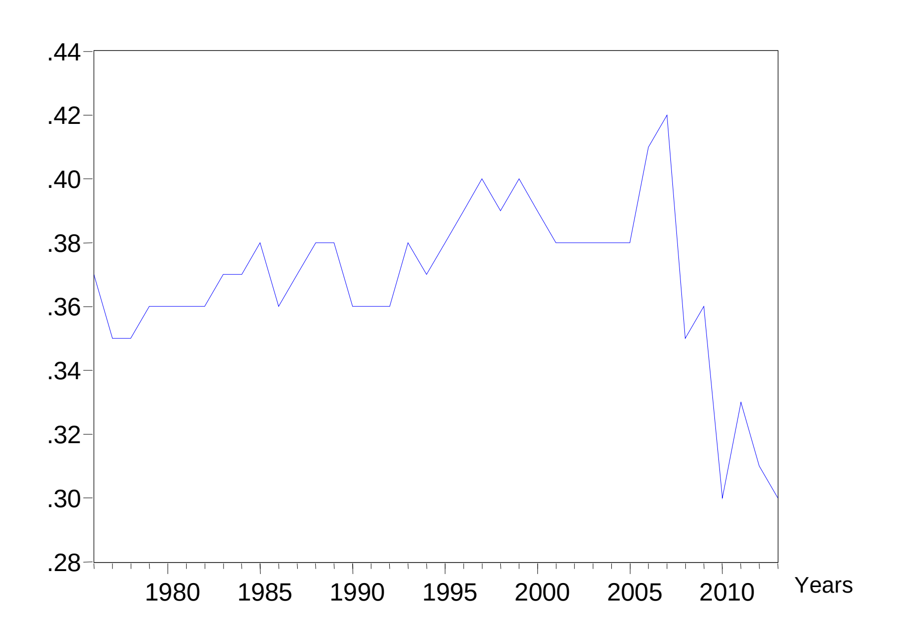
نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الناتج المحلي في الاردن

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقدار التغير في الوسط الحسابي	متوسط النسبة النمو	اعلى قيمة	اقل قيمة
1976 -1985	36%	0.9%	NA	0%	38%	35%
1986 -1995	37%	0.9%	1%	0%	38%	36%
1996 -2005	39%	0.8%	2%	0%	40%	38%
2006 -2013	35%	5%	-4%	-2%	42%	30%

المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومقدار التغير في الوسط الحسابي ومتوسط نسبة النمو من قبل الباحث.

شهدت نسبة الأجور والرواتب الى إجمالي الناتج المحلي بعدم الاختلاف في الوسط الحسابي خلال الفترات الثلاث الاولى من عام (1976-2005)، اذ كانت القيم متقاربة بشكل كبير، وبمتوسط معدل نمو مساوي للصفر. وهذا يدل على عدم تأثر نسبة الأجور والرواتب الى إجمالي الناتج المحلي بالأحداث الاقتصادية التي حصلت في هذه الفترات، كما يدل على استقرار هذه المتغير خلال هذه الفترات.

وفي الفترة(2006-2013) شهدت نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الناتج المحلي تغير في الوسط الحسابي اذ بلغ (35%)، وبمتوسط معدل نمو(2%-)، ويعود سبب ذلك للازمة الاقتصادية العالمية عام 2008، وازمة الربيع العربي، من خلال زيادة عدد السكان نتيجة الهجرة القسرية والعمل بأجور متدنية. يوضح الشكل رقم(8) سلوك نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الناتج المحلي خلال سنوات الدراسة(1976-2013).



الشكل رقم (8)

نسبة الأجور والرواتب من إجمال الناتج المحلي

نجد أن نسبة الاجور والرواتب من الناتج المحلي الاجمالي متذبذبة بشكل ملحوظ طول هذه الفترة واتجاه الانخفاض وخاصة في الفترة الاخيره ظاهر كما في الشكل رقم (8).

7.2.3 **معدل إستهلاك الفرد**(CPOP)

يمثل هذا المتغير مقدار استهلاك الفرد الواحد من إجمالي الاستهلاك الكلي. ويعرف الإستهلاك الكلي على أنه مجموع ماينفق على السلع والخدمات النهائية المستخدمة في تلبية احتياجات ورغبات افراد المجتمع بصورة مباشرة خلال سنة، ويتكون الاستهلاك الكلي من مجموع الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام.

عندما يكون مستوى إستهلاك الفرد اكبر من مستوى دخله يكون ذلك مؤشراً على وجود الاقتصاد الخفي او زيادة حجمه ان كان موجودا، من منطق الفرق بين الدخل والاستهلاك، فاذا كان الفرق كبيراً فان ذلك من مؤشراً تقدير حجم الاقتصاد

الخفي، يوضح جدول رقم (8) التطور التاريخي لمستوى إستهلاك الفرد خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (8)

معدل إستهلاك الفرد في الاردن دينار اردني

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقدار التغير في الوسط الحسابي	متوسط النسبة النمو	اعلى قيمة	اقل قيمة
1976- 1985	617	190	NA	10%	843	340
1986- 1995	847	86	227	2%	975	734
1996- 2005	1315	121	467	6%	1751	1062
2006- 2013	2910	543	1596	10%	3682	2089

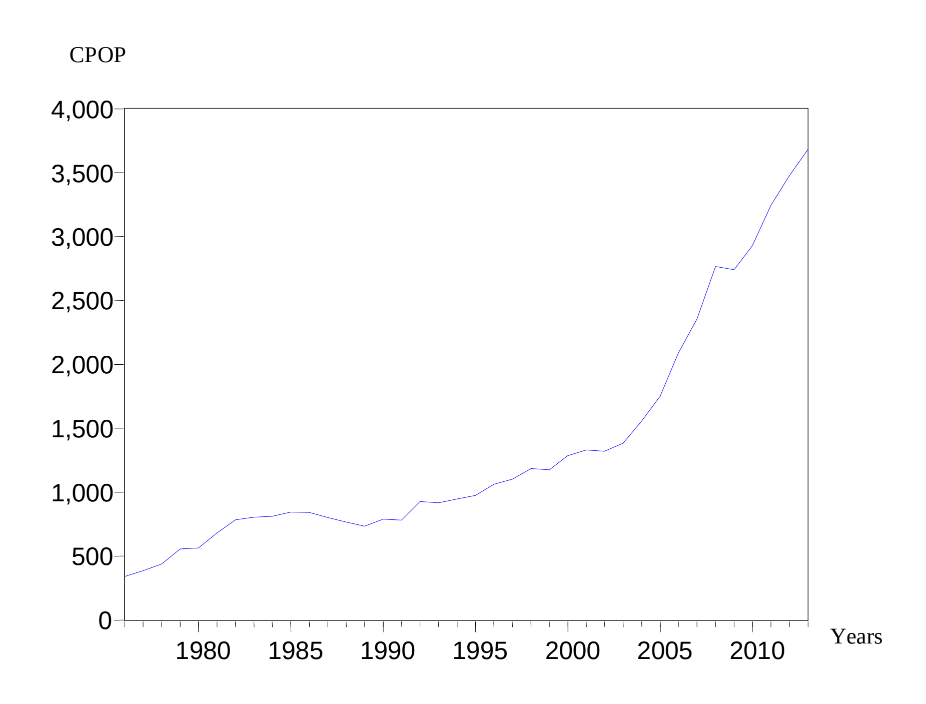
المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومقدار التغير في الوسط الحسابي ومتوسط نسبة النمو من قبل الباحث.

في الفترة (1976-1985) شهد معدل استهلاك الفرد ارتفاعاً، بسبب الحرب العراقية الإيرانية وحرب لبنان، ويكون ذلك بسبب زيادة عدد السكان مما ادى الى زيادة الطلب على هذه السلع. وكان المتوسط لمعدل نمو معدل استهلاك الفرد (10%). وبلغ الوسط الحسابي (617) دينار أردني، وفي عام (1985) بلغ مستوى استهلاك الفرد (843) دينار أردني كأقصى قيمة، وسجلت القيمة الصغرى له عام (1976) (340) دينار أردني.

ارتفع معدل إستهلاك الفرد ارتفاعاً في هذه الفترة (1986-1995)، ويعود سبب ذلك الى ارتفاع اسعار السلع وخاصة المستوردةمنها نتيجة ازمة سعر الصرف في عام 1988، والذي نتج عنها انخفاض سعر صرف الدينار الاردني الى النصف من خلال انخفاض القيمة الشرائية للنقود، وحرب الخليج، بسبب عودة الكثير من المغتربين من دول الخليج مما ادى الى زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية. وبلغ متوسط معدل نمو معدل استهلاك الفرد(2%)، وبلغ الوسط الحسابي (847) دينار أردني.

وفي الفترة (1996-2005) ارتفع معدل استهلاك الفرد بمتوسط معدل نمو (6%). يؤدي تحرير التجارة الى انخفاض تكاليف الانتاج مما يسمح بانخفاض اسعار في السوق المحلية، ومن ثم ترفع القوة الشرائية في يد المستهلك، يدفع الى زيادة الاستهلاك. ومرحلة النمو المعتدل الذي ساد الاقتصاد الأردني في هذه الفترة، وبلغ الوسط الحسابي (1315) دينار أردني.

شهد معدل استهلاك الفرد خلال الفترة (2006-2013) مزيداً من الارتفاع، بمتوسط معدل نمو (10%). ويعود ذلك للتقدم التكنولوجي الذي أدي الى تغير انماط المستهلكين في المجتمع الاردني، من خلال زيادة الاستهلاك من السلع المستوردة التفاخرية، والارتفاع في مستوى الدخل الذي انعكس بشكل خاص على الاستهلاك وارتفاع معدلات التضخم في هذه الفترة، وبلغ الوسط الحسابي لاستهلاك الفرد حوالي (2910) دينار أردني خلال فترة الدراسة. ويوضح الشكل رقم(9) معدل استهلاك الفرد خلال سنوات الدراسة (1976-2013).



الشكل رقم (9)

معدل استهلاك الفرد

يبين الشكل السابق أن معدل أستهلاك الفرد كان يتجة نحو الزيادة لكن بمعدلات مختلفة خلال فترة الدراسة.

8.2.3 **معدل التضخم** (INF)

يعرف التضخم أنه عبارة عن نسبة التغير في أسعار المستهلكين. اي انه ارتفاع عام في اسعار السلع والخدمات يترتب عنه انخفاض في القوة الشرائية للنقود (العوران، الخضور،2004).

عند ارتفاع اسعار السلع والخدمات الموجودة داخل الاقتصاد الرسمي، عندئذ يلجأ افراد المجتمع لشراء السلع المهربه، او شراءها من العمل غير المرخص، مما يساعد على ترويج السلع الموجودة في الاقتصاد الخفي، ويترتب عن ذلك زيادة حجم الاقتصاد الخفي، يوضح الجدول رقم (9) التطور التاريخي لمعدل التضخم خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (9)

معدل التضخم في الاردن خلال فترة الدراسة

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقدار التغير في الوسط الحسابي	متوسط النسبة النمو	اعلى قيمة	اقل قيمة
1976- 1985	9%	4%	NA	17%	14%	3%
1986- 1995	7%	8%	-2%	-31%	26%	0%
1996- 2005	3%	2%	-4%	-32%	7%	1%
2006- 2013	6%	4%	3%	8%	14%	-1%

المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعيار ومقدار التغير في الوسط الحسابي ومتوسط نسبة النمو من قبل الباحث.

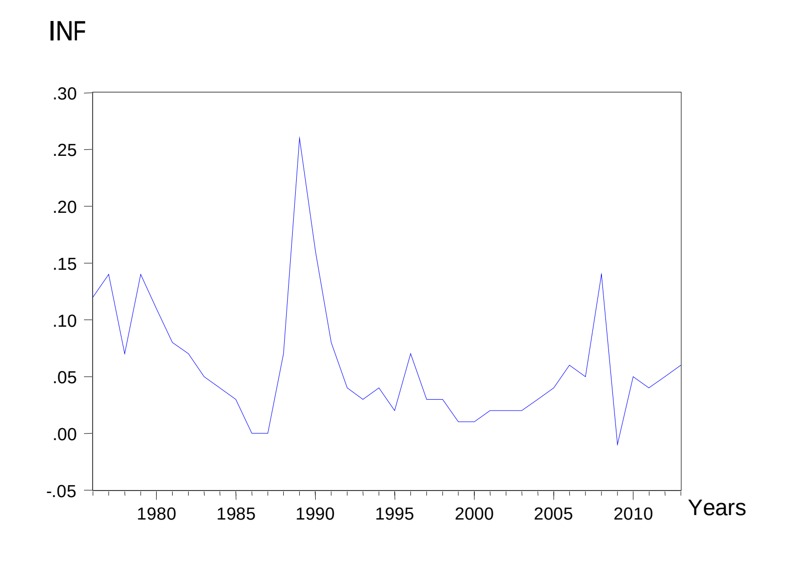
يلاحظ من الجدول رقم (9) أن معدل التضخم خلال الفترة (1976-1985) كانت مرتفعة، حيث بلغ الوسط الحسابي لمعدل التضخم (9%)، وبمتوسط معدل نمو له (17%)، ويعود سبب ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الاردني على المستوردات من السوق العالمي الذي يسود موجة ارتفاع في الاسعار، وضعف القاعدة الانتاجية، والحرب العراقية الايرانية التي ادت الى زيادة الطلب على المنتجات الاردنية من قبل الاقتصاد العراقي.

انخفض معدل التضخم خلال الفترة (1986-1995) عبر الفترة السابقه، بسبب الاوضاع الاقتصادية التي مر بها الاردن: منها الازمة الاقتصادية في عام 1988 وانخفض على اثرها سعر صرف الدينار الاردني من خلال انخفض القوة الشرائية للنقود كما ان انخفاض سعر الصرف يودي الارتفاع الاسعار. بمتوسط معدل نمو

(31%-)، حيث بلغ الوسط الحسابي لمعدل التضخم(7%)، وفي عام1989 سجل معدل التضخم (26%) كأقصى قيمة له.

أما الفترة (1996-2005) شهد معدل التضخم انخفاضاً، بمتوسط معدل نمو(32%-)، وبلغ الوسط الحسابي لمعدل التضخم (3%). ويعود سبب انخفاض معدلات التضخم بالدرجة الاولى لبرنامج التصحيح الاقتصادي تعديلا معدلات الضريبة على الكثير من السلع.

وفي الفترة (2006-2013) شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً، وذلك بسبب الازمة الاقتصادية عام 2008 من خلال ارتفاع اسعار السلع الاساسية عالمياً، بمتوسط معدل نمو (8%)، وبلغ الوسط الحسابي لمعدل التضخم (6%)، وسجلت اعلى قيمة لمعدل التضخم عام 2008(14%). ويوضح الشكل رقم (10) معدل التضخم خلال سنوات الدراسة.



الشكل رقم (10)

معدل التضخم خلال الفترة (1976-2013)

يظهر الشكل السابق أن معدل التضخم يعاني من تقلبات شديد طول فترة الدراسة، وخاصة في الفترتين (1986-1991) و(2007-2009).

9.2.3 **مستوى دخل الفرد** (YPOP)

يمثل هذا المتغير نصيب الفرد الواحد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية. ومن المتوقع أن يكون معامل هذا المتغير موجب الأشارة في الدول النامية مثل الاردن نتيجة لانخفاض مستويات الدخل من ناحية، ولا نخفاض درجة الوعي المصرفي فيها من ناحية اخرى، تؤدي زيادة معدل دخل الفرد في الدول النامية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، حيث ان ثمن تلك السلع والخدمات تدفع نقداً في معظم الأحيان، وأن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد المتداول.

عند انخفاض مستوى الدخل يلجأ الفرد للبحث عن مصادر اخرى للدخل، وبهذ يتوجة الافراد للعمل في ظل الاقتصاد الخفي من اجل زيادة دخولهم، مما يؤدي لزيادة حجم الاقتصاد الخفي، يوضح الجدول التالي التطور التاريخي للمتغير خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (10)

مستوى دخل الفرد في الاردن بالدينار اردني

السنوات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مقدار التغير في الوسط الحسابي	متوسط النسبة النمو	اعلى قيمة	اقل قيمة
1976- 1985	551	168	NA	10%	735	300
1986- 1995	880	127	329	4%	1106	771
1996- 2005	1306	163	427	4%	1631	1121
2006- 2013	2845	603	1538	11%	3653	1906

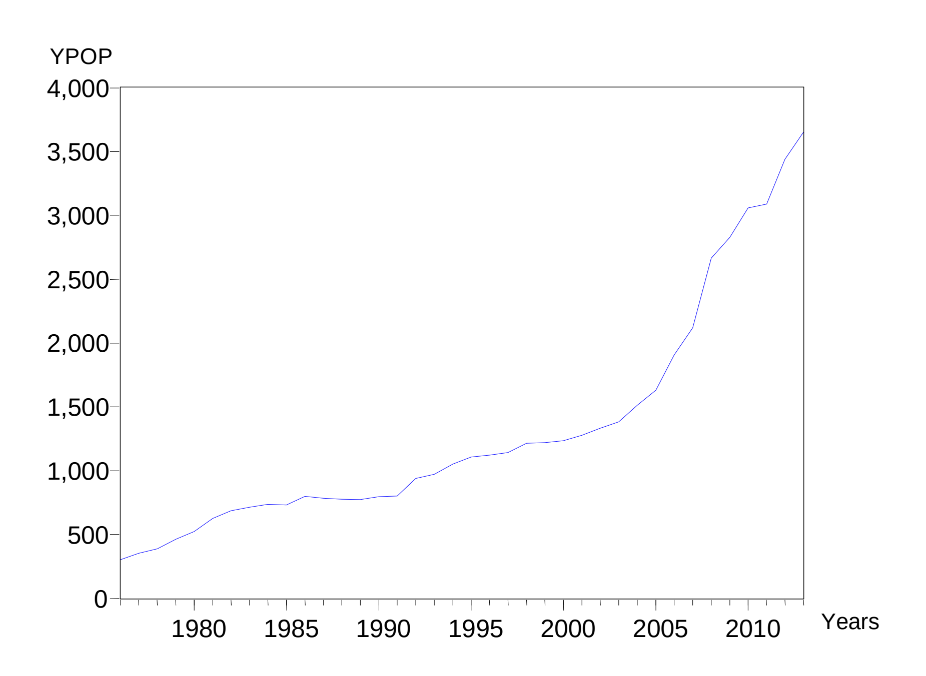
المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومقدار التغير في الوسط الحسابي ومتوسط نسبة النمو من قبل الباحث.

شهد مستوى دخل الفرد ارتفاعاً عبر الفترة (1976-1985) وذلك بسبب النمو الذي حصل في الناتج المحلي الاجمالي في بداية الفترة، بمتوسط معدل نمو في مستوى دخل الفرد (10%)، بسبب انخفاض اسعار المحروقات، وبلغ الوسط الحسابي لمستوى دخل الفرد السنوي (551) دينار أردني.

وفي الفترة (1986-1995) حدث في الاقتصاد الأردني اختلالات هيكلية، بسبب انخفاض سعر صرف الدينار الأردني عام 1988، مما أدى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي و الذي يؤثر بدورة و بشكل مباشر على مستوى دخل الفرد. وبلغ الوسط الحسابي لمستوى دخل الفرد (880) دينار أردني، بمتوسط معدل نمو (%4).

أما الفترة (1996-2005) شهد مستوى دخل الفرد ارتفاعاً مع بقاء متوسط معدل نمو دخل الفرد ثابتاً (4%)، حيث بلغ الوسط الحسابي لمستوى دخل الفرد (1306) دينار أردني، ويعود سبب ذلك لمرحلة لنمو المعتدل في الاقتصاد الاردني في الفترة (2000-2005)، التي كانت بعد مرحلة التباطؤ الاقتصادي في بداية الفترة، وفي عام 2005 بلغ مستوى دخل الفرد (1631) دينار أردني كأقصى قيمة له، وفي عام 1996 سجل مستوى دخل الفرد (1121) دينار أردني وهي القيمة الصغرى.

يلاحظ من الجدول السابق، ان مستوى دخل الفرد استمر في النمو خلال الفترة (2006-2013)، بمتوسط معدل نمو (11%)، وبلغ الوسط الحسابي لمستوى دخل الفرد(2845) دينار أردني، وفي عام 2013 بلغ مستوى دخل الفرد (3653) دينار أردني كأقصى قيمة له، وفي عام 2006 سجل مستوى دخل الفرد (1910) دينار أردني كأدنى قيمة: ويعود ذلك الانخفاض في بداية الفترة للازمة الاقتصادية الثانية في عام 2008، والارتفاع بسبب الربيع العربي والاعتصامات في نهاية الفترة، ويوضح الشكل رقم (11) سلوك مستوى دخل الفرد خلال سنوات الدراسة (1976-2013).



الشكل رقم (11)

مستوى دخل الفرد

يظهر الشكل السابق ان مستوى دخل الفرد في الاردن اخذ في الارتفاع التدريجي بشكل مستقر طول فترة الدراسة.

2.4 التحليل الوصفي للنموذج الثاني

تقدير أثر الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي على الاقتصاد الاردني، بعد تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في النموذج الاول ويتضمن هذا الجزء التحليل الوصفي للنموذج الثاني الذي يفسر علاقة الاقتصاد الخفي بحجم الاقتصاد الاردني: من خلال تفسير سلوك الناتج المحلي الأجمالي عبر فترة الدراسة (2013-1976).

1.3.3 الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً لمستوى معيشة افراد المجتمع، وبموجب النظرية الاقتصادية كلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي، زاد مستوى الأداء

الاقتصادي و ارتفع معدل النمو الاقتصادي. وتظهر الجداول (11،12) سلوك الناتج المحلي الإجمالي عبر فترة الدراسة الكلية والجزئية (1976-2013).

الجدول رقم (11)

التحليل الوصفي الكلي للناتج المحلي الإجمالي للفترة من (1976-2013)

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المجموع	الوسيط	أعلى قيمة	أقل قيمة
GDP	17546.01	4630.597	140386.1	17837.10	23581.60	567.3000

المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري من قبل الباحث.

شهد الاقتصاد الأردني عبر الفترة (1976-2013) العديد من المراحل الاقتصادية التي أثرت في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بدأت بمرحلة الرواج الاقتصادي، ثم مرحلة التباطؤ الاقتصادي، وبعد ذلك الازمة الاقتصادية العالمية، ويلاحظ من الجدول رقم (11) أن الوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي بلغ خلال الفترة الكلية (17546) مليون دينار أردني، وبلغت أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي (23581.6) مليون دينار أردني عام 2013، والقيمة الصغرى للناتج المحلي الإجمالي(567.3) مليون دينار أردني عام 1976.

الجدول رقم (12)

التحليل الوصفي للناتج المحلي الإجمالي (*)تعني مليون دينار

السنوات	الوسط الحسابي*	الانحراف المعياري*	مقدار التغير في الوسط الحسابي*	متوسط النسبة النمو	اعلى قيمة*	اقل قيمة *
1976- 1985	1296.580	525.4286	NA	8%	1970.500	567.300
1986- 1995	3159.170	918.3190	1862.59	9%	4714.700	2240.500
1996- 2005	6483.870	1290.515	3324.7	7%	8925.400	4912.200
2006- 2013	17546.01	4630.597	11062.14	13%	23851.60	10675.40

المصدر : البنك المركزي الاردني بيانات إحصائية سنوية، تم احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومقدار التغير في الوسط الحسابي ومتوسط نسبة النمو من قبل الباحث.

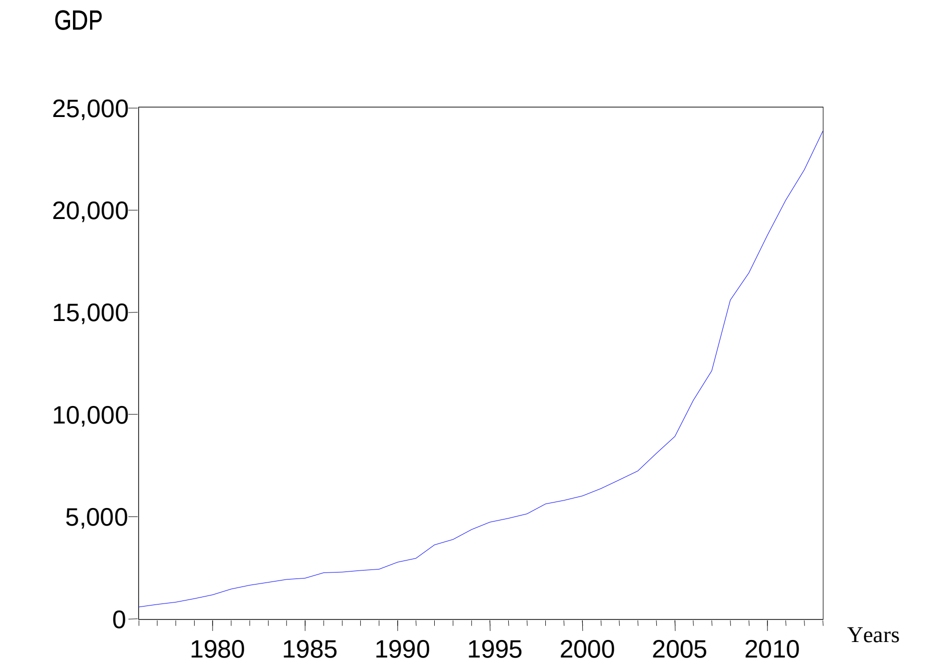
نلاحظ من الجدول رقم (12) أن الناتج المحلي الإجمالي شهد تحسنا في بداية الفترة(1976-1985)، ولكن في نهاية الفترة شهد الاقتصاد الاردني مرحلة تباطؤ، بسبب انخفاض اسعار المحروقات والحرب العراقية الإيرانية، وحرب لبنان، وكان المتوسط لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (8%). وبلغ الوسط الحسابي(1296.6) مليون دينار أردني، وبانحراف معياري (525.43) مليون دينار أردني.

وفي الفترة (1986-1995) تعرض الاقتصاد الأردني لاختلالات هيكية في بداية الفترة، بسبب انخفاض سعر صرف الدينار الأردني عام 1988 إلى النصف، مما أدى إلى زيادة الميزة النسبية للصادرات المحلية. كما تأثر الاقتصاد الاردني

بحرب الخليج في نهاية الفترة، مما أدى زيادة التدفقات النقدية للاقتصاد الاردني. وبلغ الوسط الحسابي للفترة (1986-1995) (3159.170) مليون دينار أردني، بمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي (9%).

أما الفترة (1996-2005) دخل الاقتصاد الاردني في هذه الفترة في نمو اقتصادي معتدل بمتوسط معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي (7%)، وبلغ الوسط الحسابي (6483.9) مليون دينار أردني، ويعود ذلك لمرحلة النمو الاقتصادي المعتدل الذي ساد الاقتصاد الاردني.

وفي الفترة (2006-2013) في بداية الفترة استمر الاقتصاد الاردني في النمو حتى حدوث الازمة الاقتصادية عام 2008 التي أثرت على الاقتصاد الاردني، كما أثر الربيع العربي والازمة السورية على الاقتصاد الاردني، التي ادت الى زيادة عدد السكان بشكل كبير. حيث بلغ الوسط الحسابي للناتج المحلي الإجمالي (17546.01) مليون دينار أردني، والانحراف المعياري (4630.6) مليون دينار أردني، بمتوسط معدل نمو (13%). يوضح الشكل رقم (12) سلوك الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة (1976-2013).



الشكل رقم (12)

الناتج المحلي الاجمالي

سلوك السلسه الزمنية لاجمالي الناتج المحلي اخذ في الارتفاع بشكل مستمر طوال فترة الدراسة (1976-2013) كما هو واضح الشكل رقم (12).

الفصل الرابع

الجانب التطبيقي للدارسة ومناقشة النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل جزئين : الجزء الاول التقدير الكمي للاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي عبر الفترة الزمنية الكلية (1976-2013)، والجزء الثاني يحتوي على التحليل الكمي القياسي لمعرفة أثر الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الأردني، وتحديد اتجاه الأثر فيما إذا كان موجبا أو سالبا. كما يحتوي هذا الفصل على النتائج التي تم التوصل إليها بعد إجراء العديد من الاختبارات للتأكد من مدى تحقيق اهداف الدراسة .

1.4 الجزء الاول لتحليل الدراسة

1.1.4 تحليل النموذج الاول للدراسة

التقدير الكمي لحجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي في الاردن عبر الفترة الزمينة الكلية (1976-2013). من خلال تقدير النموذج التالي بعد اجراء بعض الاختبارات:

$$\ln RCM2 = \beta 0 + \beta 1 \ln TI + \beta 2 \ln TS + \beta 3 \ln TM + \beta 4 \ln YPOP + \beta 5 \ln WSY + B6 \ln I + B7 INF + B8 Ln CPOP + \varepsilon t$$

حيث إن:

$RCM2$: نسبة النقد المتداولة إلى عرض النقد(مؤشر لتقدير حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي) استنادا للمتغيرات المستقلة.

: TIنسبة حصيلة ضريبة الدخل الى الناتج المحلي الاجمالي.

: TSنسبة حصيلة ضريبة المبيعات الى الناتج المحلي الاجمالي.

: TMنسبة حصيلة ضريبة المستوردات الى الناتج المحلي الاجمالي.

:YPOP مستوى دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

:WSY نسبة الأجور والرواتب من إجمالي الناتج المحلي.

:Iسعر اعادة الخصم.

INF: معدل التضخم.

CPOP: معدل إستهلاك الفرد.

سيتم إستخدام بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الأردني للفترة (1976-2013) لتقدير حجم الاقتصاد الخفي. حيث سيتم إستخدام الاختبارات التالية:

2.1.4 نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

يمثل اختبار جذر الوحدة الخطوة الأولى في تحليل بيانات الدراسة، وذلك باختبار سكون السلاسل الزمنية للبيانات الدراسة، تجنبا لحدوث مشكلة الانحدار الزائف(Spurious Regression).

ثم أجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للتأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الاول للدراسة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (13)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع

Variabl	Critical	Lag	ADF	Result	Sig
RCM2	-3.63 -2.95	0	-1.41	غير ساكن	1% 5%
TI	-3.63 -2.95	0	-2.28	غير ساكن	1% 5%
TS	-3.63 -2.95	0	-1.27	غير ساكن	1% 5%
TM	-3.63 -2.95	0	-0.70	غير ساكن	1% 5%
YPOP	-3.63 - 2.95	0	-1.11	غير ساكن	1% 5%
WSY	-3.63 -2.95	0	-1.66	غير ساكن	1% 5%
I	-3.63 -2.95	0	-2.54	غير ساكن	1% 5%
INF	-3.63 -2.95	0	-2.70	غير ساكن	1% 5%
CPOP	-3.63 -2.95	0	2.82	غير ساكن	1% 5%

أظهرات نتائج اختبار ديكي فولر الموسع أن جميع متغيرات نموذج الدراسة غير ساكنة على المستوى، وتحتوي على جذر لوحدة، وبذلك سيتم اخذ الفرق الأول لمتغيرات النموذج.

جدول رقم (14)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع عند أخذ الفرق الأول

Variable	Critical	Lag	ADF	Result	Sig
RCM2	-3.63 -2.95	0	-6.22	ساكن	1% 5%
TI	-3.63 -2.95	0	-7.91	ساكن	1% 5%
TS	-3.63 -2.95	0	-8.40	ساكن	1% 5%
TM	-3.63 -2.95	0	-7.25	ساكن	1% 5%
YPOP	-3.63 - 2.95	0	-3.85	ساكن	1% 5%
WSY	-3.63 -2.95	0	-8.35	ساكن	1% 5%
I	-3.63 -2.95	0	-4.06	ساكن	1% 5%
INF	-3.63 -2.95	0	-7.52	ساكن	1% 5%
CPOP	-3.63 -2.95	0	-6.71	ساكن	1% 5%

عند أخذ الفرق الأول لمتغيرات النموذج، اصبحت كل المتغيرات ساكنة عند الفرق الاول.

3.1.4 تنائج اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

يهدف هذا الاختبار إلى التأكد من وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة،. يقترح (Johansen:1988,1991 ; Johansen and Juselius: 1990) اختبار إحصائيتين، وهما:

أولاً: اختبار الأثر (Trace test - λtrace) حيث يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة يقل عن أو يساوي العدد (q) مقابل الفرض البديل (q = r)، ويحسب بالصيغة:

$$l_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{p} In(1-\hat{l}_i) \cdots\cdots\cdots (1)$$

حيث (r+1, ….,n) تمثل اقل المتجهات الكامنة (eigenvectors) (p-r). وتشير فرضية العدم الى أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو يقل عن (r).

ثانياً: اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue) ويحسب من الصيغة التالية:

$$l_{max}(r, r+1) = -TIn(1-\hat{l}_{r+1}) \cdots\cdots\cdots\cdots (2)$$

ويقوم هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بان هناك (r) متجه للتكامل المشترك مقابل الفرض البديل بوجود (r + 1) متجه للتكامل المشترك.

بعد التأكد من ان جميع متغيرات نموذج الدراسة ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها (1) I، تم إجراء اختبار التكامل المشترك لمعرفة إذا كان هناك علاقة توازنية بين المتغيرات الساكنة عند الفرق الأول، وأن المتغيرات تتحرك معاً على المدى الطويل.

جدول رقم (15)

نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك

Null Hyp	Alternative Hyp	Trace Statistic	5% Critical Value	Prop**
r = 0	r = 1	350.7389	197.3709	0.0000
r ≤ 1	r = 2	228.2606	159.2597	0.0000
r ≤ 2	r = 3	125.6154	125.6154	0.0019
r ≤ 3	r = 4	95.75366	95.75366	0.0472

(*) تعني وجود تكامل مشترك

جدول رقم (16)

نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى

Null Hyp	Alternative Hyp	Max - Eigen Statistic	5% Critical Value	Prop**
r = 0	r =1	122.4784	58.43354	0.0000
r ≤ 1	r = 2	83.13214	52.36261	0.0000
r ≤ 2	r = 3	49.01876	46.23142	0.0045
r ≤ 3	r = 4	43.49188	40.07757	0.0083

يظهر الجدولين (15 و16) نتائج الأثر للتكامل المشترك (Trace Test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal Eigenvalue)، عند اختبار النموذج عند r = 0، حيث يفترض عدم وجود علاقة تكاملية مشتركة بين متغيرات الدراسة فإن اختبار الأثر (Trace (Test قد بلغت (350.7389) مقارنة مع القيمة الحرجة التي بلغت (197.3709) عند مستوى معنوية 5%، مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين متغيرات، وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود اربع علاقات تكاملية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 5%.

عند اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)، حيث بلغت القيمة الكامنة العظمى (122.4784) عند r=0، وكانت القيمة الحرجة (58.43354) عند مستوى معنوية 5%. وبذلك نستطيع القول أنه يوجد اربع علاقات تكاملية توازنية على المدى الطويل بين متغيرات النموذج القياسي المستخدام في الدراسة.

من خلال اختبار التكامل المشترك الذي يشير الى علاقة تكاملية توازنية يمكن تقدير النموذج في الصيغة اللوغارتمية كألاتي:

$$Ln\ Rcm2 = 0.742\ LnTI + 5.479\ LnTS - 1.454\ LnTM + 1.07\ LnWSY - 0.009INF + 0.0011\ Lnypop + 1.405\ LnCPOP - 0.0203Ln\ I$$

.... (3)

اظهرت معادلة التكامل المشترك ان جميع المتغيرات المستقلة معنوي في تأثرها على المتغيلر التابع.

وبناءً على المعادلة رقم (3) سيتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي وثم التهرب الضريبي خلال الفترة الكلية للدراسة (1976-2013). ولتحقيق هذا الهدف فإنه سيتم اتباع الخطوات التالية :

1. تقدير دالة نسبة النقد المتداول الى عرض النقد في الاردن.
2. تقدير نسبة النقد المتداول الى عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)، استناداً إلى الدالة المشار اليها في الخطوة رقم(1) في ظل معدلات الضريبة السائده في الاردن خلال فترة الدراسة.
3. تقدير نسبة النقد المتداول الى عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)، على افتراض أن معدلات الضريبة تساوي صفر خلال فترة الدراسة مع الاحتفاظ بمعدلات ضريبة المستوردات كماهي.
4. حساب نسبة النقد المتداول الى عرض النقد في الاقتصاد الاردني استناداً الى النسب التي قدرت في الخطوة رقم(2)، ومن ثم تقدير مستوى موازي للنقد المتداول استناداً الى النسب التي قدرت في الخطوة رقم (3).
5. تقدير حجم النقود غير المشروعة المتداول في الاقتصاد الاردني سنوياً (الاقتصاد الخفي) نتيجة التهرب من الضريبة عن طريقة طرح حجم النقد المتداول المفترض، الذي قدر على اساس ان معدلات الضريبة تساوي صفر،من حجم النقد المتداول الذي قدر في ظل معدلات الضريبة السائده خلال فترة الدراسة.
6. تقدير حجم الاقتصاد الخفي سنوياً بدافع التهرب من ضريبة الدخل والمبيعات، من خلال حاصل ضرب مقدار حجم الاقتصاد الخفي (النقود غير المشروعة)، والتي قدرت في الخطوة رقم(5)، بمعدل دوران النقود المشروعة في كل سنة. وبناء على ذلك فان الاقتصاد الخفي (النقود غير المشروعة) على انه الدخل الذي لم تبلغ السلطات الضريبية عنه، ومن ثم يعد هذا الدخل وعاء الضريبي المعتمد لقياس التهرب الضريبي.
7. تقدير حجم التهرب الضريبي سنوياً من خلال تطبيق طريقة متوسط معدل الضريبة(حصيلة الضريبة/الناتج المحلي الاجمالي) في الاردن في كل سنة على

الدخل الذي لم تبلغ عنه السلطات الضريبية في السنة نفسها وفقاً لما تم تقديره في الخطوة رقم(6).

8. حساب معدل دوران النقود في الاقتصاد الرسمي على فرض ان معدل دوران النقود ثابت في كل من الاقتصاد الرسمي والخفي.(Alkhdour,2011) و(العوران والخضور، 2004)

1) **تحديد حجم الطلب المقدر على النقد المتداول في الاردن.**

بعد القيام بتقدير دالة نسبة النقد المتداول الى عرض النقد في الاردن، التي تمثل نسبة النقد المتداول الى عرض النقد، اصبحت عملية تقدير النقد المتداول خلال فترة الدراسة اكثر سهوله، من خلال تقدير كمية النقد المتداول في ظل وجود ضريبة، وعدم وجودها.

أ- حجم النقد المتداول في ظل وجود ضريبة وعدم وجودها.

سيتم تقدير حجم النقد المتداول في ظل جود ضريبة من خلال المعادلة التالية:

$$\mathrm{LnRCM2} = 0.742\ \mathrm{LnTI} + 5.479\ \mathrm{LnTS} - 1.454\ \mathrm{LnTM} + 1.07\ \mathrm{LnWSY} - 0.009\ \mathrm{LnINF} + 0.0011\ \mathrm{Lnypop} + 1.405\ \mathrm{LnCPOP} - 0.0203\mathrm{LnI}$$

.... (4)

: RCتقدير حجم النقد المتداول في ظل وجود ضريبة دخل والمبيعات

ب- حجم النقد المتداول بافتراض عدم وجود ضريبة دخل ومبيعات.

سيتم تقدير حجم النقد المتداول في عدم وجود ضريبة الدخل والمبيعات تساوي صفر.

$$\mathrm{LnFRC} = 0.23\ \mathrm{LnTM} - 1.03\ \mathrm{LnWSY} + 0.971\ \mathrm{LnINF} + 0.027\ \mathrm{Lnypop} - 0.002\ \mathrm{LnCPOP} + 0.007\ \mathrm{LnI}$$

.... (5)

FRC: تقدير حجم النقد المتداول في ظل عدم وجود ضريبة دخل والمبيعات

جدول رقم (17)

تقديرات النقد المتداول (*)تعني مليون دينار

السنة	في ظل وجود ضريبة RC*	في ظل عدم وجود ضريبة FRC*	نسبة النقد المتداول الى عرض النقد (M2) % مع وجود الضريبة	مع عدم وجود ضريبة
1976	194.2	158.6	51%	42%
1977	226.2	184.9	48%	40%
1978	263.9	217.1	43%	36%
1979	331.1	272.1	43%	35%
1980	422.7	347.7	43%	35%
1981	495.7	407.6	42%	35%
1982	565.2	463.6	40%	33%
1983	621.0	507.1	38%	31%
1984	638.4	521.1	36%	30%
1985	640.4	520.6	34%	28%
1986	703.2	571.3	34%	28%
1987	789.8	641.6	33%	27%
1988	976.4	796.3	37%	30%
1989	1049.1	852.3	35%	29%
1990	1211.8	984.6	39%	32%
1991	1195.4	969.6	32%	26%
1992	1211.1	971.4	29%	23%
1993	1265.6	1007.1	28%	22%
1994	1297.5	1020.7	27%	21%
1995	1299.3	1011.3	25%	20%
1996	1301.5	1000.6	25%	19%
1997	1301.8	999.4	23%	18%
1998	1159.6	871.5	19%	14%
1999	1165.2	866.4	18%	13%
2000	1167.5	845.3	16%	12%
2001	1171.2	836.6	15%	11%
2002	1182.3	834.7	15%	10%
2003	1191.4	813.4	13%	9%
2004	1210.9	757.9	12%	7%
2005	1229.5	787.3	11%	7%
2006	1235.4	747.7	9%	6%
2007	1389.7	785.3	10%	5%
2008	1468.1	899.4	9%	5%
2009	1488.2	923.5	8%	5%
2010	1517	943.5	7%	5%
2011	1521.4	884.6	7%	4%
2012	1529.1	930.7	7%	4%
2013	1541	913.1	6%	4%

حسب استنادا الى النسب المقدرة للنقد المتداول الى عرض النقد، وبأخذ المستوى الفعلي لعرض النقد (M2).

والجدير بالذكر ان حجم النقد المتداول في ظل وجود ضريبة يفوق حجم النقد المتداول بافتراض ان معدلات ضريبة الدخل ولارباح والمبيعات تساوي صفر، وذلك لجميع سنوات الدراسة كما هو واضح في الجدول رقم (17).

2) تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاردن.

وسيتم حساب حجم الاقتصاد الخفي عن طريق طرح النقد المتداول المقدر بافتراض ان معدلات ضريبة الدخل والارباح والمبيعات تساوي صفر من النقد المتداول المقدر في ظل وجود ضريبة الدخل والمبيعات.

جدول رقم (18)

تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاردن خلال فترة الدراسة (*)تعني مليون دينار

السنة	الاقتصاد الخفي*	النقود المشروعة*	معدل دوران النقود	الناتج القومي الاجمالي*	عرض النقد M1*	النقود غير المشروعة*
1976	87.1	241.2	2.4	589.3	276.9	35.6
1977	101.6	289.7	2. 5	712.3	331	41.33
1978	116.4	328.6	2.5	818.5	375.4	46.7
1979	144.1	413.6	2.4	1009.7	472.7	59.0
1980	172. 8	519.8	2.3	1198.2	594.8	74.9
1981	216.3	613.6	2. 5	1506.2	701.7	88.1
1982	254.1	685.8	2.5	1714.3	787.5	101.6
1983	276.8	755.4	2.4	1835.8	869.4	113.9
1984	296. 5	761.1	2.5	1923.3	878.4	117.3
1985	323.5	728.3	2.7	1965.8	848.2	119.8
1986	383.3	765.1	2.9	2223.2	897.1	131.9
1987	398.5	831.6	2.7	2236.5	979.8	148.1
1988	406.8	1001.2	2.3	2261	1181.4	180.1
1989	389.1	1129.7	2.0	2234	1326.5	196.7
1990	475.0	1205.6	2.1	2521.4	1432.8	227.1
1991	449.7	1374.5	2.0	2736.9	1600.4	225.8
1992	556.2	1476.3	2.3	3424.3	1716.1	239.7
1993	611.5	1578.9	2.4	3735.2	1837.5	258.5
1994	792.3	1469.4	2.9	4206.9	1746.2	276.7
1995	895.4	1479.2	3.1	4597.8	1767.3	288.1
1996	1063.3	1358.6	3.5	4799.9	1659.6	300.9
1997	1080.2	1424.9	3.6	5090.1	1727.4	302.4
1998	1217.6	1325.8	4.2	5604	1613.9	288.1
1999	1276.9	1329.1	4.3	5769.4	1623.3	294.1
2000	1365.7	1420.1	4.3	6069.7	1739.6	319.5
2001	1388.4	1540.0	4.2	6478.3	1870.1	330. 1
2002	1351.3	1684.0	4.1	6848.6	2016.3	332.2
2003	1264.8	2071.0	3.5	7320.8	2428.9	357.8
2004	1524.4	2306.8	3.6	8285.1	2731.3	424.4
2005	1505.9	2883.1	3.2	9163.9	3356.9	473.8
2006	1721.6	3019.2	3.6	10996.6	3491.9	472.7
2007	2474.9	3017.9	4.2	12539.6	3613.5	595.6
2008	3232.4	3208.2	4.9	15885.5	3861	652.8

655.7	4312.8	17178.8	4.7	3657.1	3079.9	2009
739.7	4659.2	18609.6	4.7	3919.4	3512.5	2010
752.4	5205	20288.8	4.6	4452. 8	3428.5	2011
775.0	4948.9	21689.6	4.2	4173.9	3027.5	2012
808.2	5754.6	23611.2	4.8	4946.4	3858.0	2013

النقود غير المشروعة= النقد المتداول في ظل وجود ضريبة – النقد المتداول دون وجود ضريبة.

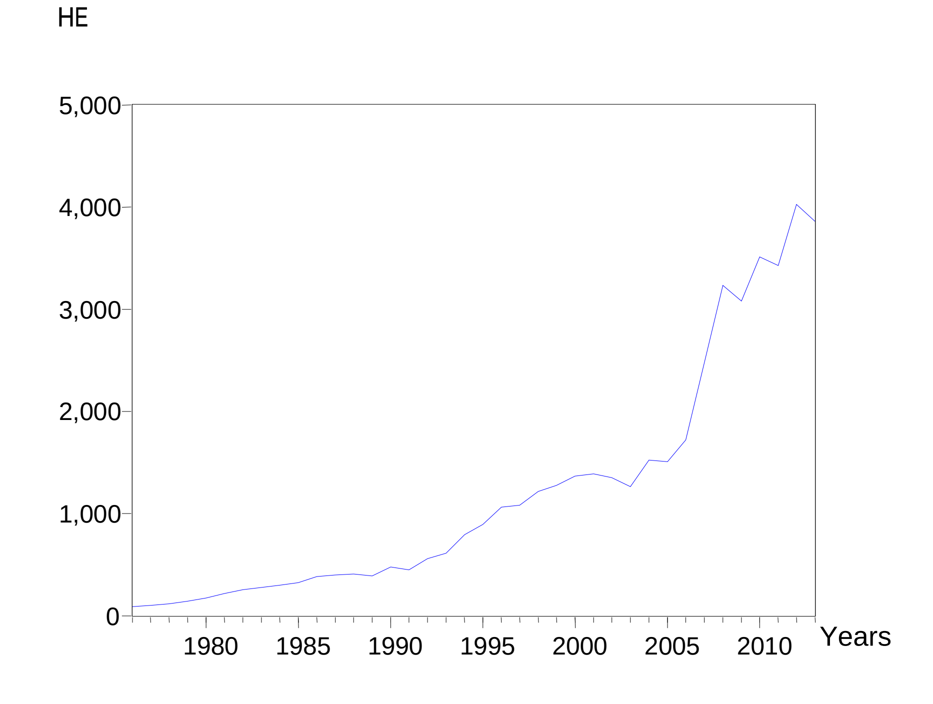
النقود المشروعة = عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)- النقود غير المشروعة.

معدل دوران النقد = الناتج القومي الاجمالي/النقود المشروعة.

الدخل عير معلن (الاقتصاد الخفي)= النقود غير المشروعة* معدل دوران النقود.

يبين الجدول رقم (18) حجم الاقتصاد الخفي في الاردن عبر فترة الدراسة، حيث كان متزايداً بشكل كبير خلال سنوات الدراسة، و كان حجم الاقتصاد الخفي في عام 1976 (87.1) مليون دينار، وبلغ في عام 2013 (3856) مليون دينار.

يوضح الشكل التالي التطور التاريخي لحجم الاقتصاد الخفي في الاردن خلال فترة الدراسة.



الشكل رقم (13)

حجم الاقتصاد الخفي في الاردن خلال الفترة(1976-2013)

يبين الشكل رقم (13)، ان الاتجاه العام لحجم الاقتصاد الخفي كان متزايدا خلال فترة الدراسة الكلية.

3) حجم التهرب الضريبي في الاردن عبر فترة الدراسة الكلية.

يوضح الجدول رقم (19) حجم التهرب الضريبي من ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن، وقد اظهر نتائج تقدير حجم التهرب الضريبي في الاردن ان الاتجاه العام كان متزايد خلال فترة الدراسة. فقد بلغ حجم التهرب الضريبي في الاردن في عام 1976 (7.8) مليون دينار، حيث اصبحت في عام 2013 حوالي (501.5) مليون دينار.

جدول رقم (19)

حجم التهرب الضريبي في الاردن خلال فترة الدراسة (*)تعني لمليون دينار

السنة	اجمالي الضريبة*	متوسط معدل الضريبة	التهرب الضريبي*	معدل التهرب الضريبي*
1976	50.4	0.09	7.8	16%
1977	87.1	0.13	13.2	15%
1978	87	0.11	12.8	15%
1979	105.1	0.11	15.9	15%
1980	119.1	0.1	17.2	15%
1981	151	0.1	21.6	14%
1982	177.5	0.11	27.9	16%
1983	201.9	0.11	30.4	15%
1984	203.9	0.11	32.6	16%
1985	217.8	0.11	35.63	16%
1986	211.5	0.09	34.5	16%
1987	212.1	0.09	35.9	17%
1988	221.9	0.09	36.6	16%
1989	232.8	0.1	38.9	17%
1990	321.1	0.12	57.1	18%
1991	311.4	0.11	49.5	16%
1992	577.7	0.16	89.0	15%
1993	574.2	0.15	91.7	16%
1994	627.8	0.14	110.9	18%
1995	679.9	0.14	125.4	18%
1996	763	0.16	170.1	22%
1997	723.6	0.14	151.2	21%
1998	784.2	0.14	170.5	22%
1999	804.5	0.14	178.8	22%
2000	890	0.15	204.9	23%
2001	926.6	0.15	208.3	22%
2002	926.7	0.14	189.2	20%
2003	1003.8	0.14	177.2	18%
2004	1329	0.16	243.9	18%
2005	1612	0.18	271.1	17%
2006	1746.1	0.16	275.5	16%
2007	2271.5	0.19	470.2	21%

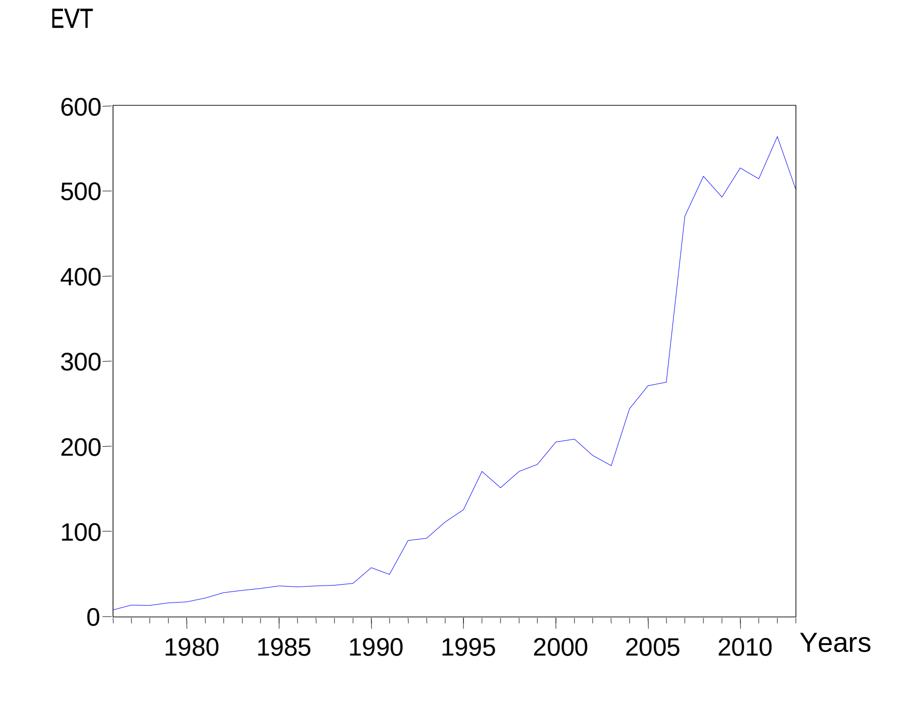
20%	517.2	0.16	2559.4	2008
18%	492.8	0.16	2717.5	2009
18%	526.9	0.15	2887.2	2010
17%	514.3	0.15	2987.6	2011
18%	563.9	0.14	3089.2	2012
16%	501.5	0.13	3193.6	2013

متوسط معدل الضريبة=اجمالي حصيلة الضريبة/الناتج المحلي الاجمالي

التهرب الضريبي=الدخل غير المعلن عنه*متوسط معدل الضريبة

معدل التهرب الضريبي= التهرب الضريبي/اجمالي حصيلة الضريبة

يوضح الشكل رقم (14) التطور التاريخي لحجم التهرب الضريبي في الاردن خلال فترة الدراسة.



الشكل رقم (14)

حجم التهرب الضريبي في الاردن خلال فترة الدراسة الكلية

يبين الشكل رقم (14) ان الاتجاه العام لحجم التهرب الضريبي كان متزايدا بشكل واضح خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم(20)

حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي (*)تعني مليون دينار

السنة	اجمالي الايرادات الضريبية*	الناتج المحلي الاجمالي*	نسبة التهرب الضريبي من الايرادات الضريبية	نسبة الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي الاجمالي
1976	89.1	567.3	9%	15%
1977	117.8	690.4	11%	15%
1978	123.3	795.4	10%	15%
1979	151.1	982.5	10%	15%
1980	174.6	1164.8	10%	15%
1981	233	1448.7	9%	15%
1982	263.1	1649.9	11%	15%
1983	293.6	1786.6	10%	15%
1984	305.4	1909.7	11%	16%
1985	317.3	1970.5	11%	16%
1986	309.2	2240.5	11%	17%
1987	325.4	2286.7	11%	17%
1988	342.7	2349.5	11%	17%
1989	368.6	2425.4	11%	16%
1990	492.1	2760.9	12%	17%
1991	530.5	2958	9%	15%
1992	814.7	3611.6	11%	15%
1993	825.2	3885.2	11%	16%
1994	883.3	4359.2	13%	18%
1995	975	4714.7	13%	19%
1996	582	4912.2	29%	22%
1997	997	5137.4	15%	21%
1998	1051	5609.9	16%	22%
1999	1081.4	5778.2	17%	22%
2000	1199.43	5998.5	17%	23%
2001	1243.6	6363.7	17%	22%
2002	1257.2	6794	15%	20%
2003	1364.5	7228.7	13%	17%
2004	1428.8	8090.7	17%	19%
2005	1765.8	8925.4	15%	17%
2006	2133.5	10675.4	13%	16%
2007	2472.1	12131.4	19%	20%
2008	2758.1	15593.4	19%	21%
2009	2884.	16912.2	17%	18%
2010	2986.3	18762	18%	19%
2011	3062.2	20476.6	17%	17%
2012	3351.4	21965.5	17%	18%
2013	3652.4	23851.6	14%	16%

يوضح الجدول رقم(20) نسبة حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، حيث بلغ الوسط الحسابي لنسبة حجم الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة (18%). وتبين ان قيمة الوسط الحسابي لنسبة التهرب الضريبي عبر فترة الدراسة (14%).

1.2.4 تحليل النموذج الثاني للدراسة

يهدف هذا النموذج لقياس اثر الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي على الاقتصاد الاردني، الذي تم تقدير حجمه في نموذج الدراسة الاول، وعلى ذلك سيتم استيفاء اثره على الاقتصاد الاردني. ويمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات وفقا للصيغة التالية:

$$\text{LnGDP} = \text{B0} + \text{B1Ln HE} + \text{B1LnEVT} + \varepsilon t$$

GDP : الناتج المحلي الاجمالي.

HE : الاقتصاد الخفي.

EVT : التهرب الضريبي.

εt : الخطاء العشوائي

2.2.4 نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

تم اجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لتأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الثاني الدراسة، وتم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم (21)

نتائج اختبار ديكي - فولر الموسع

Variable	Critical	Lag	ADF	Result	Sig
GDP	-3.63 -2.95	0	0.38	غير ساكن	1% 5%
HE	-3.63 -1.95	0	0.31	غير ساكن	1% 5%
EVT	-3.63 -2.95	0	2.38	غير ساكن	1% 5%

أظهرت نتائج الاختبار أن جميع متغيرات نموذج الدراسة غير ساكنة على المستوى، وتحتوي على جذر الوحدة، وبذلك سيتم اخذ الفرق الأول للمتغيرات النموذج، للعمل على تحويل المتغيرات من حالة عدم السكون إلى حالة السكون كما يلي:

جدول رقم (22)

نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع عن أخذ الفرق الأول

Variable	Critical	Lag	ADF	Result	Sig
GDP	-3.63 -2.95	0	-4.19	ساكن	1% 5%
HE	-3.63 -2.95	0	-5.71	ساكن	1% 5%
EVT	-3.63 -2.95	0	-5.80	ساكن	1% 5%

عند أخذ الفرق الأول للمتغيرات، اصبحت جميع متغيرات نموذج الدراسة ساكنة عند الفرق الاول.

3.2.4 نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ (Selection the lag length)

لتحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني عند اختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك يتم الاعتماد على بعض المعايير، والتي اهما:

3. طريقة أكايك (AIC) (Akaike Information Criterion)، وتعتمد على اختبار (Likelihood Ratio Test)، حيث يتم اختبار عدد فترات التباطؤ التي تعطي أقل قيمة (AIC).
4. شوارتز (SIC) (Schwartz's Information Criterion)، وهو اختبار آخر لاختبار عدد فترات التباطؤ الزمني، ويعتمد على قيمة (Likelihood Ratio Test)، ويتم اختبار العدد الأمثل لعدد فترات التباطؤ الزمني والتي تعطي اقل قيمة ل(SIC).

جدول رقم (23)

نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ

Lag	LOGL	LR	FPE	AIC	SQ	HQ
0	-729.5106	AN	3.03e+14	41.85775	41.99106	41.90377
1	-606.3083	218.2441	4.45e+11	35.33190	35.86517	35.51598
2	-590.5947	25.14178*	3.07e+11*	34.94827*	35.88148*	35.27041*
3	-583.3852	10.29927	3.52e+11	35.05058	36.38374	35.51079

اظهرت نتائج جميع الاختبارات ان العدد الأمثل لفترات التباطؤ هي الفترة الثانية

4.2.4 نتائج اختبار استثناء فترات التباطؤ(VAR Lag Exclusion Wald Tests)

يظهر اختبار استثناء فترات التباطؤ أنه يمكن قبول استخدام فترتي تباطؤ

زمنية، كحد أقصى، من خلال استخدام قيمة χ^2 كفترات تباطؤ مثلي عند مستوى

معنوية 5%

جدول رقم (24)

نتائج اختبار استثناء فترات التباطؤ

	GDP	HE	EVT	x^2
Lag1	52.0941	32.99041	21.55202	94.75541
P - Values	[2.86e-11]	[3.24e-07]	[8.08e-05]	[2.22e-16]
Lag2	3.71705	5.857509	3.068918	32.40128
P - Values	[0.293683]	[0.118752]	[0.381121]	[0.000170]

5.2.4نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-integration Test)

تم الحديث عن هذا الاختبار في النموذج الاول، وسيتم هنا بيان نتائج الاختبار على النموذج الثاني فقط.

جدول رقم (25)

نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك

Null Hyp	Alternative Hyp	Trace Statistic	5% Critical Value	Prop**
r = 0	r = 1	48.82	29.80	0.0001

* تعني وجو تكامل مشترك

جدول رقم (26)

نتائج اختبار القيمة الكامنة العظمى

Null Hyp	Alternative Hyp	Max - Eigen Statistic	5% Critical Value	Prop**
r = 0	r =1	34.44	21.13	0.0004

* تعني وجود تكامل مشترك

يظهر الجدولين (25) و(26) نتائج الأثر للتكامل المشترك (Trace Test) واختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal Eigenvalue)، عند اختبار النموذج عند r = 0، حيث يفترض عدم وجود علاقة تكاملية مشتركة بين متغيرات الدراسة فإن اختبار الأثر (Trace (Test قد بلغت (48.82) مقارنة مع القيمة الحرجة التي بلغت (29.80) عند مستوى معنوية 5%، مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكاملية على المدى الطويل بين متغيرات وقبول الفرضية البديلة التي تقول بوجود علاقة تكاملية وحيدة على على المدى الطويل بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5%.

عند اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal eigenvalue)، حيث بلغت القيمة الكامنة العظمى (34.44) عند r=0، وكانت القيمة الحرجة (21.13) عند مستوى معنوية 5%. وبذلك نستطيع قبول الفرضية الصفرية التي تفترض وجود علاقة تكاملية وحيدة على المدى الطويل، في حين يمكننا رفض الفرضية البديلة التي تفترض وجود متجهين تكامليين بين متغيرات النموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

معادلة التكامل المشترك

$$......(6)\ \text{Ln GDP} = -1.7\text{LN HE} + 27.1\text{Ln EV}$$

SE 0.043 0.16

6.2.4 نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model)

بعد اجراء اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية والتاكد من وجود العلاقة التوازنية على المدى الطويل، يتم تطبيق متجة تصحيح الخطأ VECM، لمعرفة وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل والقصير، كما انه يتفادى المشاكل القياسية الناتجة عن الارتباط الزائف.

جدول رقم (27)

نتائج نموذج متجة تصحيح الخطأ

	D(GDP)	D(HE)	D(EVT)
Coefficient	-0.04982	0.12684	0.04112

s.e	(0.02213)	(0.05865)	(0.01126)
t-value	[2.2512]	[2.1628]	[3.6525]

أظهرت النتائج أن هناك علاقة سببية تتجه من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابعGDP، حيث كان معامل تصحيح الخطأ سالباً وذو دلالة احصائية كما يظهر في الجدول رقم (27) وبذلك فإن الفجوة بين المدى الطويل والمدى القصير تتقلص سنوياً بمقدار 0.05 سنوياً.

كما أن نتيجة اختبار السببية أظهرت وجود علاقات سببية على تتجه من المتغيرات المستقلة باتجاه المتغير التابع.

جدول رقم(28)

العلاقة السببيةعلى المدى القصير(Wald Test)

Independent Var.	F stat. Sig.	Short Run Causality
HE → GDP	0.04551	Short Run Causality
GDP → HE	0.02068	Short Run Causality
EVT → GDP	0. 29099	No Short Run Causality
GDP → EVT	0.10071	No Short Run Causality

تشير نتائج الاختبار الى وجود علاقة سببية باتجاهين بين الناتج المحلي الاجمالي والاقتصاد الخفي، ولا توجد علاقة سببية بين الناتج المحلي الاجمالي و التهرب الضريبي.

7.2.4 **نتائج اختبار مكونات التباين (Variance Decomposition)**

يستخدم اختبار تحليل مكونات التباين لمعرفة مقدار تباين المتغير التابع الذي يمكن أن يفسره المتغير نفسه مقارنة مع مقدار تباين المتغير التابع الذي يمكن أن تفسره المتغيرات المستقلة من خلال توزيع تشولاسكي (Cholaski Decomposition) والذي يثأثر بشكل كبير بترتيب المتغيرات.

بعد اجراء الاختبار اظهرت نتائج اختبار مكونات التباين ان متغير الناتج المحلي الاجمالي هو صاحب اكبر قدرة تفسيرية من التباين في التنبؤ، حيث بلغت القدرة التفسيرية له (100%) خلال الفترة الاول، وثم انخفضت بعد ذلك حتى وصلت الى

(85.8%) في الفترة العاشرة، ويكون سبب هذا الانخفاض ارتفاع القدرة التفسيرية لمتغير الاقتصاد الخفي.

بلغت القدرة التفسيرية لمتغير الاقتصاد الخفي في الفترة الاول (0%)، ثم استمرات في الارتفاع حتى وصلت الى (14%) في الفترة العاشرة. ولمتغير التهرب الضريبي كانت القدرة التفسيرية له ضعيفة جدا خلال هذه الفترات حيث لم تتجاوز في اعلاها (0.37%) في الفترة العاشرة.

جدول رقم (29)

نتائج اختبارمكونات التباين(GDP)

EVT	HE	GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	100.0000	165.3171	1
0.197645	0.120727	99.68163	266.2470	2
0.304491	0.876847	98.81866	365.6740	3
0.226856	1.421090	98.35205	449.5738	4
0.167025	2.460029	97.37295	525.2505	5
0.133861	4.107700	95.75844	595.9701	6
0.152869	6.158463	93.68867	663.2101	7
0.204711	8.572111	91.22318	729.0038	8
0.286602	11.21518	88.49822	794.9318	9
0.376935	13.80341	85.81966	860.6338	10

للتأكد من مصداقية النتائج تم اعادة ترتيب مكونات التباين كما في الشكل الجدول رقم (29) واظهر اختبار اعادة الترتيب عدم وجود تغيرات كبيرة في قدرة الناتج المحلي الاجمالي التفسيرية، اما متغير الاقتصاد الخفي انخفضت قدرتة التفسيرية، و متغير التهرب الضريبي ارتفعت قدرة التفسيرية كما هو واضح في الجدول.

جدول رقم (30)

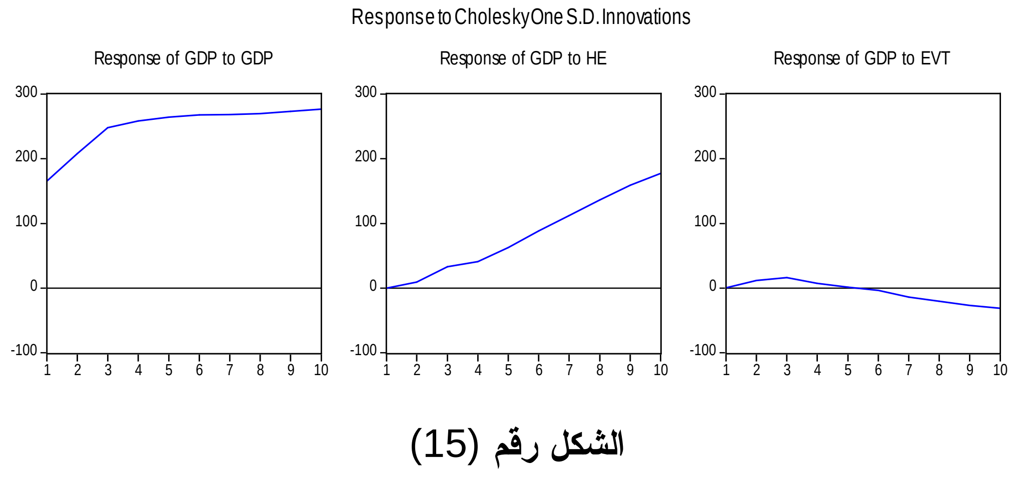
بعد اعادة الترتيب لمتغيرGDP نتائج اختبار مكونات التباين

EVT	**HE**	**GDP**	**S.E.**	**Period**
0.000000	0.000000	100.0000	165.3171	1
0.253009	0.065363	99.68163	266.2470	2
1.146150	0.035188	98.81866	365.6740	3
1.565210	0.082736	98.35205	449.5738	4
2.337757	0.289298	97.37295	525.2505	5
3.546690	0.694871	95.75844	595.9701	6
4.930550	1.380781	93.68867	663.2101	7

6.547113	2.229709	91.22318	729.0038	8
8.295236	3.206543	88.49822	794.9318	9
10.00241	4.177928	85.81966	860.6338	10

8.2.4 نتائج اختبار دالة الاستجابة لردة الفعل (Impulse Response Function)

يستخدم هذا الاختبار من أجل تتبع المسار الزمني للصدمات المفاجئة التي تتعرض لها متغيرات نموذج الدراسة، وكيفية استجابة المتغيرات الى اي تغير في اي متغير في نموذج الدراسة عبر الزمن.



الشكل رقم (15)

نتائج دالة الاستجابة لردة الفعل

اظهرت نتائج الاختبار انه في حال حدوث صدمة عشوائية في متغير الاقتصاد الخفي، فان متغير الناتج المحلي الاجمالي سوف يتأثر ويستمرالتأثر لفترة طويلة. كما بين الاختبار ان حدوث الصدمة في التهرب الضريبي تؤثر ايجابياُ على الناتج المحلي الاجمالي لمدة اربع فترات زمنية، ثم يتحول هذا التأثير الى تأثير سلبي بعد الفترة الخامسة.

النتائج

1- بينت الدراسة انواع ومكونات واسباب واثار وطرق قياس الاقتصاد الخفي ويتضح ذلك من خلال الفصل الثاني والثالث للدراسة عن طريق تتبع التطور التاريخي لمتغيرات النموذج القياسي.

2-اظهرت نتائج الدراسة ان جميع متغيرات النموذج الاول معنوية وذات دلالة احصائية ولكنها تختلف في قوة التأثير على المتغير التابع.

3-تناولت الدراسة جميع جوانب الاقتصاد الخفي في الاردن، وقد بينت ان التهرب الضريبي سبباَ في حجم الاقتصاد الخفي وليس العامل الرئيسي في ذلك.

4-اظهرت الدراسة ان مجموع مقدار حجم الاقتصاد الخفي في الاردن خلال فترة الدراسة بلغ نحو (45721.4) مليون دينار، او ما نسبتة 18% من اجمالي الناتج المحلي. كما بينت تصاعد هذا المقدار حيث بلغ حجمه عام 1976(87.1) مليون دينار، و في عام 2013 (3858.1)مليون دينار.

5-اظهرت الدراسة ان مجموع التهرب الضريبي المقدر من ضريبة الدخل والمبيعات في الاردن خلال فترة الدراسة بلغ نحو (6711.8) مليون دينار، أو ما نسبة 16% من اجمالي الايرادات الضريبية خلال فترة الدراسة الامر الذي يعني أن خزينة الدولة قد خسرت مبالغ كبيره. كما بينت تصاعد هذا المقدار حيث بلغ في عام 1976(7.8) مليون دينار وفي عام 2013(501.8) مليون دينار.

6-اظهرت النتائج في تحليل مكونات التباين ان متغير الناتج المحلي الاجمالي كان هو صاحب اكبر قدرة تفسيرية، حيث فسر ما نسبته 100% من اخطاء التباين في الفترة الاولى ، ثم انخفضت القدرة التفسيرية للناتج المحلي الاجمالي الى ان وصلت الى 85.5%في الفترة العاشرة. كما اظهرت النتائج ان القدرة التفسيرية لمتغير الاقتصاد الخفي ارتفعت (5%) في الفترة الاولى، الى ان وصلت في الفترة العاشرة (13.8%)، وكما كانت القدرة التفسيرية التهرب الضريبي ضعيفة جداً.

7-كانت نتائج الية تصحيح الخطأ أن معامل التكيف الذي يعني ان الابتعاد عن التوازن في الاجل الطويل يصحح على نسبة الحصول 5% وان القيمة السالبة تعني التقلص في الفرق ما بين الاجل القصير والاجل الطويل.

8- اظهرت نتائج الاختبار عند حدوث صدمة في متغير الاقتصاد الخفي، فأن متغير الناتج المحلي الاجمالي سوف يتأثر بشكل كبير، ولكن عند حدوث صدمة في متغير التهرب الضريبي يكون تأثيرة ضعيف.

9- بينت الدراسة من خلال معادل التكامل المشترك ان ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي يؤثر سلباً على الاقتصاد الاردني من خلال فقدان الكثير من ايرادات الخزينة العام، وتشوه الموشرات الاقتصادية التي توضع على اساسها السياسات الاقتصادية مما يقلل من فاعليتها في معالجة المشاكل التي تواجة الاقتصاد. ويتوافق هذا مع العديد من الدراسات السابقة ومنها دراسة (Alkhdour,2011).

10- اظهرت الدراسة ان حجم غسيل الاموال يشكل نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد الخفي في الاردن، من خلال الفرق الكبير بين الدخل والانفاق.

التوصيات

1- توصي الدراسة بتطوير اساليب تقدير حجم الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي ومن جميع الجوانب عن طريق الاعتماد على الاسس العلمية والمؤشرات الاقتصادية، والابتعاد قدر الامكان عن اساليب التقدير العشوائي، من خلال بناء قاعدة بيانات شاملة لجميع افراد المجتمع العاملين في القطاعات الخاصة والعامة وربطه في البنك المركزي والبنوك التجارية والضمان الاجتماعي، من اجل معرفة حجم النقود الموجودة لديهم. حتى يمكن قياس حجم الاقتصاد الخفي من خلال الفرق بين الدخول والانفاق.

2- توصي الدراسة تشديد العقوبات على الافراد والشركات التي تعمل في الاقتصاد الخفي غير المشروع من خلال تعديل او سن تشريعات بهذا الخصوص.

3- توصي الدراسة برفع كفاءة الادارة الضريبية وفرض عقوبات رادعة على المتساهلين في تطبيق القوانيين والاجراءات المبتبعة في هذا النظام.

4- توصي الدراسة باعادة هيكلة النظام الضريبي، من خلال السياسات المتبعة في هذه النظام وتحقيق المساواه بين المكلفين بدفع الضريبة المفروضه عليهم، والحد من تراكم المتاخرات الضريبية بتسهيل عمليات التقاضي وتسريعها لما له من اهمية مما يقلل التهرب الضريبي.

5- توعية افراد المجتمع بخطورة الاقتصاد الخفي وخاصة النشاطات غير المشروعة واثاره على الاقتصاد الاردني.

6- توصي الدراسة بتسهيل عمليات دخول الافراد والشركات للعمل في الاقتصاد الرسمي من خلال تقليل القيود والاجراءات والقوانين المفروضة عليهم، وخاصة المشاريع الصغيرة.

7- توصي الدراسة بالتركيز على تنظيم القطاعات غير المنظمة وخاصة قطاع النقل، وذلك لسبب سهولة العمل فيه، لما له من اهمية في التأثير على حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الاردني.

8- توصي الدراسة باعادة تعزيز الثقة بين افراد المجتمع وحكوماتهم من اجل عدم تحول الافراد والشركات للعمل في ظل الاقتصاد الخفي من خلال:

1. زيادة مستوى دخل الفرد.
2. تخفيض معدلات الضريبة.
3. زيادة فرص العمل من خلال توسيع حجم الاقتصاد الاردني.
4. العدل والمساواه في تطبيق القوانين المتبعة من قبل الحكومة.
5. تفعيل قانون من اين لك هذا.

9- توصي الدراسة بإنشاء وحده خاصة لمتابعة مكونات الاقتصاد الخفي بجميع اشكاله وخاصة غير المشروع منه، والوصول الى طرق واساليب لتقليص حجمه واثاره.

10- توصي الدراسة بضرورة التعاون المحلي والدولي للحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي والتهرب من ضريبة المستوردات وضريبة ارباح الشركات الاجنبية وغير المشروع منها وخاصة غسيل الاموال.

قائمة المراجع

أ.المراجع باللغة العربية

براهمي، بوطالب. (2012)، **مقارنة اقتصادية للتهريب بالجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

البطريقى، يونس.(1984)، **المالية العامة**، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، المجلد 2، العدد 9، بيروت، لبنان.

البنك الدولي. (2011)، **تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الشرق الأوسط**، بحث منشور عبر الموقع التالي:

http://www.gulfinthemedia.com/index.php?m=economics&id=1286411&lim=&lang=ar&tblpost=2011_04&PHPSESSID

البنك المركزي الاردني. **موقع البنك المركزي الانترنت**

بودلال، علي. (2007)، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مقارنة تقدير الاقتصاد الخفي"** ، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، الجزائر.

بودلال، علي. (2012)، **مقارنة عملية للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**، بحث منشور، مجلة معالم وآفاق للتنمية الاقتصادية، جامعة محمد الخامس، مجلد 12، العدد12.

بودلال، علي. (2013)، **انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية**، بحث منشور في مجلة دفاتر(MECAS) مخبر تسير راس المال والتنمية ، العدد 10،جامعة تلمسان، الجزائر.

الحاج، علاء الدين. (2009)، **دور البنوك في مكافحة غسيل الاموال**، رسالة ماجستير، جامعة ام درمان الاسلامية، الخرطوم، السودان.

الحسون معين ، والرفاعي حسين ، و وحيد الهام. (2013)، **اثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، بحث منشور، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 3، بغداد، العراق.

حموده، رشيد. (2012)، **استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين: الجزائر ومصر**. رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، الجزائر.

حموده، فارس. (2004)، **دور الجهاز المصرفي الاردني في مكافحة عمليات غسيل الاموال**، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت.المفرق، الاردن

دائرة الاحصاءات العامة. **بيانات سنوية للفترة** (1967-2014) .

دائرة ضريبة الدخل والارباح والمبيعات. **بيانات سنوية**(1964-2013).

السبيعي، فالح. (2010)، **الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية واثاره**، دراسة تحليلية للفترة من (1992-2008)، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

سلمان، حيان. (2007)، **اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي**، بحث منشور، جمعية العلوم الاقتصادية السورية العدد6، دمشق، سورية.

الشرعه، لما. (2007)، **تقدير حجم غسيل الاموال باستخدام معادلة الطلب على النقود"حالة دراسية بين الاردن ومصر**، رسالة ماجستير غير منشور، قسم الاقتساد، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

شيحان، شهاب. (2013)، **اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية)**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 5، العدد10، الموصل، العراق.

الصالح، صبحي. (2006)، **الفساد من منظور العولمة: الاثار المالية والاقتصادية**، بحث منشور، المجلة الادارية، جامعة ظفار_سلطنة عمان.

صندوق النقد الدولي. (2005)، **تقدير حجم الاقتصاد الخفي في معظم بلدان العالم**، بحث منشور عبر الموقع التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=262568

عبدالله، أروى. (2009)، **الاقتصاد الخفي اسبابه، اثاره: تقدير الاقتصاد الاسلامي**، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد، الاردن.

العبيدي، سيلان. (2004)، **غسيل الاموال واثاره الاقتصادية، بحث منشور، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والانسانية،** مجلد 7، العدد 15، صنعاء، اليمن.

على، اسامة. (2008)، **الاقتصاد الخفي في ليبيا أسبابة، حجمة، اثاره الاقتصادية،** مصرف ليبيا المركزي، طربلوس، ليبيا.

العوران والخضور.(2004)، **التهرب من ضريبة الدخل في الاردن،** دراسة تحليلية للفترة من (1976-1997)، مجلة العلوم الاجتماعية الجامعة الاردنية، مجلد 32، العدد 1.عمان ، الاردن.

عوض الله، صفوت. (2002)، **ابعاد ومكونات الاقتصاد الخفي: دراسة في أليات الاقتصاد الخفي وطرقة علاجة،** بحث منشور، مجلة جامعة عين شمس،القاهرة، مصر.

عيسي، كمال. (2013)، **أثر غسل الاموال على الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2000-2010)**، رسالة ماجستير، جامعة ام درمان الاسلامية، الخرطوم، السودان.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاردن، (2014)، **التهرب الضريبي في (اسبابه، وطرقه، وحجمة)**، عمان، الاردن.

محمد، عائشة. (2007)، **غسل الاموال وأثره على الاقتصاد القومي،** رسالة ماجستير، جامعة ام درمان الاسلامية،الخرطوم، السودان.

محمد، عثمان. (2010)، **ظاهرة الاقتصاد الخفي،** رسالة ماجستير، جامعة ام درمان الاسلامية، معهد بحوث والدراسات العالم الاسلامي،الخرطوم، السودان.

ملاك، قارة. (2010)، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال،** رسالة دكتورة، جامعة منتوري قسنطنية، الجزائر.

منصور، محسن. (2007)، **غسل الاموال ودور المصارف التجارية في مكافحتها- دراسة تحليلة وصفية،** رسالة ماجستير ، جامعة ام درمان الاسلامية، الخرطوم، السودان.

المهايني، خالد. (2013)، **دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارنة**، مجلة جامعة دمشق، مجلد 19، العدد 2، دمشق، سوريا .

نابوليوني، لوريتا. (2010)، **الاقتصاد العالمي الخفي**: **راسمالية جديدة، تجارة الرقيق والجنس، فضيحة القروض العقارية، القرصنة الفكرية، تبييض الاموال تجارة المخدرات**، الدار العربية للعلوم ناشرون، الاسكندرية، مصر.

نبيل الرضا، وسامي فالح (2012)، **الاقتصاد غير الرسمي في العراق**، بحث منشور مجلة المستقبل العربي، العدد80، جامعة البصرة، العراق.

نيبه، نسرين. (2008)، **الاقتصاد الخفي**، كتاب، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا لطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.

الهيتي ونجم. (2010)، **ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال، المصادر والاثار، دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من** (1989-2008)، مجلة الإداره والاقتصاد، العدد 81، الجزائر.

وزارة المالية. **نشرات مالية للحكومة العامة مختلفة** (1970-2014).

ب. المراجع باللغة الانجليزية

Ahmed, Mehnaz and Ahmed,Qazi.(1995), **Estimation of the black economy of Pakistan through the Monetary Approach**, Research, The Pakistan development review 34:part 2

Ahmed, Qazi and Hussain, Haider.(2006), **Estimating the black economy through A Monetary Approach: A Case Study of Pakistan,** article, economic Issues,Vol.13,part 1

Alkhdour, Rajeh.(2011), **Estimating the shadow economy in Jordan: causes consequences and policy implications**, theses, Colorado State university

Arby, Muhammadand Malik, Muhammad and Hanif, Muhammad. (2010), **The size of informal economy in Pakistan**, State Bank of Pakita.Available at: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/22617/

Ariyo, Ademola and Bekoe, William.(2012), **Currency demand the underground economy and tax evasion the Case of Nigeria**.Availabel,at: http://econpapers.repec.org/paper/rjrwpiecf/071202.htm

Asaminew, Emerta.(2010), **The underground economy and tax evasion in Ethiopia: Implications for tax policy**, research

Asante, stepher. (1990), **Estimating the underground economy and tax evasion in Ghana**, article, university of Cape Coast,Ghana

Beloya, pul. (2003), **The hidden economy in hungary**, article.

Blackurn, keith and Bosey, Niloy and Capassoz, Salvatore. (2010), **Tax Evasion the underground economy financial development**, research, university of Manchester, UK.

Bovi, Maurizio.(2005), **The nature of the underground economy(Some evidence from OECD countries)**, article.

Breuch, trevor.(2005), **Estimating the underground economy using MIMIC models**, research, the Austalian national university, Available at: https://ideas.repec.org/p/wpa/wuwpem/0507003.html

Buziernesct, Rada and Nanu, Roxana and Spulbar,Cristi,(2009),**Methods and estimation models of underground economy**, article, University of Craiova.

Fethi, Meryem, Fethi, Sami and katirciogtu .(2000) **Estimating the underground economy and and tax erasian Cointegration and causality evidence in the case of Cuprus (1960-2003)**, article, unviersty, interational journal of economic development, Vol.6, N.3.

Filho, Fernando. (2012), **An Estimation of the underground economy of Bangladesh: An econometric analysis**, research

Georgiou and Syrichas. (1992), **The underground economy: An overview and estimates for cyorus**, article, Bank of Cuprus.

Greenidge,Kevin and Holder,Carlos and Mayers, Stuart. (2005), **estimating the size of the underground economy in Barbados:** research, Central Bank pf Barbados

Gulzar, ahmad and Junaid, Novaira and Haider, Adnan. (2010), **What is hidden , in the hidden economy of Pakistan ? size causes, issues and implication BNU**, Pakistan MPRA, Vol.No.28571, posted.3.

Halicioglu, ferda. (1997), **The black economy in turkey: An empirical investingation**, article, Istanbul university.

Hernandez, Manuel.(2006), **Estimating the size of the Hidden economy in peru: A Currency demand Approach**, article.

Hill, Roderick. (2003),the underground economy in Canada baom or bust?, articale university of new Brunswick.

Jie, Sim and Tat, Huam and Rasli, Amran. (2011), **Underground economy: definition and causes, article, University Teknology Malaysin, Business and Management,** review Vol.12, pp 14-24.

Kamal, Ali and Qasim,Waqar. (2008), Precise Estimates of the informal economy.

Kamal, Ali. (2006), **Afresh assessment of the underground economy and Tax evasion in Pakistan: causes concequences and linkages with formal economy**.

Kanao, Koji and Hamori, Shigeyuki.(2010), **The size of the underground economy in jaban, article,** Kobe university, MPRA paper No.21562, posted 24, march 2010 UTC, Available at: http://econpapers.repec.org/article/eblecbull/eb-10-00199

Lazar, Dan and Moldoran, Bogdan and Pavel,Alexander,(2008),**underground economys measurement transylramian** Reviw of admisitative sciences

Lyssiotuou, palayiota and pachardes, ponos & Stengos, Thanasis. (2001) , **Estmates of the black economy based on consumer demand approaches**, article, university of Cyprus and university of Gualph.

Manole, sorin-Daniel,(2013), **impact of underground economy upon the Romanian economy**, article university of Pitesti.

Norris, Era and Feltenstein, Andrew. (2003), **An Analysis of the underground economy and its macroeconomic consequences**, working paper

Pickardt, micael and sarda, jordi .(2012), **Size and causes of the underground economy in spain : a correction of the recrd and new eriodnce from the mcdr approach**, article, branden bury university of technology cottbw, Germany, jordi sard unveritat rovira vrgill spain.

Pissardes, Christopher and Weber, Guglielno.(1989)**, An Axpenditure-based estimate of britains black economy**, University college, London WCEL OBT.UK, Journal of public economics, North Hholand.

Pozo, Susan. (1996), **Iintroduction to exploring the underground economy**, article, western Michigan university.

Prokhorov, Artem. (2001), **The Russian underground economy as a hidden variable**, central Michigan, Petersburg State university.

Roberto, Dellanno and Friedrich Schneider.(2006), **Estimating the underground economy by using MIMIC model: A Response to I breusch's critique**, working paper, university of linz

Sam, choon. (2010) **Exploring the link between tax evasion and the underground economy,** article, Pakistan economic and social review Vol.48, No2.

Schneider, Friedrich and Buehry, Andreas. (2009), **Shadow economies and corruption all over the world:Revised estimates for 120 countries**, research, unicersity of linz, Available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?86abstract_id=10865

Shabsiyh, ghiath.(1995), **The underground economy: estimation and economic and policy emplicantion**, the case of Pakistan, working paper.

Shneider, Fruedrich. (2008), **The Shadow economies in central and south America with a specific focus on brazial and Columbia:what do**

we know ? university of linz, Availableat: http://ftp.iza.org/dp6423.pdf

Spiro, Peter**. (1994), Estimating the underground economy: Acritical evaluation of the monetary approach**, article.

Uzunglu, Sdi and Yuruk, Mehmet and Atakist, ahmet. (2002), **underground economy:It Is An economic problem asolution?**, research, trakya university,Tyrkia

Yashkar, Abhiv. (2013), **Estimating the size of the Indian underground economy using fuzzy logic**, article Interational jornal of emerging technology and advarced engimering, Vol.3, Issue.8.

Yasmin, bushr and rauf , hira. (2003), **measuring the underground economy and its impact on the economy of Pakistan,** recarch , Fatima Jinnah womer university, ranalpidi, the labore journal of economycs, vol9, no.2, Pakistan.

Yin, Sian. (2009), **Econometric model of underground scale estimation** .research, Jiangsu university China International, Journal of nonlinear science, Vol.7, No.1.

المعلومات الشخصية

الاسم: ابراهيم محمود أبوسلامة

التخصص: ماجستير الاقتصاد

الكلية: إدارة الأعمال

السنة: 2015

هاتف رقم: 0798866075

البريد الإلكتروني: hello_8877@yahoo.com